ملكه بحكم البيع الشرعي العوالي

بمصره العلي عمر بن محمد بن علي الماردانى

في العشر الاخير من ذي الحجة سنة عشر

وثمانمائة

كتاب الاوسط لابن سينا في المنطق وفيه سائر البرهان من قبل المنطق ٢

كتاب الاوسط تصنيف الشيخ الرئيس ابن سينا رحمه الله عليه

٣

الهوى الهوى اذاق دمي   وشعت لي ايا الوذي قدمي

آلم من ابن والعوام من اين   فيا بعد ذاك من بين بي .

فذوو الغليب من عوارض   جرى في الجسم او في القسم .

وله نسخة قد اختصرت   من فؤادي ولففت بقسم

فيه ما الحياة شاربه   خصرها بينها الا الطلم

كان حبنا الف جاهله   تخضب ان الخير كالكتم

فهي في كاسه لرقته   كامتزاج الوجود بالعدم





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على انبيائه اجمعين .: وبعد فان كمال الانسان في ان يعرف الحق لاجل العلم به والخير لاجل العمل به والمعلوم له من الامرين بالفطرة شيء يسير والمعتمد فيه على سعادة الفطن والبسير بتوصل الله اما بطريق العمل واما بالاكتساب .: وكل معرفة وعلم فاما تصديق واما تصور والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان .: والتصديق اما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه مثل تصديقنا بان للكل مبدا .: فالحد والقياس آلتان بهما يكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية .: وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه . ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه مؤلف ومعمول من معان معقولة بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف .: وكما انه ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة خاصة وصورة بعينها خاصة كذلك لكل معلوم يعلم بالروية مادة خاصة وصورة خاصة منهما يصار الى حقيقته وكما ان الفساد في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتهما جميعا كذلك الحد والقياس قد يقع الفساد فيهما اما من جهة المادة واما من جهة الصورة واما من جهتهما .: فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف عن اي صورة ومادة يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا وعن اي صورة ومادة يكون القياس الصحيح الذي يسمى برهانا وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسما وعن اي صورة ومادة يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي منه واوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع ظنا غالبا خطابيا .: وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يتراءى انه برهاني او جدلي ولا يكون .: وانه عن اي صورة

يكون القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن يخيل فيرغب النفس في شيء او ينفرها عنه او يبسطها او يقبضها وهو القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر ولكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطر الانسانية يستغني في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الالة .: ولما كان الحد والقياس مؤلفين من معان والفاظ والعلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات وجب ان يكون اصلح الشروع في المنطق من تعلم المفردات

في اللفظ المفرد واللفظ المؤلف

اللفظ المفرد هو الذي لا يمكن ان يوجد جزء منه يدل على جزء من معناه كقولنا انسان فانه لا ان ولا سان يدل على جزء من معنى الانسان وان اتفق ان دلا على شيء اخر .: واللفظ المؤلف هو الذي قد يمكن ان يوجد جزء منه دالا على جزء من معنى كله كقولنا الانسان حيوان فان الانسان والحيوان كل واحد منهما جزء من قولنا الانسان حيوان في المسموع ومعنى كل واحد منهما جزء من معنى قولنا الانسان حيوان في المفهوم

في الكلي والجزئي

كل لفظ مفرد فاما ان يكون نفس معناه الواحد يجوز في الوهم ان يكون مقولا على اعيان فوق واحد ويسمى كليا كقولنا الانسان واما ان يكون نفس معناه واحدا ولا يجوز ان يتوهم ذلك المعنى لاكثر من واحد ويسمى جزئيا كقولنا زيد فان معناه الواحد هو ذات زيد وذات زيد لا يمكن ان يكون غير زيد .. والجزئيات لا نظر فيها في العلوم وانما يشتغل في العلوم بالكليات فقط

في الذاتي والعرضي

كل لفظ يكون كليا ودل على معنى في شيء حتى يصح ان يقال هو هو كقولنا الانسان حيوان او ابيض فانه لا يخلو اما ان يكون الوصف بحيث اذا فهمته وفهمت الموصوف به واخطرتهما جميعا بالبال لم يمكن ان لا تعرف ان هذا الموصوف موصوف به ولم يمكنك ان تفهم الموصوف الا وتفهم اولا وجود الوصف له كقولنا الانسان جسم فانك اذا عرفت ما الانسان لم يمكنك ان لا تعرف انه جسم او تعرفه انسانا الا وقد عرفت اولا انه جسم فهذا هو الذاتي واما ان يكون ليس الصفة وهو العرضي سواء كان يمكن ان يرتفع عن الشيء في الوهم كسواد الغراب او لا يمكن مثل كون كل مثلث مساوي الزوايا للقائمتين فان هذا المعنى مما لا يصح رفعه عنه لا في الوجود ولا في الوهم فان ما لم يكن بهذا الوصف لم يكن مثلثا لكنه وصف عرضي لان المثلث يفهم مثلثا وان لم يفهم له هذا المعنى فبعد ان يصير مثلثا فليس [illegible]

بالجسم

وان لم [illegible] هذا المعنى

نفهم له في ملتقه .. واما الشكل فلا يمكن ان نفهم المثلث دون ان نفهم انه شكل اولا .. فالذاتي
هو الذي يحتاج اليه في ان يكون الشيء حتى يكون الشيء .. والعرضي اللازم يكون للشيء اولا ويلزم الشيء
ويتبع وجوده بالضرورة فلا يفارقه لا في الوهم ولا في الوجود .. والعرضي
غير اللازم اما غير لازم في الوهم مثل سواد الحبشي وانداب الزنج وهي لازمة في الوجود .. واما
غير لازم لا في الوجود ولا في الوهم لجواز زواله اما سريعا كالقيام والقعود واما بطيئا
كالشباب فقد بان ان ما يقال في الذاتي والعرضي ان الذاتي لا يفارق في الوهم والعرضي
يفارق في الوهم حرف حراف **في الذاتي المقول في جواب ما هو وغير المقول فيه**
قد يكون للشيء اوصاف ذاتية كثيرة كما للانسان انه مركب جوهر وانه جسم وانه ذو ابعاد
وانه مركب من عناصر وانه متغذ نام مولد وانه حساس متخيل متحرك بالارادة وانه ناطق
اي ذو نفس ناطقة ومعنى كونه ذا نفس ناطقة اي ذو نفس من شانها اذا لم تعق عائق ان تعقل
المعقولات وتصنع الصناعات الانسانية. وليس الانسان هو ما هو بواحد من هذه
الاوصاف بل هو ما هو باجتماعها كلها فاذا وضع اسم واحد بازاء جملة هذه المعاني حتى
تضمن جملة هذه المعاني مثل لفظة الانسان هاهنا فان ذلك اللفظ مقول في جواب
ما هو واما سائر الالفاظ الذاتية فانها لا تقال في جواب ما هو بل تقال من طريق ما هو
والفرق بين المقول في جواب ما هو والمقول من طريق ما هو ان المقول في جواب ما هو يدل
دلالة على ماهية الشيء وكمال وجوده الذاتي والمقول من طريق ما هو هو الذي لا يستعمل
عنه ماهية الشيء وان كان لا تتم به وحده ماهية الشيء كالجسمية للانسان **في المقول**
في جواب ما هو خاصا والمقول عنه مشتركا فقد تسأل عن ماهية اشياء لا اختلاف فيها
بينها في طبعه ولا حقيقة ذاته بل ان خالف فانما يخالف بالعوارض كزيد وعمرو وبكر
فانما يصلح ان تجاب به لجملتها في سؤال ما هو يصلح لكل واحد منها خاصا وقد تسأل عن اشيا
مختلفة الطبائع والحقائق بالذات ولكن لها مع ذلك اشتراك في اوصاف الذات فيقال ما
هي كما يسأل عن انسان وفرس وثور معا فيقال ما هي فانما يصلح ان تجاب به في جواب ما هو
لجملتها بالشركة حتى يستوفي كمال وجودها المشترك من غير ان يشذ منه وصف ذاتي مشترك
لها انما يصلح لكل واحد منها بالخصوص فان الحيوان هو الذي يصلح ان تجاب هاهنا به لاشتماله
على معنى الجسمية والجسم والتغذية والنمو والحس والحركة الارادية فلا يعزب عنه
من هذه الاوصاف شيء لا يتضمنه الا ما اختص بواحد واحد منها فالحيوان مقول في جواب

ما هو لها بالشركة وليس يقال في جواب ما هو لكل واحد منها بالخصوص فهذا هو للماهية
المشتركة ولا يعسر ان تسأل عن الحيوان ايضا والنبات معا فلا يكون جوابها بماهية مشتركة
اشد عموما فهكذا ينبغي ان تفهم المقول في جواب ما هو .. ولتعلم ان بين المتضمن والملتزم
فرقا فان الانسان يتضمن الحيوان والناطق لا يتضمن الحيوان ولكن يلزمه الحيوانية لان الناطق
لا يوجد الا حيوانا وان كانت الحيوانية معنى خارجا عنه ملازما له .. واما الانسان
فالحيوانية داخلة فيه لانا نعني بالانسان حيوانا ناطقا ولا نعني بالناطق حيوانا ولا بالحيوان
ناطقا .. ومثال هذا قولنا البيت وقولنا السقف فان كل واحد منهما لا بد له من حائط
لكن البيت متضمن لمعنى الحائط والسقف ملتزم اياه. فلا يجب ان يذهب هذا الفرق عليك
معرفة اللفظ الدال على ما هو وسطا ليس متضمنا لجميع الاوصاف الذاتية بل ملتزما
لجميعها انه مقول في جواب ما هو بل يطلب المتضمن **في الذاتي المقول في جواب**
ايما شيء هو فاما اللفظ المفرد الذاتي الذي ليس من شانه ان يدل على ماهية البتة
لما هو وصف له لا مشتركة ولا خاصة بل انما يصلح ان يميز به المشتركات في ماهية تميزا
ذاتيا مثل الحساس والناطق فان الحساس ليس ماهية خاصة بالانسان والثور او الفرس
لان كل واحد منها يحتاج الى زيادة عليه حتى يكون هو ما هو ولا هو ايضا ماهية مشتركة
للانسان والثور والفرس وذلك لان لها مع الحساسية معاني اخر مثل انها
متحركة بالارادة ومتغذية وغير ذلك وهذه المعاني وان كانت تلزم الحساسية
فليست متضمنة له ولا الحساس ماهية مشتركة لمعنى اعم من الحيوان فان الحساس غير موجود
الا للحيوان فليس اذن الحساس ماهية بوجه من الوجوه لهذه الاشياء كذلك الناطق فان
حال الناطق حال الحساس في هذا المعنى انما يصلح الحساس ليميز الحيوان عن النبات والناطق
ليميز الانسان عن العجم فهما مقولان في جواب ايما هو اي شيء في المسؤول عنه من
جملة ما تحت ماهية مشتركة **في الجنس والنوع** .. الجنس هو المقول
على كثيرين مختلفين بالنوع اي بالحقائق الذاتية في جواب ما هو اي عنها جملة كالحيوان .. والنوع
هو المقول على كثيرين ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو اي بالشركة والجنس
جنس النوع والنوع نوع الجنس .. وقد يقال نوع للمقول على كثيرين مختلفين بالعدد في
فقط في جواب ما هو وليس هذا نوعه بالقياس الى الجنس من هذه الجهة وان كانت

له نوعيه لمعنى اخر بالقياس الى الجنس وكما يمكن ان يكون نوع ما هيه مشتركة ما هيه
مشتركه الى حد فلذلك يمكن ان يكون الشي الذي هو جنس لشي نوعا لشي اخر ويسمى الى
ما هو جنس الاجناس علوا والذي هو نوع الانواع سفلا ∴ **في الفصل**
الفصل هو المقول على الانواع بالذات اي على واحد واحد منها في جواب اي ما هو كقولنا
في الاجسام الحيوان فيقال الحساس او اي الحيوانات الانسان فيقال الناطق فمن الفصل
ما هو فصل جنس كالحساس للحيوان ومنه ما هو فصل النوع كالناطق للانسان ولولا
ما عرفناه من حمل المقول في جواب ما هو لكان لا فرق بين الجنس وفصله وكان يظن الحساس
جنسا للانسان وهو ظن ∴ والفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان هو كلوا
عن النطق ولا ذاته باعتبار كونه ذاتيا للمركب منه ومن الجنس فان كل عرضي هذا شانه
لانه ذاتي للمؤلف منه مع اي شي اتفق وكانت يكون اذن الخواص العرضية فصولا
فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والابيض للجسم الابيض من
جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتي لطبيعة الجنس المخصوصة بهذا النوع وتلك الطبيعة
انما تصير هي ما هي بالفعل بوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما
تصير له ثبات ذات وقوام بالفصول ∴ واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما
هو بفصل السواد فهذا ما ينبغي ان يفهم ذاته الفصل **في الخاصة والعرض**
العام الخاصة هي المقولة على نوع واحد لا بالذات مثل قوة الضحك للانسان
وهي عرضي له لازم او غير لازم مثل فعل الضحك وهو خاصة ايضا الا انها غير لازمة
واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات اما لازما كالسواد للحبشي
والثلج واما غير لازم مثل الحركة والسكون ∴ وقد يكون شي واحد بالقياس الى شي خاصة
وعرضا عاما فان الحركة بالقياس الى الجسم الذي هو نوع الجوهر خاصة وبالقياس الى انواع
الجسم الذي هو نوع عرض عام بل قد يمكن ان يكون شي واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا
عاما مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام
للانسان والفرس وغير ذلك ولا تحسب انا نعني بقولنا عرض عام العرض الذي هو غير
الجوهر في القسمة بل نعني العرض العرضي وان كان جوهرا فان الناطق عرض عام وعرض

في الحقيقة واما الابيض فهو جوهر وليس جنسا للجسم ولا فصلا ولا نوعا ولا خاصة
فهو اذن عرض عام وهذا احد ما يغلط فيه ∴ تم كتاب ايساغوجي

كتاب قاطيغورياس اي المقولات

في مناسبة الاسامي والمعاني المشتركة اسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك
الاسم فيها مختلف اختلافا لا تشابه فيه كقولنا عين لمنبع الماء والعضو الناظر ∴ والمتشابهة
اسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف اختلافا فيه تشابه
ما كقولنا رجل الحيوان ورجل السرير والحيوان الطبيعي والحيوان المصور وهذا فان
احد الامرين وضع له الاسم وضعا والاخر نقل اليه الاسم للتشبه نقلا ∴ وتسمى
المشتركة اسماؤها والمتشابهة اسماؤها في اسم فيقال لها المتفقة اسماؤها ∴ واما المشككة
اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها واحد الا انه ليس على السواء
في جميعها بل لبعضها اولا وللاخر ثانيا ولبعضها اشد واولى ولبعضها اضعف وليس
باولى مثل الوجود الواقع معناه على الجوهر اولا واولى وعلى العرض ثانيا ولا اولى ∴
والواحد الواقع اولا على ما لا ينقسم بوجه وثانيا على ما ليس منقسما بالفعل بل هو منقسم بالقوة
مثل المقادير وثالثا على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن لاجزائه وحدة تجمعها فيكون منها
صورة الكل كالعشرة وصور انواع العدد وكذلك في اشيا اخرى وكلها مشترك في
التسمية كالمبداء كقولنا طبيب للكتاب والمبضع والدواء ∴ والغاية كقولنا صحي للطبيب
والكتاب والغذاء ∴ واما المتواطئة اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك
الاسم فيها واحد لا اختلاف الاختلاف المذكور كقولنا حيوان للانسان والفرس ∴ والمترادفة
اسماؤها هي التي لها معنى واحد واللفظ الدال على ذلك المعنى غير واحد كقولنا انسان وبشر
∴ والمتباينة اسماؤها هي التي لها اسما مختلفة والمفهوم من تلك الاسما فيها مختلف كقولنا انسان
وفرس ∴ والمشتقة اسماؤها هي التي لها صفة اسم موضوع او لها شي غير الصفة ولكن
منسوب اليها وله اسم موضوع فيوجد لتلك الاشياء اسما ما لها من الصفة او المنسوب
اليها اسما لتدل على وجودها لها وتغير لذلك الاسما في الشكل والتصريف اوالزيادة والنقصان
لتدل على حالها المعين كقولنا شجاع من الشجاعة او الحداد من الحديد وهي غير صفة وكذلك
اسما النسبة كقولنا المكي والمدني **في نسبة الاجناس الى فصولها**
كل فصل مقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه مثل ان فصل الجسم الذي يقومه

الموجود

وذلك كالصنم

بعموم الحيوان ولا ينعكس فليس يجب ان يكون الفصول المقومة للحيوان مقومة
للجنس. وكل فصل مقسم للجنس الاسفل فهو مقسم للجنس الاعلى فانه لما كان من الحيوان
ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق كذلك من الجسم ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق
ولا ينعكس فانه ليس كل ما يقسم العالي يقسم السافل فان المغتذي وغير المغتذي
يقسم الجسم ولا يقسم الحيوان فقد عرفت ان الاجناس التي بعضها تحت بعض كيف
اشتراكها وتباينها في الفصول. واما الاجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض
فان جميع فصولها مختلف مثل العلم والحيوان فان العلم من الكيف والحيوان من الجوهر
وفصول العلم التي تقومه غير فصول الحيوان التي تقومه والفصول التي تقسم العلم الى
انواعه غير الفصول التي تقسم الحيوان الى انواعه

في قسمة الموضوعات الى المحمولات

الموضوع يوصف بمحموله على وجهين اما ان يوصف بانه هو اسمًا ومعنى
كقولنا الانسان حيوان واما ان يوصف بمحموله لا بانه هو في المعنى ولكن بانه ذو هو
في المعنى او له هو في المعنى وسو في الاقران يشتق لذلك الموضوع من محموله اسم فيقال
هو شجاع والانسان هو شجاعة وقد يمكن ان يشابها في الاسم فيقال رجل عدل وخلق
عدل او جسم ابيض ولون ابيض فيكون الاسم واحدًا واما المعنى فليس بواحد ولا الموضوع
هو محموله في المعنى واذا كان المحمول من القسم الاول فلا يخص نسبته الى موضوعه بل
محمول على موضوع وكل ذاتي فهو محمول على موضوع وذلك لان لكل كلي موضوعات جزئية
يحمل عليها الكلي بانها هو حملا بالاسم والحد وهذا هو المخصوص بهذا اللقب. واما
المحمول بالوجه الثاني فلا يخلو امره من وجهين اما ان يكون موضوعه محقق الوجود بذاته
ثم يستفيد وجود محموله فيه حتى لا حاجة له في القوام الى محموله هذا ولا آخر يسد مسده
فليسمى هذه النسبة وجودا في الموضوع ويسمى هذا المحمول عرضًا. واما ان يكون الكامل
لا وجود له بذاته بالفعل الا بهذا المحمول او بما يشبه مثل بعده او حمله ويسمى هذه
النسبة وجودا في الهيولى والمحمول يسمى صورة وكان في هذا الكتاب وما يجري مجراه
من المداخل لا يستقصي بهذا الاستقصاء بل يجري العرض والصورة مجرى واحدا ويوجد
ما بين كان فيه وهو لونهما محمولين بالاشتقاق ويسمى ذلك المعنى عرضا وتلك النسبة
وجودا في الموضوع. واما المحقق فهو ما اشرنا اليه فكل ذات هي موجودة لا في
موضوع انية فكل ذات هي موجودة لا في موضوع فهي جوهر وكل ذات هي موجودة

ك

في موضوع فهي عرض. ومعنى قولنا الموجود في موضوع انه الموجود في شيء لا كجزء
منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه بل قوامه متحقق من قوام ما هو فيه بذاته فقولنا
الموجود في شيء يفرق بين مقصودنا وبين وجود الكل في الاجزاء فان الكل لا يوجد
في شيء واحد بل في اشيا جملة وانه وان كان من الاعراض ما يوجد في شيئين مثل المماسة
والموازاة فانه مع ذلك موجود في كل واحد منهما فان كل واحد منهما مماس ومواز.
وقولنا لا كجزء منه نفرق بين كون العرض في موضوعه والجزء في كله وما سوى ذلك
فلنفرق بين الشيء في المكان وبينه وبين كون الشيء في الوعاء وبينه وبين كون الشيء
في الزمان وبينه وبين كون الجوهر في الاخلاط لقولنا فلان في الخصب وبينه وبين
كون العلة في المعلول وبينه وان هذه كلها يشترك بان قوامها ليس فيما هي فيه
ويجوز ان يفارق ما هي فيه فيستبدل الجسم مكانا وزمانا ووعاء والجوهر غيرها
وهو قائم والجسم قد يتوهم لا في مكان ولا يبطل والجسم في آن واحد لا يكون في زمان
ولا يبطل وان اتفق ان كان شيء من هذا الباب ملازما فلانه يكون قوام ما هو فيه
به. واما العرض فانه لا يفارق موضوعه بعينه ولا قوام موضوعه به بل
قوامه بموضوعه. وايضا فان الصورة يقوم هيولاها والهيولى يفارق صورة بعينها
فلا كون الهيولى في الصورة ككون العرض في الموضوع ولا كون الصورة في الهيولى
ككون العرض في الموضوع. واما الكليات فيجري بانها الاجناس في الانواع والجزئيات
في كليتها بانها الانواع في الاجناس فما ... ذلك بان الجنس جزء من معنى نوعه والنوع جزء
من عموم جنسه ويجوز ان يتوهم الجنس موجودا ولا هذا النوع بل طبيعة النوع موجودة
وان لم يكن عليها جنس لانه انما يكون عليها الجنس اذا معها سائر الانواع وليس من
شرط وجود النوع ان يوجد معه سائر الانواع فقد فصلنا بين العرض وبين كل ما
يقال في شيء. والجوهر منه جزئي كزيد ومنه كلي كالانسان والعرض منه جزئي
كهذا البياض ومنه كلي كالبياض فالجوهر الكلي مقول على موضوع وليس موجودا في موضوع
فلانه كلي على موضوع ولانه جوهر ليس في موضوع العرض الجزئي هو في موضوع وليس
على موضوع اما كونه في موضوع فلانه عرض واما كونه لا على موضوع فلانه ليس
كليا. واما العرض الكلي فهو على موضوع وفي موضوع معا اما على موضوع فلانه
كلي واما في موضوع فلانه عرض. واما الجوهر الجزئي فانه لا مقول لا على موضوع

ولا موجود في موضوع لانه لا كلي ولا عرض واما اذا كان شي محمولا على موضوع وكان
محمول عليه ايضا محمولا على موضوع فهو محمول على موضوعه حملا على موضوع كالحيوان
على الانسان ثم الجسم على الحيوان فالجسم ايضا على الانسان وان كان شي موجودا في موضوع
وشي محمولا على ذلك الشي فلا يجب ان يحمل على موضوعه كالبياض في الجسم واللون
على البياض ، وموضوع ما على موضوع فقد يكون جوهرا كزيد للانسان وقد يكون
عرضا كالبياض للون واما موضوع ما في موضوع فلا يكون الا جوهرا فاسم الموضوع
فيهما بالاتفاق في الذاتي الذي يقال بالتأليف وبغير تأليف ما يقال
بغير تأليف فلا يدخله الصدق والكذب لانه ليس فيه ايجاب ولا سلب ولا حكم
شي على شي وذلك بالتأليف ، والذي يقال بلا تأليف فمعانيها تقع في احد الاجناس
العالية العشرة التي هي الجوهر . والكم . والكيف . والمضاف . والاين
ومتى . والملك . والوضع . وان يفعل . وان ينفعل ، وهذه عشرة اجناس ستنقل
القول في كل واحد منها متصلا ولا نشتغل باثبات انه لا اقل منها ولا اكثر فان
ذلك مما لا يمكن وكل ما قيل فيه فهو تكلف وليس بناصر ورتابة ، ولكن نقول ان الموجود
لا يعم العشرة عموم الجنس ولا العرض يعم التسعة عموم الجنس لان من شرط الجنس عند الجميع
ان يكون ذاتيا وعند الاكثر ان يكون متواطئا متساوي الحمل على جزئياته والمعنيان
معدومان جميعا في الموجود والعرض وذلك لانا لسنا اذا فهمنا معنى شي وحده
فهمنا انه موجود او غير موجود فانا نعرف ما المثلث العام الزاوية مما كان جنسا
له او فصلا ذاتيا لم يمكنا ان لا نعرف ذلك له مثل المثلث المطلق والشكل والكمية
واما الموجود فيحتاج ان يبرهن عليه فالموجود لا يدوم لا مقوم للماهية ولذلك فانا
نعرف البياض والحرارة فنعرف ضرورة انهما لونان ونشكك علينا انهما عرضان
ما لم يبرهن فالعرض لازم للتسعة لا ذاتي ، وكذلك لا نعرف ذواتها لا نعرف
نسبتها الى الموضوع وذواتها توجد اولا في العقل ثم تنسب الى الموضوع فقد بان
انه لا الموجود ولا العرض ذاتيين ولا ايضا هما متواطئين فان الموجود يقع اولا على
الجوهر ثم على الكيف والكم وسائر ذلك على ترتيب معلوم وكذلك العرض فان الكم
قبل الاين وقبل متى والكيف قبل الكم عند قوم والكم قبل الكيف عند قوم فقد بان
انه لا الموجود ولا العرض جنسين في الجوهر الرسم المساوي للجوهر هو

انه ما وجوده ليس في موضوع والكلي منه يشارك الجزئي في هذا الرسم فالكلي ايضا
جوهر وذلك لان الانسان جوهر وليست جوهريته لانه زيد ولانه لما كان عمرو جوهرا
فجوهريته ثم بكونه انسانا فمعنى الانسانية يقتضي الجوهرية كيف كان ومعنى الانسانية
قد يعرض له ان يعتبر فيه العموم فيصير نوعا ويعتبر فيه الخصوص فيصير شخصا واما
هو جوهر فذاته فلا تزول جوهريته بلحوق العوارض اياه كيف كانت ولو كان الانسان
الكلي ليس جوهرا لما كان يحمل على الجوهر بانه هو بل كان يحمل بانه ذو هو وبهذا يعلم
ان الاجناس العالية للجواهر جواهر ايضا اذ كان يحمل على الجوهر بانه هو لا ذو هو
والفصول ايضا هذا البيان وذلك ان الفصول تحمل على وجهين احدهما كما يقال
ان الانسان ناطق بوجه الناطق فصلا فيكون الحمل ايضا على الجوهر بانه هو والثاني يحمل
فيقال الانسان ذو نطق فيوخذ النطق وحده فصلا بسيطا ويحمل بمعنى ذو ولكن هذه
الفصول اجزاء للجواهر وما ليس بجوهر فلا يجوز ان يكون جزءا للجوهر لان ما لا يكون جوهرا
لا يجوز ان يكون اقدم من الجوهر فهذه الفصول صور والصور جواهر لا اعراض فقد
بان ان الكليات الجواهر جواهر وهي موضوعة بعد الجواهر الجزئية للاعراض لكن الجواهر
الجزئية هي الجواهر الاول لانها قائمة بذواتها بالحقيقة من غير موضوع البتة ، ويجوز
ان يتوهم الشخص موجودا وحده وليس عليه كلي مقول عليه وعلى غيره واما الكلي فلا يجوز
ان يتوهم كليا ولا جزئيات تحته لان وجود الكليات يكون على موضوع فالجواهر الاول
هي الجزئيات والثانية هي انواعها والثالثة هي اجناسها لان قياس الاجناس الى الانواع
هو قياس الانواع الى الاشخاص ، ومن خواص الجوهر بالقياس الى غيره من المقولات انه
ليس شي من الجواهر يقبل الاشتداد والضعف . والزيادة والنقصان في طبيعة
نوعه فلا يكون انسان اولى بانه انسان من انسان اخر ولا اشد انسانية منه ولكن الكم
يشاركه فيه ونوع من الكيف والاين على ما نعرف كلا في موضعه ، ومن خواص الجوهر
التي تخصه وحده انه يدل على مقصود اليه بالاشارة ولا يشاركه في هذا غيره من
المقولات لان الانسان اليها اشارة الى جواهرها بالحقيقة ولو لا جواهرها لاستحال
ان يكون اليها اشارة اين هي فالاشارة اليها بالعرض والى الجواهر بالذات ولكن هذه الخاصة
لا تعم كل جوهر فان كل جوهر معقول اخر ونا اذ ثلثا فلا اشارة اليه ، وكل جوهر حتى

محسوس بأنه إذا أخذ كله استحال معقولا فلم يكن له أساس فكانت هذه الخاصة
يشترك فيها الجواهر الجزئية المحسوسة فقط .. ومن خواص الجوهر أن الواحد منه
بعينه يكون موضوعا للأضداد يتعاقب في نفسه لا كالظن بأن يوصف مرة بأنه
صادق يستعمل الأمر وهو باق فيوصف بأنه كاذب وذلك لأن هذا التغير ليس
للظن بل إنه تبع لتغير الأمر في ذاته فالمتغير هو الأمر وأما الظن فهو بحاله وإنما
يعتري عليه نسبة إلى الأمر ويعتبر النسبة ليس يتغير ذات الشيء فإن لم يعرض
في ذات الظن تغير ولا إن عرض كان ذلك ليتغير في نفسه من نفسه لكن ليتغير غيره
وهذه الخاصة ليست لكل جوهر وذلك لأن الجواهر العقلية قد لا تقبل المضادات
وإنما قال الجواهر الثواني من جهة ما هي جواهر ثواني لا تقبل الأضداد بالتعاقب
عليها .. ومن خواص الجوهر أنه لا ضد له وقد يشركه في هذا أنواع الكم ونوع من
الكيف ولكن قد يظن أنه ليس كل جوهر لا ضد له لأن الصور جواهر وهي متضادة
والذي يقوله في هذا أنه إن عني بالمتضادات ما يتعاقب على الموضوع الواحد
يتعاقبها وتنتهي غاية الاختلاف فالصور ليس فيها تضاد لأنها ليست في موضوع
فحسب يكون هذه الخاصة عامة لجميع الجواهر وإن لم يعن هكذا فليس كل جوهر لا ضد له

في الكم

الكم منه كم بالذات وهو نفس الكمية وهو الذي لذاته
يقال له إنه مساو وغير مساو ومجزى وغير مجزى ويمكن أن يعرض واحد وأن يعرض
فيه واحد يعد به فمنه متصل ومنه منفصل فالمتصل هو الذي يمكن أن يوجد لأجزائه
حد مشترك يتحد عليه مثل النقطة للخط والخط للسطح والسطح للجسم والآن للزمان
والمنفصل ما ليس يجوز أن يوجد فيه ذلك وأنواع المتصل عند الجمهور خمسة
أولها الخط وهو ما يتوهم مرتسما بحركة شيء غير منقسم إلى جهة من الجهات .. والثاني
السطح وهو ما يتوهم مرتسما من حركة الخط إلى خلاف جهة تلك الحركة الأولى والثالث
الجسم وهو ما يتوهم مرتسما من حركة السطح مرتفعا أو منخفضا ونهاية الجسم وطرفه وقطعه
هو السطح ونهاية السطح وطرفه وقطعه هو الخط ونهاية الخط وطرفه وقطعه هو
النقطة .. والرابع المكان وهو البسيط الباطن للجسم الحاوي المماس للبسيط الظاهر
من الجسم المحوي والدليل على أنه كم متصل لأنه تلتقي أجزاؤه بخطوط التي يعسر علي أن أجعل

وفصله الحس الصو
الآن

الكمية التي للمكان نوعا غير الكمية التي للبسيط المطلق .. والخامس الزمان وهو عدد الحركة
في المتقدم والمتأخر وهو منقسم بذاته ومتصل بآناته .. وأما الكم المنفصل فهو
نوعان عند الجمهور أحدهما العدد والثاني القول قالوا لما كان كل قول مقدرا بمقاطع
ممدودة أو مقصورة وكل مقدر بشيء فهو كم فالقول كم ولأنه ليس بين مقاطعه
حد مشترك فهو منفصل .. وأما معنى المقطع فهو كل حرف منطوق به مبتدأ وحده
أو أقل ما يمكن أن ينطق به مبتدأ .. والحرف إما حرف صامت وإما حرف مصوت
والحرف الصامت هو الذي يمكن أن يبتدأ به من غير أن يكون فيه لصوت قبله في
المرتبة مثل الحروف التي يسميها العرب الصحاح .. وأما المصوت فهو الذي لا
يمكن أن ينطق به إلا بعد حرف وعلى أنه هيئة له في خروجه منه وهو ما يقع للانتقال
من حرف إلى حرف صامت ويسمع في زمان النقلة ثم هذا ما يقع في أقصر زمنه
الانتقال وهي الحركات ومنها ما لا يقع إلا في أقصر الأزمنة إلا أمثاله بل في
ضعفها أو أضعافها وهي إشباعات للحركات مثل الألف للفتحة والواو للضمة
والياء للكسرة فالحركات تسمى حروفا مصوتة مقصورة والإشباعات تسمى حروفا
مصوتة ممدودة .. والحرف الصامت لا يمكن أن ينطق به وحده أو يعسر ذلك
ما لم يتبع بخروج منه بالحروف المصوتة فالمقاطع ما ألف إما من صامت ومصوت
مقصور ويسمى مقطعا مقصورا كقولنا بَ وإما من صامت ومصوت ممدود
مثل با أو صامت ومصوت مقصور ثم صامت يفعل زيادة زمان الممدود على
المقصور كقولنا بَن وهذان كلاهما يشتركان في أن الخروج منهما بالجملة ضعف زمان
الحركة فيسميان بالمقطع الممدود وكل قول مؤلف من مقطع ممدود أو مقطع مقصور
أو منهما كليهما فالمقاطع أجزاء القول فأما أنا فيعسر علي أن أجعل القول كما أنه
بل بعدد واقع على أجزائه وليس كل ذي جزء هو كم بذاته وإلا لكان الإنسان كما لأن له
أعضاء تعد بالعدد .. والكم إما ذو وضع وهو الذي لأجزائه اتصال ومع الاتصال
ثبات فيمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما وإما غير ذي وضع وهو
الذي ليس له ذلك فالزمان والعدد والقول كم لا وضع له .. ومن خواص

الكم انه لا ضد له على ما كان للجوهر فانه ليس للخط ولا للسطح ولا للجسم شيء
مضاد ولا للمكان ولا للزمان. والعدد ليس له شيء يضاده ولا انواعه يضاد
بعضها بعضا فان الثلثه مثلا لا يمكن ان يضادها عدد لان الثلثه مقومه لما هو اكثر
منها ومقومه بما هو اقل منها والاضداد لا تقوم بعضها بعضا بل يفسد بعضها بعضا
وايضا فانه ليس شيء من الاعداد اولى بان يكون ضد الثلثه من عدد آخر العدد
منه لان كل ما هو ابعد من شيء فهو اولى بالمضاده ولهذا الثلثه ليست اولى بان تكون
ضد المائه من الاربعه بل الاربعه اولى ثم الخمسه ثم كذلك. ولا ضد الواحد
واحد فليس لانواع العدد ضد ولان الضدين بينهما غايه الخلاف وليس بين عددين
غايه خلاف. واما الزوج والفرد فليسا بضدين بل عارضين للعدد فان الزوجيه
كيفيه في العدد والفرديه كذلك ثم مع ذلك وان كانا مما لا يجتمعان فليس
بينهما تضاد حقيقي لان احدهما يقوم الاخر ويكون جزا منه وانما الخلاف بينهما
بان احدهما ينقسم بحال والاخر لا ينقسم بحال وهذا مو سلب وايجاب. وبهذا يعرف
ان الواحد ليس بضد للكثير ولا كثير مبدا العدد الكثير ونسبته الى الكثير نسبة الكيل
الى المكيل واما الكثير والقليل والعظيم والصغير فاضافات تلحق الكميات المتصله
والمنفصله فانه ليس شيء من الكثير معقولا الا بالقياس الى القليل وكذلك العظيم والصغير
واما الكم بما هو كم فهو معقول بذاته وايضا فان الكثير لا يضاد القليل ولا
العظيم الصغير فان الاضداد مثل السواد والبياض قد يعقل كل واحد منهما
بنفسه من غير قياس الى شيء. واما العظيم والصغير والكثير والقليل فلا
يعقل واحد منهما الا بالقياس الى الاخر فلان يكون متلائمات اولى من ان يكون متضادات
وكيف يكون متضادات والشيء الواحد يكون عظيما وصغيرا وكثيرا وقليلا معا
ان كانت متضاده ان يكون الشيء الواحد يضاد ذاته وهذا محال والكثير غير الكثير
فان العدد نسميه كثيرا لا بالقياس الى شيء وهذا الطول غير الطويل فان كل خط يسمى
طولا لا بالقياس الى شيء وكذلك في العرض والعمق والعظم ايضا غير العظيم فان كل كم
ذي وضع يسمى عظما لا بالقياس الى شيء ومن خواص الكم انه لا يقبل ولا انواعه الشدة
والاشتداد فانه وان كان خط اطول من خط فلا يجوز ان يكون اخط من خط اي
لا يجوز ان يكون اشتداده في بعض اكثر من اشتداده في اخر وان كان قد يجوز ان يكون

ازيد في المسافه من بعض وكذا في السطح والجسم وهكذا لا يجوز ان يكون
ثلثه اشد ثلثيه من ثلثه وكذلك في سائر اصناف الكم ولذلك يجوز ذلك في مختلفه
لان حد الخط الاعظم من مركز الارض الى الاثير وحد الخط الاخر شيئا واحدا
من جهه انه طول بلا عرض. ولو كان الكم يقبل الاشتداد والضعف لكان طرفا الاشتداد
والضعف متضادين. ومن خواص الكم انه يقال له بذاته مساو وغير مساو
وغير مساو فان قيل الكيف مساو فمعناه شبيه لان معنى المساواه في المساواه
في الكم ان يطبق في الوهم بين مقدارين [illegible] بين الكمين
ذوي [illegible] المقدارين فان انطبق الطرفان الاخران قيل انهما متساويان وان
اختلفا قيل انهما غير متساويين وهذا لا يمكن في الكيف فهذه هي الكميات الحقيقيه
واما الثقل والحركه والاعراض الاخر فانها كميات بالعرض لمقارنتها الكميه بالذات
فالثقل قوه محركه الى اسفل وهي اما صوره واما كيفيه وانما تعرض لها العدد بسبب
مسافه ميلها زياده ونقصان الميل فاذا حرك او حرك جسما مسافه ما في
زمان وجسم اخر حرك او حرك في ذلك الزمان وحركته او حركه اطول او اقصر
مسافه قيل ان هذا اكثر او اصغر منه وانما هو اشد او اضعف منه وان تساويا
في التحاذب او قطع المسافه قيل انهما متساويان ولا يعني متشابهان. والحركه
يقال لها طويله وقصيره اما بسبب المسافه او بسبب الزمان والساكن يقال له عريض
او ضيق بسبب كبر انبساطها او صغرها وكثره وقلته بسبب العدد الذي يتصل
الى انبساطها. والزمان بذاته طويل وقصير. وقد يعرض ان يقال كثير وقليل
لانه قد يتصل الى ساعات وشهور وسنين معدوده وكل شيء فانما يقدر باقل ما
يمكن ان يعتبر منه واحدا ولهذا جعلت الحركه السماويه مكيالا لسائر الحركات لانها
اسرع والاسرع في باب الحركه هو الاقل في الزمان

في المضاف

ان المضاف يقال على معنيين احدهما لكل شيء هو معقول الماهيه بالقياس الى شيء اخر او بنحو
اخر من انحاء النسبه كيف كان بالحروف الداله على النسبه مثل العلم بالمعلوم والزايد
على الناقص والسطر الى المسطور اليه وربما كان لا يتعاكس مثل ان العلم علم
بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم وربما كان احدهما منتفيا مثل الجار والجار وربما
كانا مختلفين مثل الاب والابن والمولى والعبد وهذا الوجه لا يمنع ان يكون للمضاف

واحد

[illegible]

وجود ليس له مضاف فان الاب الانسان والراس حيتم ولكن الوجه الثاني
هو المضاف الحقيقي الذي قيل انه احد المقولات العشر وحده دال على هذا الحد لان حده
على هذا الوجه ان المضاف هو المقول ماهيته بالقياس الى غيره او على نحو اخر من انحاء
النسبة ووجوده ان يكون كذلك وهذا معنى قول الفيلسوف انها هي التي الوجود
لها بما هي مضافة فلم ياخذ المضاف في حد نفسه كما ظن بل اخذ معنى المضاف بالوجه
الاول في تعريف المضاف بالوجه الثاني لان المضاف كان مشهورا على الوجه الاول
لا انه حد الا ظن بكلمته قال ان المضاف الحقيقي هو الذي ليس له وجود الا على الوجه
الذي انتم تسمونه مضافا فان كان له وجه في الوجود غير ما تسمونه مضافا فليس
مضافا حقيقيا بل شيئا عرضت له المضاف الحقيقي :. ومن خواص المضافين انهما معا
في الوجود ومتكافئان في لزوم الوجود وارتفاعه ويتعاكسان اي واحد منهما على الاخر
في اللزوم فانه مما لا شك فيه ان المضافين معا في الوجود ومتكافئان في لزوم الوجود
وكما ان هذا حاله كذلك في الحال لهذا وانهما عرف بالتحصيل عرف الاخر فان عرف راس
على الاطلاق عرف انه لذي راس على الاطلاق وان عرف انه راس من او هذه الراس
عرف ما هو له راس بالتحصيل واما الراس المقطوع واليد المقطوعة فهما يدعيان باشتراك
الاسم لا بالحقيقة وعدم الاضافة التي كانت لهما لا لانفصال وهما جوهران وذلك
لانهما كانا من المضاف بالوجه الاول :. واما المضاف الحقيقي الذي الوجود له ان يكون
مضافا فانه لا يمكن بحال من الاحوال ان يعرف احدهما الا كان بالتحصيل الا عرف الاخر
به وانه وان كان الاب مثل الابن والمحسوس مثل الحس ومعقولنا مثل العقل فليس ذلك
بداخل في قولنا ان المتضايفين معا وذلك ان الاب انما يتقدمه ابوه وهو بالقوة ابو لا بالفعل
وكذلك ذات المحسوس يتقدم الحس وهو بالقوة محسوس لا بالفعل وكذلك العقل على ان
هذه المضافات من الوجه الاول لا من الوجه الثاني وكذلك العلة والمعلول هما معا في
الوجود والعلة اقدم ذاتا لا انها ليس بمضاف بل عرضت له الاضافة ومما ينبغي ان
يعتبر في الاضافات بالوجه الاول لا حال صحة الاضافة فيقال الراس راس لذي الراس
لا للحيوان والجناح جناح لذي الجناح لا للطائر والسكان سكان لذي السكان لا للسفينة
وهذا انما يعرف فيما ليس لكل المضافين اسم والقانون في هذا ان يوضع المعاني التي يتوهم اضافه
بينها الاضافة مثلما ان الجناح يتوهم الى الطائر والى ذي الجناح والى ذي الريش فما كان

رفعه مع وضع الثاني لا رفع المضاف او وضعه مع رفع الثاني لا يضع المضاف
بالاضافة اليه بالعرض لا بالذات وما كان رفعه رفع المضاف او وضع عين او
ذا وضعه يضع المضاف وان رفع عين فهو الذي اليه الاضافة بالذات مثل ان الجناح
اذا وضع لزم الجناح وان رفع ما رفع وان رفع ذو الجناح بطل الجناح وان وضع
ما وضع والامر في الطائر وفي ذي الريش بالضد ومن شان المضاف ان يعرض للمقولات
العشر كلها اما في الجوهر فالاب والابن واما في الكم المتصل فكالعظيم والصغير وفي
الكم المنفصل كالقليل والكثير وفي الكيف كالابيض والاسود وفي المضاف فالاقرب
والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالمتقدم والمتاخر وفي الوضع فالاشد
انتصابا والاشد انحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم
وفي الانفعال كالاسهل للانقطاع فما كان يقع في مقولة مثل المساواة والنقص والازدياد
فهو مثل ذلك فانه لما كان الحرارة ضد البرودة من باب الكيف ونقل الاسود والابيض
كان الاحر ضد الابرد والاحر احر من الاحر والابرد ابرد من الابرد وجميع هذا من المضاف
بالوجه الاول.

في الكيف

يقال كيف للشيء الذي له كيفية ويقال
كيف لنفس الكيفية وهي كل هيئة فانه لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن
حاملها ولا نسبة ونسبته في اجزاء حاملها فهذه هي الكيفية وبها كان عن سوال كيف
الشيء فيقال والمضاف وان ومتى والملك فانها لا توجب نسبة الى شيء اخر وفارق
الكم بانها لا توجب قسمة والوضع فانها لا توجب نسبة واقعة في اجزاء الجسم. والزمان
وان يفعل وان ينفعل فانها هيئة قارة :. وانواعها اربعة الاول نوع من يرطه يكون النفس
وذلك انه اما ان يكون في نفس او في ذي نفس فما كان من هذا سريع الزوال مثل الظن
الضعيف والغضب من الحليم فانه يسمى حالا وما كان من هذا بطيء الزوال مثل علم
اليقين وحقد الحقود والاخلاق المتمكنة والعادات والامراض المزمنة فيسمى ملكات
والنوع الثاني هو تهيؤ الجسم للانفعال وقبول الاثر فان كان تهيؤا سهلا سمي وهنا
طبيعيا وما كان تهيؤا نحو المقاومة وبطء الانفعال سمي قوة طبيعية مثال الاول المصحاح
مثل الوهن المراضة والنوع الثالث هي الكيفيات المحسوسة في ظاهر الاجسام
بذاتها مثل الالوان والطعوم والروائح وما اشبه ذلك فمنها راسخة ثابتة وتسمى

كيفيات انفعاليات مثل حلاوة العسل وحمرة الورد وتسمى انفعاليات على وجهين
اما الذي يعم جميعها فلان الحواس تنفعل عن جميعها واما الذي يخص بعضها فلانها
حادثة عن انفعالات في اصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة المصفار وحلقة او
بعد ذلك كلون ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد ومنها سريعة الزوال
كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات لا انها انفعالات في انفسها بالحقيقة
ولكن على سبيل الاستعارة والمجاز لكنها الانفعالات التي تعرض لحاملها اذ توجد فيها
انفعال وجودها وانفعال عدمها سريعة فطلب ان يكون هاهنا اسمان كان هناك
حال وملكة. والنوع الرابع كيفيات تخص بالكميات مثل الانحناء والاستقامة للخط
والاشكال للسطح والجسم والزوجية والفردية للعدد وللاشكال من هذه خواص
انها تقبل الاشتداد والتنقص ولا لها اضداد لانها مستثنة من الاضداد واما
الانواع الاخر فقد يقع فيها التضاد والتنقص والاشتداد ولا يجب ان يشكل عليك
ان اسامي المضاف عددناها في مقولة الكيف مثل العلم فان العلم علم بمعلوم ومثل
الحكمة والخلق فانه خلق على شيء وانما ان يظن ما ظنه قوم من ضعفاء المنطق ان شيئا واحدا
يجوز ان يكون في مقولتين بالذات بل يجب ان تعلم ان العلم والخلق وما اشبههما ليس
من المضاف الحقيقي بل كيفية يلزمها الاضافة فلا تنفك عنها البتة فهي من المضاف
بالوجه الاول الذي ذكرناه وذلك الوجه ليس بمقولة.. وللعلم وجود بذاته من جهة
ما هو هيئة للنفس وكذلك للخلق ويدلك على ذلك حال انواع العلم مثل النحو وانواع
الخلق مثل الشجاعة فانها لا تقال بالقياس بالاضافة الا ان يجعل النحو علما فيقال هو
علم بكذا فيكون من المضاف لكونه على طبيعة جنسه وكذلك اذا قيل ان الشجاعة خلق
على شيء يكون من المضاف لكونه على طبيعة جنسه ولو كان العلم والخلق بالحقيقة من
المضاف لكانت انواعه لا تعقل بذاتها ونوعيتها الا مضافة فقد كان يجب ان يكون كل ما
تحت ماهيته وجود عن مضاف فليس مضافا بالذات وكنا جعلنا هذا قانونا هكذا ينبغي
ان تفهم هذا الفصل **في الاين** الاين ليس هو المكان
ولا التمكن بل نسبة الشيء الى مكانه وهو كونه في مكانه كقولنا في السوق في المدينة
وقد يقع في الاين التضاد مثل الاعلى والاسفل **في متى** ان متى
لا الزمن ولا الزمني بل نسبة الى زمانه **في الوضع** الوضع هيئة

كون اجزاء الجسم ذوات نسبة بعضها الى بعض في الجهات المختلفة حتى يكون جزء موضوعا
في جهة وجزء موضوعا في جهة اخرى واذا كان الجسم في المكان يوضعه هيئة نسبة
اجزائه الى اجزاء مكانه فتلك النسبة للاجزاء اضافة وللكل وضع وهذا مثل القيام
والقعود والاستلقاء والانبطاح والسجود والركوع وما اشبه ذلك **في
مقولة له** اما انا فلا اعرف هذه المقولة حق المعرفة وذلك لان قولنا
له كم وله كيف او له مضاف كقولنا له ابن او له جوهر جامع كقولنا له ثوب او جامع
لبعضه كقولنا له خاتم او محصور فيه كقولنا للدن شراب يقع عليها لفظة له لا بالتواطؤ
ولكن بالتشابه والتشكك والحق في ذلك من نوع لفظ الشيء في الشيء او مع الشيء
او من الشيء على ما يقع فان لم يكن ذلك احتجنا ان نعد منها التواطؤ المحض فما العد مقولة
له عن ذلك. واما ان احتيل حتى يقال ان مقولة له تدل على نسبة الجسم الى شامل اياه ينتقل
بانتقاله معه مثل اللبس والتسلح والتنعل لم يكن لهذا المعنى من القدر ان يجعل في
اعداد المقولات وان كان لا يتشكك برد. وهذا ما اعرفه في هذه المقولة ⊙
في ان يفعل وان ينفعل اذا توهمت في الجسم هيئة عن غيره لا
يزال يتجدد منها شيء ويبطل شيء كانه يتوجه بذلك الى حد ما فتسمى تلك الهيئة انفعالا
واذا توهمت شيئا منها ثابتا بالذات لحامل تلك الهيئة لا لكن تلك الهيئة انما تحدث في
حاملها عن غيره المباين وما من شأنه يسمى حال هذا المباين فعلا والافعال تقبل الاشد
والاضعف لا من ماهية الانفعال مثل ذلك مثل التسخن والتبرد مثل ذلك لان
الحرارة والبرودة مثل ذلك. ويعرض في الانفعال تضاد بسبب تضاد ما الافعال
فيه فان التبيض ضد التسود لان البياض ضد السواد **في الحركة** :.
الحركة هي مقولة ان ينفعل سواء من الحركة ما يطرأ في الجوهر مثل تكون النطفة انسانا
ومثل فساد الجوهر مثل موت الانسان ومنه ما هو في الكيف وتسمى الاستحالة مثل
التبيض والتسود والتسخن والتبرد. ومنه ما هو في الكم فان كان مصيره الى الزيادة ان
كان بدخول زائد عليه يسمى نموا وان كان بانبساط جوهره لا عن زيادة يسمى تخلخلا
واما الا مصيره الى النقصان فان كان بتحلل اجزائه يسمى ذبولا وان كان من غير تحلل
جزء يسمى تكاثفا ومنها ما هي في المكان وتسمى نقلة وهو ان يأخذ الجسم في مفارقة مكانه
بالكلية الى مكان اخر. ويعنى ان للحركة نوعا خامسا وهي الحركة في الوضع كحركة الجسم على

من كونه نفسه مستديرًا فإن هذه الحركة كيف تكون من مكانه وربما كانت لا في مكان وإذا
كانت في مكان لم تفارق المتمكن مكانه بالكلية بل تثبت فيه وإنما تفارق أجزاؤه أجزاء
مكانه فيستبدل أجزاءه نسبة إلى أجزاء مكانه وهذا هو الوضع

في المتقدم والمتأخر

يقال هذا على وجوه فيقال متقدم بالطبع لكل شيء إذا رفع ارتفع شيء
ثان وليس إذا وضع وضع ذلك الشيء الثاني وأما ذلك الشيء الثاني فحاله بالضد مثل
الواحد والاثنين. ويقال المتقدم في الزمان وهو في الماضي ما هو أبعد من الآن وفي
المستقبل ما هو أقرب إلى الآن. ويقال في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدإ محدود
فمن ذلك ما بالطبع مثل الأجناس والأنواع المتوسطة بين الجوهر وبين الإنسان
فإنك إذا فرضت المبدأ هو الجوهر كان أولًا الجسم ثم الحيوان وإن فرضت الإنسان
مبدأ كان أولًا الحيوان ثم الجسم. ومن ذلك في الوضع مثل الصفوف بعضها
من بعض فإن الأقرب منها إلى القبلة وهو مبدأ مفروض بالوضع يقال إنه قبل
ويمكن أن ينعكس فيجعل القياس لا إلى القبلة بل إلى شيء يخالف القبلة في الجهة
ويقال متقدم في الشرف كما يقال إن أبا بكر قبل عمر. وكذلك المتقدم في المصلحة
كقولنا أن نعلم الأخلاق قبل المنطق. ويقال متقدم بالعلية مثل أن كون الشيء
في نفسه موجودًا علة لكونه بحيث يصدق القول بوجوده وهما معًا في الزمان
لكن وجود الأمر نفسه متقدم بالذات على كون القول بوجوده صادقًا لأن العقل
لا يستجيز أن يقال إن الشيء إنما كان موجودًا لأن القول بالوجود عليه صادق
بل كان الشيء أولًا موجودًا حتى صار القول بوجوده صادقًا لأن ذات العلة غير
مستفادة عن ذات المعلول وذات المعلول مستفادة عن ذات العلة فلذات
العلة في الوجود سبق وإن كانا معًا في الإضافة وفي الزمان وربما سموا أن يكون
للعلة مع ذاتها العلية تقدم بالزمان أو بالطبع وإذا عرفت المتقدم عرفت المتأخر

في معًا

يقال معًا للمتكافئين في لزوم الوجود مثل الأنواع التي
تحت جنس واحد ويقال معًا في الزمان. ويقال معًا في المرتبة بالطبع والوضع جميعًا
ويقال معًا في الشرف والعلية والمعلولية

في المتقابلات

المتقابلان هما اللذان لا يمكن أن يكونا من جهة واحدة في شيء واحد في زمان واحد معًا
وقسمها الفيلسوف في هذا الكتاب قسمة على وجه يكون أسهل للتعلم أما القسمة فعددها

على ما ينبغي وأما حدود أقسامها فقد يقع فيها ما يخل إما العرض منها هاهنا المتعلم وليس
على الوجه المحقق الذي في العلوم فمن هذه الأقسام الثالثة والموجبة وينبغي أن
تفهم هذا القسم على ما أقوله إنه يعني بالإيجاب وجود أي معنى كان سواء كان باعتبار
وجوده في نفسه أو وجوده لغيره وبالسلب لا وجود أي معنى كان سواء كان لا
وجوده في ذاته أو لا وجوده في غيره وسواء كان باعتبار الأمر في نفسه أو باعتبار
كونه قولًا وحكمًا فإنه ليس يعني هاهنا بقوله تقابل السلب والإيجاب تقابل
قولك الإنسان فرس الإنسان ليس فرسًا بل نفس الفرسية واللافرسية ولكن
هذا التقابل إلى القول لأن اللافرسية في القول وفي الضمير له معنى وأما في الوجود
فإن اللافرسية لا معنى له وكذلك جميع ما يقال على معنى السلب ولو كان السلوب
توجب معاني لكان الإنسان له معان بلا نهاية لأنه ليس بفرس ولا بثور ولا
ملك ولا أشياء بلا نهاية ولكن هذه اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية
وليس لها في الوجود ذوات حقيقية فعلى هذا يجب أن يفهم تقابل الإيجاب
والسلب ويجعل الفرسية واللافرسية وإن كان ليس فيها صدق ولا كذب
من هذه الجملة والقسم الثاني من المتقابلات المتضايفات وقد علمنا فيهما ما قلنا
والقسم الثالث المتضادان ويجب أن نعلم أنه يعني في هذا الكتاب بالمتضادين
غير ما يعني بهما في العلوم وذلك أنه لما كان العرف والعادة قد جريا في استعمال
لفظة التضاد على أشياء بالحقيقة ليست متضادة التضاد الحقيقي الذي يذكر في
العلوم وكان تكلف تعريف ذلك في المداخل يؤدي إلى الإجحاف بالمتعلم طلب
معنى جامعًا للمتضادات الحقيقية والمشهورة وأوقع اسم التضاد على ذلك حتى
جعل الزوج والفرد من الأضداد والخير والشر من الأضداد وليست هذه
بأضداد حقيقية فأما الزوج والفرد فقد سلف ذلك فيهما والتقابل بينهما تقابل السلب
والإيجاب البسيط الذي ذكرناه فإن الزوج عدد ينقسم بمتساويين والفرد عدد
لا ينقسم بمتساويين والعدد والفرد لا يتضادان والمنقسم بمتساويين واللا
منقسم بمتساويين تقابلهما تقابل السلب والإيجاب والفرد أمر موضوع وهو
العدد وقرينه محمول وجودي إيجابي وهو المنقسم بمتساويين فسمي باسم واحد
مع سلبه فسمي باسم آخر فتوهم الجمهور لوجود الاسمين وامتناع اجتماع الذاتين

انها متضادان وقد يجوز ان يقال ان التقابل بينهما يقابل الواجد والعادم والتقابل بل
بين الوحشة والفرد بينه يقابل الوجود والعدم فان صرح باسم العدم فقد ينطلق
هذا الشك على ما سنبينه من بعد. واما الخير والشر فاحدهما هو الخير ذات والشر
لا ذات وسبيل هذا في العلوم والاضداد والحقيقة لكل واحد ذات فلنعرف لان
المضادة انه على اي معنى قيل في هذا الكتاب وانه على اي معنى قيل في العلوم فنقول
انه يعني ها هنا بالمتضادين كل شيئين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع ان
لم يكن احدهما لازما له ويتعاقبانه اختلاف الملكة بحسبهما فيكون اذن الحركة والسكون
والنور والظلمة والصحة والمرض والزوج والفرد وجميع هذه الاشياء من الاضداد واما
في العلوم فان المتضادين هما ذاتان وجوديتان بينهما غاية الاختلاف ومن شانهما ان يتعاقبا
[illegible] بحسبها الغريب واحد فلا يكون الحركة والسكون متضادين بل احدهما ذات والاخر
عدم ذات وكذلك الموجودات والظلمة عدم والزوج ذات مع وصف والفرد ذ
ذات مع عدم ذلك الوصف والوحشة معنى والفرد بينه لا ذلك المعنى فاذا كان
ذلك كذلك [illegible] ان ما حصر هذا الشان على سبيل المشاهدة. واما القسم الرابع فهو
يقابل العدم والملكة ويستعمله ها هنا على معنى غير ما يستعمل في العلوم وذلك انه
يعني بالملكة ها هنا كل معنى وجودي في مادة [illegible] لقبوله ويعني بالعدم ارتفاع
هذا المعنى عن هذه المادة في الوقت الذي من شانه ان يكون لها مع ارتفاع الذي هو
مثل وجود الاسنان والعدد فان لا [illegible] هو الذي عدم الاسنان في الوقت الذي
يجوز ان يكون له سن مع عدم [illegible] لا يكون له سن [illegible] العمى للبصر والصلع للشعر
فيكون الملكة قد يستحيل الى العدم والعدم لا يستحيل الى الملكة. واما العدم في
العلوم فيقال العدم كل معنى وجودي يكون للشيء ممكنا بخصوصيته او نوعه او بجنسه
اما الذي بخصوصيته فكالعجمة التي هي عدم النطق وكالانوثة التي هي عدم الذكورة
واما الذي بنوعه فكعدم اللحية للمراة واما بجنسه فمثل [illegible]
مثل الفرد فانه عدم اللحية مثل كونها ومنه ما هو في وقته مثل [illegible] الشعر من ذلك
ما يعود مثل الشعر [illegible] ومن ذلك ما لا يعود مثل ان الاعمى لا يبصر والمستوي
حمل بعضهم في هذا الكتاب من جملة المتضادات وبعضها داخله في الايجاب والسلب
واذ [illegible] فلنعرف بين هذه المتقابلات الاربع بحسب هذا الكتاب لا بحسب الحقيق

فنقول ان التقابل في الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بانها قولية لا وجودية
واذا اسند الى الحكم والقضية كان احدهما صادقا والاخر كاذبا سواء كان
الموضوع موجودا او معدوما. واما سائر ذلك فقد يجوز ان يكذبا جميعا اذا
نقل الى الحكم والقضية مثال ذلك [illegible] فلان [illegible] وهذا من المتقابلات
يجوز ان يكذبا معا. واما المتضادات التي لها اوساط اما مسماة باسم حقيقته
كالفاتر بين الحار والبارد وكالاغبر بين الاسود والابيض والمسماة بسلب
الطرفين مثل قولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند الواسطة يسلب عنه الطرفان
وان كان احد الطرفين ضروريا فعند عدم الموضوع [illegible] يمكن ان يسلب عنه
الطرفان جميعا داخلا في الايجاب والسلب فان الطرفين احدهما صادق والاخر كاذب
في وقت الوجود والعدم وان كان لا واسطة هناك فالموضوع لا يخلو من احدهما
موجودا واما معدوما فما يخلو عنهما جميعا ولذلك [illegible] في الايجاب والسلب
[illegible] الفرق في احدهما والكذب في احدهما في حال الوجود والعدم. واما الفرق
بين الايجاب والسلب والعدم والملكة اذا جعلا قولا وقضية ان العدم والملكة
يكذبان في حال [illegible] وحد الموضوع فان الجرو والفرخ لا اعمى ولا
بصير ويكذبان جميعا عند عدم الموضوع فان الميت لا اعمى ولا بصير. واما الفرق
بين المضاف [illegible] وذلك ان المضاف [illegible] احدهما مقول بالقياس الى الاخر ووجود
كل واحد منهما [illegible] هو مع وجود الاخر وعدمه وليس هذا الشيء [illegible] واما الفرق
بين المتضادات [illegible] ان المتضادين [illegible] بينهما واسطة ينتقل اليها
الطرفان وليس ذلك [illegible] بين العدم والملكة فلا واسطة بينهما ينتقلان اليها
واذا كان وقت وجود الطرفين جاز ان لا يكون [illegible] الوسط وفي العدم والملكة فلا
بد من احدهما في الوقت وفي المتضاد اما ان يكون احدهما ضروريا طبيعيا للموضو
واما لا ان يكون [illegible] كان جائزا الانتقال الى الثاني وذلك ان لم يكن واسطة و
العدم والملكة فلا احدهما طبيعي للموضوع ولا يصح الانتقال عن احدهما كان لا [illegible] يجوز من
الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب
احدهما للموضوع في كل وقت. واما العدم والملكة فليس يجب ان يكون احدهما

في كل ذلك فهذا هو الفرق بين تقابل التضاد وتقابل العدم والملكة بحسب هذا
الكتاب ويلزم من ذلك ان كل متقابلين فاما ان يكون موضوعهما واحدا بالجنس كالزوج
والفرد فموضوعهما العدد. واما واحدا بالنوع مثل التقابل بين الرجل والمراة
وكالذكورة والانوثة في الحيوان. واما بالشخص كالجور والعدل في شخص زيد
والمتضادان اما ان يكونا في جنس واحد مثل السواد والبياض في اللون واما ان يكونا
في جنسين متضادين كالعفة والفجور في الفضيلة والرذيلة واما ان يكونا جنسين
بانفسهما كالخير والشر وضد الواحد واحد فان ظن ان العفة تضادها سائر الفجور
والجمود والفجور تضاد الجود فالزم من ذلك ان يكون للواحد اضداد فذلك خطا
وذلك ان العفة لا تضاد احد الطرفين الا من جهة ما يجمعان فيه وهو انهما رذيلة
والعفة فضيلة. واما الطرفان فمتضادان لاجل انهما في غاية الخلاف في بابهما واحدهما
زيادة والاخر نقصان فليس اذن الواحد فيهما من جهة واحدة الا ضد الواحد واما الفرق
بين تقابل التضاد على الوجه الحقيقي وبين تقابل العدم والملكة ان الضدين ذاتان معا قائمان
على موضوع او هيولى وليس ولا واحد منهما تفسيرا لارتفاع الثاني بل ذات بعينه ارتفاع
الثاني او توجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما علة موجبة غير الاخرى بالذات
واما في العدم والملكة فالعدم لا يحتاج الى علة في وجوده كبصر وللملكة ذات واما ما الملكة م
العدم فهو ارتفاع تلك الملكة فقط لزوال علتها وغيبتها فقط فيكون علة العدم زوال
علة الملكة والشيء الواحد يكون علة لهما جميعا لكنه اذا حضر كان علة للملكة واذا غاب
كان علة للعدم كالشمس فانها اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو واذا غابت كانت علة
لاظلام الجو وكما ان بين العرسية والاخرسية تقابلا فكذلك بين العرس والاخرس تقابل
ومن هذه الجهة تقابل الزوج والفرد الا ان في الزوج والفرد لكل جانب اسم موضوع
والسلب فيه سلب ما من شانه ان يكون في الجنس وهو قسم من اقسام العدم. وكما
ان بين الابوة والبنوة تقابلا فكذلك بين الاب والابن وكما ان بين السواد والبياض
تقابلا فكذلك بين الاسود والابيض وكما ان بين العمى والبصر تقابلا فكذلك بين الاعمى
والبصير الا ان التقابل الذي بالذات هو الذي ليس فيه الموضوع واذا كان
اخذ فيه الموضوع تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا اوليا. تم كتاب المقولات وهو
قاطيغورياس

دمرب

كتاب العبارة وهو باري ارمينياس

الكتابة دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على حروف الكلام والالفاظ واللفظ
دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على تصورات النفس وتصورات النفس دلائل
غير وضعية بل غريزية فهي متفقة في الدلالة على اعيان الاشيا فاعيان الاشيا مدلول
عليها غير دالة والكتابة دالة غير مدلول عليها. والاعيان والتصورات لا تختلف
والكتابة والالفاظ تختلف

في الاسم

الاسم لفظ مفرد دال على
معنى من غير ان يدل على الزمان المحصل الذي ذلك المعنى فيه كقولنا زيد وانسان
وان شئت قلت ان الاسم صوت دال بتواطؤ اي بالاتفاق لا بالطبع من المصوت
لا بالطبع من الصوت على شيء من غير دلالة على زمانه ومن غير دلالة جزء منه على
شيء من معناه. ولا يحسب ان قولنا عبد الله وعبد الملك مؤلف وليس بمفرد فان عبد
الله ان اريد به الدلالة على صفة الشخص بانه عبد الله فليس هو اسما للشخص بل وصفا
بل ان له فيه غنى لا يكون اسما واحدا بل هو بالحقيقة اسم مركب وقول كما تقول رامي
الحجارة وضارب زيد. واما ان علق بذلك عبد الله لقبا لذات زيد فلا عبد
ولا الله يدلان على جزء من معناه. والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل
كقولك عالم وجاهل وبصير واعمى. وغير المحصل كقولك لا رجل ولا فرس ولا عالم
ولا بصير وهو ان يدل على ما هو دليل عليه بسلب ما ليس هو. والاسم منه قائم
ومنه منصرف والقائم هو الذي لم يتغير عن بنائه الاصلي بلحوق نحو من الصفات ومن
الاعراب والمنصرف ما تغير عن بنائه الاصلي بلحوق نحو من الصفات ومن الاعراب
نصبا وجرا كما تقول عن لحوق ما من شانه ان يلحقه فانك اذا قلت زيد فجرته فيه لحوق
ضربته واما في اللغة اليونانية فكان اعيان هذا امكان لحوق الكلمات الزمانية ولا
امكانه مثل كان ويكون وعسى هذا يقرب من لغة العرب

في الكلمة
وهي التي تسمى عند العرب الفعل

الكلمة لفظة مفردة
دالة على معنى وعلى وجود ذلك المعنى لموضوع غير معين في زمان معين من الازمنة
الثلثة كقولك ضرب فانه لفظ مفرد يدل على ضرب وعلى ضارب غير معين ولا مصرح
به وعلى نسبة الضرب اليه وكون ذلك النسبة في زمان ماض. والكلمة قد تكون
ايضا محصلة كقولنا صح وغير محصلة كقولنا ما صح ولا صح وقد تكون قائمة ومنصرفة والقائمة

هي التي تدل على الزمان الحاضر وليس في لغة العرب كلمة ثابتة واما ما يظن انه صارت ما
وفاهما له فانه هو خطا بل هو اسم مشتق يدل على معنى وموضوع غير مصرح به ونسبة
للمعنى الى الموضوع ولكن لا يدل على المعنى الرابع وهو الزمان. واما الكلمة المصرفة
فهي الدالة على احد الزمانين اللذين غير الحاضر كقولنا ضرب يضرب

في الاداة

الاداة لفظة مفردة لا تدل وحدها على معنى مستقل بنفسه ولا يصلح
ان يفهم منه معنى اخر واحد فيحصل منه صدق او كذب كقولنا في وعلى فان في وعلى
لا يصلح ان يحصل منه ومن لفظ مفرد صدق ولا كذب

في القول

القول كل لفظ مؤلف يدل جزء منه على جزء من معنى الكل فمنه ما يأتلف اجزاؤه بائتلاف
اشتراط وتقييد كقولنا الحيوان الناطق الميت. ومنه ما يأتلف اجزاؤه ليس كذلك والفرق ارتباط
بينهما ان الاول في قوة لفظ مفرد والثاني ليس كذلك. ولما كان كل كلام الحاجة اليه
اما الاعطاء واما الطلب والاعطاء اعلام بالفعل او ما في قوة الاعلام والطلب اما
طلب قول واما طلب فعل والاعلام بالفعل هو الاخبار ويدخله الصدق والكذب
وما في قوة ما ليس اخبارا صريحا ولكن يرادفه الاخبار مثل التعجب والتمني والترجي
وطلب الفعل اما من دونك وهو امر ونهي او ممن يساويك وهو التماس ومسئلة واما
ممن فوقك وهو دعاء وتضرع. والدعاء في معنى هذه الوجوه. واما طلب القول والدعاء
فهو الاستفهام فمن اقسام القول والغرض في هذا الكتاب منها هو الخبر واستقصاء
القول فيه

في الخبر

الخبر يسمى قولا جازما فمنه قول جازم بسيط
ويسمى حمليا ومنه قول جازم مركب ذو رباط ويسمى شرطيا فالحملي هو كل قول يمكن ان
يكون صادقا او يكون كاذبا ولا ينقسم الى اجزاء يمكن ان يكون كل واحد منها صادقا
او كاذبا بل اجزاؤه الدانية من جهة ما هو خبر اما الفاظ مفردة واما ما في قوة
المفردة ومثال الحملي قولنا الانسان حيوان او قولنا ان الحيوان الناطق المائت جسم
ذو نفس حساس متحرك بالارادة. فاما الشرطي فهو الذي اجزاؤه قضايا او اقاويل جازمة واخذ
رباط داخل على اجزائه التي هي باعيانها اقاويل جازمة اما ان يكون الرباط يربط
بينهما على سبيل التلازم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او على سبيل التعاند
كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا واما ان يكون هذا العدد زوجا فانك اذا اخذت
من الاولى رباط الشرط والجزاء بقي قولان جازمان احدهما الشمس طالعة والثاني النهار موجود

واذا اخذت من الثانية رباط العناد بقي قولان جازمان كقولك هذا العدد زوج
هذا العدد فرد فاذن الجازم البسيط هو الحملي اذا عنيت بالبسيط اخص ما يعني به
التحليل في حسن تأليفه اذ انحل مرة اخرى خرج عن ذلك الجنس او عنيت بالبسيط الواحد الذي
لا ينقسم في الباب الذي هو منه. او عنيت بالبسيط ما يقال بالقياس الى المركب فيكون
على هذا الوجه ايضا الحملي قولا جازما بسيطا لانه اول جازم يتركب عنه جازمات كما
ان الاجسام البسيطة اول اجسام يتركب عنها اجسام ثم الايجاب في الحملي هو البسيط
بوجه اخر لانه اقل اجزاء من اجزاء السلب لان اجزاء السلب موجودة فيها اجزاء الايجاب
وللسلب زيادة. ولما كان البسيط قد يقال لما هو اقل عددا من عدد شيء اخر فهو بالقياس
اليه بسيط ونعني بالايجاب الحكم بوجود شيء لشيء فيكون اجزاؤه المعقولة ثلثة شيئين
ونسبة الوجود بينهما فالمحكوم له يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا وتلك النسبة
ربما دل عليها بلفظ كقولنا زيد هو بصير وربما اضمرت ودل عليها بتاء التلفظ في
زمان وهيئة الاعراب وحروف الواصلات كقولنا زيد بصير وفي اللغة اليونانية
فانما كانت الدلالة على هذه النسبة بالكلمات الوجودية الزمانية المشتقة من الكون
والوجود وليس ذلك بضروري فان الشيء قد يحكم عليه بحكم غير زماني كقولنا الله حي ولكن
قد كان يستعمل في مثل هذا الموضع كلمة تدل على الزمان الكائن فهذه اجزاء الايجاب من جهة
ما هو ايجاب. واما اجزاء السلب ونعني بالسلب الحكم بلا وجود شيء لشيء فموضوع ومحمول
ونسبة وجود ورفعها كقولك زيد ليس هو قائما فالقول الجازم البسيط من الوجهين كليهما
هو الايجاب وانما يكون الايجاب واحدا متى كان الموضوع واحدا بالمعنى والمحمول واحدا
بالمعنى والنسبة واحدة بالمعنى اما اذا كان واحدا باللفظ فليس الايجاب واحدا بل هو
اما اكثر من واحد واما غير مفهوم كقولك العين جسم فانك اذا عنيت بقولك العين جسما
لا معنى واحدا بل معاني العين كان ذلك مثل آلة الناظر جسم ومنبع الماء جسم وقرص
الشمس جسم وهذه الجامات شتى فان طلب ان يوجد من هذه المعاني بحسب دلالة هذا
اللفظ موضوعا واحدا فقد خرج الى غير المفهوم وكذلك ان وقع هذا في جانب المحمول
وكذلك هذا الشرط في السلب ايضا فانه لا يكون سلبا واحدا الا بهذه الشرائط والسلب
الواحد يقابل الايجاب الواحد وذلك هو مثل الناقض والناقض هو يقابل السلب الايجاب
المتفق في معنى الموضوع والمحمول والشرط يلزم عنهما بذاتهما ان يكون احدهما

ما دام الآخر كاذباً فيجب أن يكون الموضوع فيهما واحداً بعينه إن كان كلاً أجزاء تلك
بعينه والمحمول واحداً بعينه والحكم كان بالفعل أو بالقوة أو معاً فالى بيّن أو من جهة دون
جهة فيجب أن يكون ذلك فيهما واحداً بعينه وأن يكون زمان النسبة ومكانها واحداً بعينه
فيكون حينئذ السلب مقابلاً للإيجاب .. ونعد هذا فيعني محتاج في كونه نقيضاً إلى شرائط تذكر
بعد .. ولأن موضوع الإيجاب والسلب وبالجملة القول الجازم الذي يسمى قضية فإما أن
يكون فرداً شخصاً لا يمكن أن يعقل معناه لكثيرين كقولنا زيد بصير وزيد ليس ببصير فيكفي
في التناقض تلك الشرائط وإما أن يكون الموضوع كلياً وهو الذي يمكن أن يعقل معناه لكثيرين
فلا يكفي تلك الشرائط .. فلنفصل أولاً أقسام القضايا الكلية الموضوع فنقول
لا تخلو إما أن يكون الموضوع فيها كلياً والحكم كلياً أو الموضوع كلياً والحكم جزئياً أو الموضوع
كلياً والحكم مهملاً غير مبين أنه كلي أو جزئي وأعني بقولي الحكم الكلي كل إيجاب أو سلب بيّن
فيه أنه للموضوع كله كقولنا كل إنسان حيوان أو لا واحد من الناس بحجر .. وأعني بقولي الحكم
الجزئي أن يكون بيّن أن السلب والإيجاب في بعض الموضوع فقط كقولنا بعض الناس كاتب
أو ليس كل الناس كاتباً فإن فيه إيهاماً واحداً فإنهما لا يمنعان أن يكون بعض الناس كاتباً وأعني
بقولي الحكم المهمل أن يكون قد حكم بإيجاب أو سلب من غير تعرض لذكر عموم أو خصوص
كقولنا الإنسان أبيض الإنسان ليس بأبيض .. وكل قضية شخصية الموضوع تسمى مخصوصة
وهي إما موجبة وإما سالبة . وكل قضية كلية الموضوع لم يتعرض فيها لبيان كمية الحكم
تسمى مهملة وهي إما موجبة وإما سالبة . وكل قضية كلية الموضوع وقد بين فيها كمية
الحكم من عمومه وخصوصه حتى عرف أن الإيجاب والسلب في الكل أو البعض من الموضوع
تسمى محصورة .. واللفظ الذي به البيان يسمى سوراً .. والمحصورات أربع كلية موجبة
وسورها كل وكلية سالبة وسورها لا واحد . وجزئية موجبة وسورها بعض أو واحد
وجزئية سالبة وسورها ليس بعض أو ليس كل .. وقد يتوهم في الإهمال حصر حتى إذا قيل
إن الإنسان أبيض حسبت أن معناه كل إنسان أبيض وإذا قيل الإنسان ليس بأبيض حسبت
أنه لا واحد من الناس بأبيض وليس كذلك فإن قولنا كل إنسان أبيض معناه كل واحد مما هو إنسان
أبيض فإن عني بالألف واللام التي في الإنسان هذا المعنى فحينئذ لا يكون القضية
مهملة بل محصورة وسورها مضمر ويكون بحسب اللغة لا بحسب المعقول فحينئذ إنما
أن يكون لغة العرب تضيق عن استعمال المهملات أصلاً ويكون الألف واللام في المهمل

لا يدل به على عموم الحكم بل على بعض الطبيعة المحكوم عليها فإنا إذا عقلنا معنى الإنسان
فقط ومعنى الإنسان من جهة ما هو معنى الإنسان لا يجب أن يكون كلياً عاماً بالفعل
لجميع جزئياته وإلا لما كان الشخص إنساناً ولا أيضاً مخصصاً بشخص واحد وإلا لما كان
غيره إنساناً فإذن الإنسان نفسه معنى موضوع لاعتبارين أحدهما يصدق بالفعل كلياً والثاني
يصدق جزئياً فإذا أورد الحكم عليه من غير أن يعرض فيه أحد الاعتبارين بالفعل لم يجب أن يكون
ذلك الحكم خاصاً ولا عاماً لكنه إن كان عاماً صدق الخاص وإن كان خاصاً لم يلزم صدق
العام فالذي يجب أن يصدق في القضية المهملة هو الحكم في البعض وأما صدق الحكم في
الكل فممكن ولهذا جعلت قوة المهملة قوة الجزئية المحصورة فإن الجزئي يوجب صدقاً في
البعض ولا يمنع إمكان الصدق في الكل فلنحل المهملات محل المحصورات الجزئية فيلزم
من ذلك أن التناقض إن صح في الجزئيات صح في المهملات وإلا فلا فلنقصر بحثنا إلى
المحصورات . في المحصورات .. فلنسم حال الحكم في عمومه وخصوصه كمية القضية
وحال الحكم في إيجابه وسلبه كيفية القضية ولندع أن المحصورات إنما تتناقض بعد الشرائط
المذكورة بأن تختلف في الكم والكيف معاً وبيان ذلك أن كل حكم فإما أن يكون نسبة محموله
إلى موضوعه في نفسها نسبة واجبة كالحيوان للإنسان أو ممكنة كالكاتب للإنسان
أو ممتنعة كالحجر للإنسان ثم نجد المتقابلين في الكم إذا اختلفا في الكيف لا يجب أن يقتسما
الصدق والكذب في كل مادة من هذه المواد وذلك لأنهما يقتسمان في الواجب والممتنع
وأما في الممكن فإن الكمية إذا كانت كلية كذبا جميعاً كقولنا كل إنسان كاتب ولا واحد من
الناس بكاتب فلهذا سمي هذا التقابل تضاداً لأن الضدين في الوجود لا يجتمعان معاً وقد
يرتفعان معاً وفي الحمل قد يكذبان معاً ولا يصدقان معاً كقولك زيد أبيض زيد أسود وأما
إن كانت الكمية جزئية صدقا جميعاً كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس كاتباً .. ولأن الجزئي
داخل تحت الكلي فهاتان القضيتان تسميان داخلتين تحت التضاد .. وأما المتفقتان
في القضية المختلفتان في الكمية فتسميان متداخلتين لأن إحداهما تحت الأخرى وإن كانت
الكمية الجامعة سميتا متداخلتين لقولك كل وبعض أو في السلب سميتا متداخلتين في
السلب كقولنا لا واحد لا كل .. والمتداخلتان في الإيجاب يصدقان معاً في الواجب
ويكذبان معاً في الممتنع وتصدق الجزئية منهما وتكذب الكلية في الممكن والمتداخلتان في
السلب يكذبان في الواجب ويصدقان في الممتنع والجزئية دون الكلية منهما تصدق
في الممكن فقد بان أن المتضادين وما تحتهما .. والمتداخلات لا توجب لذاتها اقتسام

صدق ولا كذب بل بحسب المواد واذا اختلفا في الكمية والكيفية معا فنسبهما لا محالة
الصدق والكذب اما في الواجب فالصادق منهما الكلي الموجب والكاذب الجزئي
السالب او الصادق الجزئي الموجب والكاذب هو الكلي السالب . واما في الممكن فالصادق
هو الجزئي الموجب دون الكلي السالب او الجزئي السالب دون الكلي الموجب واما في
الممتنع فالصادق الجزئي السالب دون الكلي الموجب او الكلي السالب دون الجزئي الموجب
فقد بان ان اختلاف النقيضين في الكمية والكيفية بعد الشرائط يوجب اقتسام الصدق
والكذب وهذا ظاهر فانه اذا كان القول اوجب العموم واردت رفعه فيجب لا محالة
ان ترفع عموما اوجب وترفعه من جهة ما هو عام لا ان ترفعه رفعا عاما فان وضع
خاصا فيجب ان يرفع الخصوص لان الحكم الخاص اجرى على حالته فيجب ان يكون النقيض يخالف
النقيض فقد بان من جميع هذا ان المهملات لا تناقض والتناقض في المحصورات دائما في
المحصورات المتناقضة والخاصة في كل مادة وفي المحصورات المستقبلة في الواجب
والممتنع يقتسمان الصادق والكاذب من الطرفين واما في المادة الممكنة المستقبلة
فان المخصوصتين المتقابلتين وان كان لا يخرج الصدق والكذب من احدهما فانه لا يتعين
ذلك في احدهما ولو كان الصادق منهما قبل وجوده متعينا والكاذب متعينا لكان
واجبا لا ممكنا لانه اذا قال قائل فلان يكتب غدا وقال الآخر فلان لا يكتب غدا فان
احد القولين صادق فاذا قلنا مثلا فلان يكتب لم يمكن ان لا يكتب فلان غدا فاذا لم يكتب
فليس هذا القول صادقا وقد فرض صادقا هذا خلف . وهذا القول يرفع طبيعة
الممكن ويبطل الاستعداد والتاهب لان الاستعداد ليس للواجبات بل لما يمكن ان يكون
ويمكن ان لا يكون فان كان يكون كذا كان وان لم يكن كذا لم يكن واذا كان الشيء واجبا في
نفسه ان يكون او لا يكون فما معنى الاستعداد له فانه ان كان يكون كان وان لم يستعد
له وان كان لا يكون لم يكن وان استعد له فمتى يكون قائل قال في هذا الشيء الذي
يستعد له فيلتمس بانه يكون فصدق او كذب فان صدق كان الامر لا محالة وان
لم يستعد له وان كذب لم يكن الامر وان استعد له ثم ليس الامر تابعا للقول بل القول
تابع للامر فلولا ان الامر متعين في نفسه وجودا او عدما لما كان القول متعينا في نفسه
صدقا او كذبا فاذن وان لم يقل قائل ذلك فالحكم بحاله ولسنا نعقل عقلا عن مردود في
ان كثيرا من الاشياء يكون نحو ابتداء الروية والفكر والاستعداد فلو لم يكن بتلك الروية
لم يكن يرى في الاشياء الطبيعية ما ليس احد الامرين فيه باولى من الآخر مثل الموت فليس

يجب فيه ان يبقى لا محالة حتى يبلى بل يمكن ان يتمزق ولا يلزم ايضا ان يبقى الى ان
يتمزق بل قد يبقى الى البلى فلا يكون احد الامرين اولى من الآخر ولان القول تابع للامر
فليس يجب ان يكون احد القولين اصدق من الآخر نعم قد يكون في بعض الاشياء احد طرفي
الممكن اولى بالوجود واكثر وجودا فيكون ايضا احد طرفي النقيض فيه اولى بالصدق واكثر
صدقا وكما ان في الامر لا يجب ان يكون ما هو اولى ضرورة بل قد يكون الآخر فكذلك
قد يمكن في القول ان لا يصدق ما هو اولى بالصدق بل الآخر وليس اذا قلنا اما ان يكتب
زيد او لا يكتب فكان هذا صادقا واجبا بالتركيب او كان القول بان احدهما صادق لا
محالة على التركيب يجب ان يكون كذلك في التفصيل فانه قد يخلو باشتراط ترتيب ما لا يلحق
بالافراد فانا نقول ان وجود مشي زيد ضروري ما دام زيد ماشيا ولا يجوز ان نقول ان
وجود مشي زيد ضروري ولذلك ليس وجود زيد فقد بان ان طرفي النقيض في
القضايا المخصوصة في المادة الممكنة في الحكم المستقبل وان كان لا بد من صدق واحدهما
وكذب الآخر فليس الصدق والكذب فيهما لمتعين

في القضايا التي فيها عدول والتي ليس فيها عدول

اعلم ان قولنا لا انسان وقولنا لا صحيح
ليس يسلب لانه ليس فيه صدق ولا كذب بل هو اسم غير محصل او كلمة غير محصلة . ويجوز
ان يعبر عن مدلول اسماء شتى لفظا معدولا محصلا مثلا اذ ان يعرض قولنا لا انسان
موضوعا او محمولا كما يصح في سائر الاسامي ويعرض قولنا لا صحيح محمولا كما يصح في سائر الكلمات
فان فرضت قولنا لا انسان موضوعا فيجب ان يعقد اللا و ال لا انسان كلي واحد يدخل
عليه الاسوار من غير تغير له فيقول كل لا انسان لا واحد من لا انسان بعض لا
انسان لا كل لا انسان فانك اذا نقلت لا عن هذا الموضع وقلت لم يصح حمله
فقولك لا انسان موضوعا وان جعلت لا انسان محمولا فاعتبر ان لا وال لا انسان كل واحد
منهما جزء من المحمول لا محمول بنفسه فان اثبته على الموضوع فالقضية موجبة وان سلبته
عن الموضوع فالقضية سالبة فاذا ادخلت رابطة موجبة كقولنا هو او يوجد او ادخلت
رابطة مع سلب كقولنا ليس هو او لا يوجد فلا تغير من امر المحمول شيئا بل الفرق يوجد لا
انسانا الفرق ليس يوجد لا انسانا فانك اذا نقلت لا عن موضعه لم يكن جملة قولك
لا انسان محمولا فاذا اوجبت لا انسان على الموضوع سميت القضية موجبة معدولة
او موجبة متغيرة وان سلبت لا انسان عن الموضوع كانت القضية سالبة محصلة

والفرق بينهما ان سلب الانسان يصح عن المعدوم والموجود جميعا واما ايجاب اللاانسان
فلا يصح على المعدوم لان المعدوم يسلب عنه كل شي ولا يوجب عليه شي ولهذا يصح ان يقول
سقراط ليس الان بعادل اذ هو ميت ولا يصح ان يقول سقراط هو الان لا عادل
وسنستقصي هذا في كتاب القياس .. قال قوم ان المحمول اذا كان غير محصل فقوته
قوة العدمية .. وقال قوم بل المعدول اعم من العدمي مثال هذا اذا قلنا هو غير بصير
فهو اعم عند قوم من قولنا هو اعمى وعند قوم انه مساو له .. واما نحن فنقول ولا ليس
من شرط المعدوله ان تجري في طبقة العدمية فانا اذا قلنا هو غير اعمى اي يوجد غير
اعمى فان هذه القضية مع انها معدولة قد تطابق قولنا هو بصير ولا تطابقهما من
العدمي موجبة .. وانما ليس كل شي سالبه عدم الا ان يسمى اخس المضادين
عدما فيجعل البارد والاسود والجائر اعداما فيكون باشتراك الاسم واما انا فان
جعل المعدول في حمله يصدق فيها العدمي نظر فان عني بالعدمي ما هو عدم شي
من شانه ان يوجد لما ليس فيه في الوقت الذي من شانه ان يوجد مثل العمى فان المعدوله
اعم من العدمية على كل حال ويختلف من جهة العدول الى العدم بهذه الصفة شطط
او لا ترى الفاسد المكتوب في كتاب السماء والعالم ان الفلك هو لا متحرك عن الوسط ولا
الى الوسط وكذا ما هو لا متحرك عن الوسط ولا الى الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف افتحسب
انهما من باب الليس وقد بان انه لا قياس عن باب الليس او تحسب ان هذا عدمي للفلك حتى
يكون من شانه هاتان الحركتان وليستا موجودتين وقد بين الفيلسوف ان هذا محال
في الفلك واما ان عنى بالعدمية عدم ما من شانه ان يكون في الجنس او من شانه ان
يكون في النوع او من شانه ان يكون في الشخص كيف كان فعسى ان يكون قوله
ان المعدوله مساوية للعدمية قريبا واما انا فاني اردت ان اصدق ولا اشتغل بالمشهور
فاقول ان المعدوله شرطها ان يكون حرف السلب جزءا من المحمول كيف كان وان لم يكن من شانه
ان يكون في ذلك الجنس فانا اذا قلنا ان الجوهر هو لا عرض كان هذا القول بحسب المنطق
موجبة معدولة وان كان لا عرض لا يدل على عدم شي يكون في الجنس فضلا عما دون الجنس
والدليل على ان لا عرض يصلح ان يكون كلمة محمولا موجبا انه يصح ان يجعل موضوعا
فيوجب عليه فيقال وما هو لا عرض فهو كذا فاذا كان لا عرض يمكن ان يجعل كلمته موضوعا
فيمكن ان يجعل كلمة محمولا فاذا جعل كلمة محمولا ثم اوجب افترى انا نحسبه بعد ان هذه

القضية سالبة لان العدول فيها لا يطابق عدما من الاعدام ولا ينبغي ان نشتغل بهذا بل
يجب ان نراعي حال حرف السلب فان كان حرف السلب جزءا من المحمول ثم اوجب حمله المحمول
فالقضية موجبة وان كان خارجا عن المحمول فالقضية سالبة وفي القضايا التي يصرح
فيها باللفظة الدالة على النسبة وهي المسماة رابطة يسهل تمييز المعدول والسالبة فانا اذا قلنا
زيد يوجد لا عادلا فيكون هذا لا محالة موجبة لان لفظة يوجد اثبتت اللاعدالة على زيد
وان قلت زيد ليس يوجد عادلا فقد خرج حرف السلب عن ان يكون جزءا من المحمول وانفرد
العادل محمولا ودخل عليه السلب فالقضية سالبة واما اذا لم يصرح بلفظة النسبة
وهي المسماة رابطة وكانت القضية ثنائية فان العدول والسلب لا يفترقان فيه بنفس
القول ولكن يفترقان في النية او بحسب اللغة اما في النية فلان ان ينوى حرف السلب
جزءا من المحمول وقد اوجبه في الضمير رابطة موجبة لم يصرح بها كما في الثنائيات الموجبة
كلها .. واما في اللغة فيمكن ان يكون حروف تدل على السلب وحروف تدل على
العدول فيشبه في لغة العرب ان يكون ليس .. هو للسلب .. وغير ولا للعدول
او يكون ذلك اولى بالسلب وهذان بالعدول احرى اذا قلت زيد ليس عدلا سبق الى
الذهن ان المفهوم من هذه العبارة سلب ومراد القائل فيها ان زيدا ليس يوجد عدلا
واذا قلت زيد غير عدل او لا عدل سبق الى الذهن انه موجب معدول وكانك
تقول زيد يوجد غير عدل او يوجد لا عدلا وكل مقدمة محمولها لا عدمي ولا
معدول بل محصل فانها تسمى بسيطة .. وان كان محمولها غير محصل فتسمى معدولة او
متغيرة وان كان عدميا سميت القضية عدمية وبين هذه الاقسام تلازم وتعاند
ولذلك قانون نتحرى عليه فان كل موضوع فاما ان يكون موجودا واما ان يكون
معدوما وكل محمول فاما ان يكون نسبته الى الموضوع نسبة الموجود فيه بالفعل
او الموجود فيه بالقوة لا بالفعل او الذي لا يوجد فيه لا بالقوة ولا بالفعل واذا
لم يوجد فيه بالفعل بل بالقوة وكان له ضد فاما ان يوجد فيه ضده بالفعل
او الواسطة ان كانت واسطة او يكون جميع ذلك بالقوة فهذا هو على الوجه المحقق
من القسمة واما على وجه المشي على المشهور والمعتمد فانه لا يخلو اما ان يكون المحمول
موجودا فيه كقولنا عمر عدل او ضده كقولنا الحجاج جائر او المختلط منهما كقولنا المامون

عدلاً او يكون جميع ذلك فيه بالقوة كقولنا الصبي عدل او لا بالقوة ولا بالفعل والموضوع موجود كقولنا الحجر عدل او الموضوع معدوم كقولنا العنقاء عدل وليتحقق ان كل واحد من هذه القضايا المعدودة سالبتها وموجبتها في كم تصدق وفي كم تكذب فما هو اكثر صدقا اعم مما هو اقل صدقا من جملته واذا صدق الاخص صدق الاعم ولا ينعكس واذا كذب الاعم اي الاعم في الصدق كذب الاخص ولا ينعكس وكل ما هو اخص صدقا من آخر فنقيضه اكثر صدقا من نقيض الآخر فليمتحن هذا القانون اولا في المخصوصات ثم في المحصورات فليضع الموجبة البسيطة ثم السالبة البسيطة ثم يضع تحت كل واحدة منهما ما يليها من المعدولة ثم تحت المعدولتين ما يليهما من العدميتين من رسم طول وعرض وقطران ويجعل المثال من العادل والجائر والمختلط ويضع الجائر عدم اذ لا يعتبر نحو العرض

- آ زيد هو عادل
  يصدق في الواحد فقط وهو اذا كان يعادل لا غير ويكذب في خمسة
- آ اذا كان جائرا
- ب اذا كان مختلطا متوسطا
- ج اذا كان ولا واحدا منهما بالقوة ولا بالفعل وهو ...
- د اذا كان كلاهما بالقوة
- ه اذا كان معدوما

- آ زيد ليس هو بعادل
  يكذب في واحد ويصدق فيه بقيته ويصدق في خمسة ويكذب في ما بقيته

- ج زيد ليس هو جائرا يصدق اذا كان بعادلا او مختلطا او بالقوة كلاهما او ولا واحد منهما بالقوة ولا بالفعل وهو موجود او هو معدوم ويكذب اذا كان جائرا فقط فيصدق في خمسة ويكذب في واحد

١٦ ٢٨

فكل اثنين من هذه على العرض فهما متناقضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا وأما اللواتي على الطول ففي الطبقة الاولى كل ما هو متقدم في الوضع فهو اخص صدقا واعم كذبا وكذلك على الولاء فالعدمية اعم صدقا من المعدولة والمعدولة من البسيطة فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولة واذا صدقت السالبة المعدولة صدقت السالبة العدمية ولا ينعكس وأما في الكذب فاذا كذبت السالبة العدمية كذبت السالبة المعدولة واذا كذبت السالبة المعدولة كذبت الموجبة البسيطة ولا ينعكس فتبين ان نسبة البسيطة الى المعدولة والمعدولة اليها كنسبة المعدولة الى العدمية والعدمية اليها وأما في الطبقة الثانية والامر بالعكس فان المتأخر في الوضع

اكثر كذبا والمتقدم في الوضع اكثر صدقا فيكون اذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولة الموجبة واذا صدقت المعدولة الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس ولكن اذا كذبت السالبة البسيطة كذبت الموجبة المعدولة واذا كذبت الموجبة المعدولة كذبت الموجبة العدمية ولا ينعكس فهاهنا ايضا نسبة البسيطة الى المعدولة والمعدولة اليها كنسبة المعدولة الى العدمية والعدمية اليها وأما النسبة بين هذه القضايا قطرا فهو مختلف اما القطر الذي ابتداؤه من الطبقة اليمنى آخذا الى الطبقة اليسرى على سبيل التأخر فالواقع بين البسيطة الموجبة وبين الموجبتين المعدولة والعدمية يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وذلك ظاهر اذا عرفت وجوه الصدق والكذب ولانه لو كان كلما كذب قولنا زيد هو عادل يلزمه ان يصدق قولنا زيد هو لا عادل للزمه ان يكذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا فكان الاخص يلزم كذبه كذب الاعم وهذا محال او كان كلما كذب قولنا زيد هو لا عادل يلزم ان يصدق قولنا زيد هو عادل لكان يلزمه ان يكذب قولنا زيد ليس بعادل فيلزم كذب الاخص كذب الاعم هذا محال وكذلك في جانب العدمية وكذلك القول في القطر الواقع بين المعدولة السالبة والموجبة العدمية ويمكن ان يبين هذا على ما ذكر في الاقطار الحالية لهذه وأما القطر الذي ابتداؤه من الطبقة اليسرى ويتصل بالطبقة اليمنى على سبيل التأخر فان الامر هناك بالخلاف وذلك لانهما يجتمعان على الصدق في حال وذلك اذا كان الموضوع معدوما ولو كان كلما صدق قولنا زيد ليس هو بعادل كذب لا محالة قولنا زيد ليس هو لا عادلا وكلما صدق قولنا زيد ليس هو بعادل كذب قولنا زيد هو عادل لكان كلما كذب الاخص كذب الاعم وهذا محال وكذلك لو كان كلما صدق قولنا زيد ليس هو لا عادلا كذب قولنا زيد ليس هو بعادل لكان كلما كذب قولنا زيد هو لا عادل كذب قولنا زيد ليس هو بعادل وهذا محال ولا يجوز ان يكذبا معا فانه ان جاز ان يكذب قولنا زيد ليس هو بعادل فيصدق قولنا زيد ليس هو لا عادلا فيصدق قولنا زيد هو لا عادل لكان يجوز اذا كذب قولنا زيد ليس هو بعادل صدق قولنا زيد هو لا عادل وهذا محال وايضا ان جاز ان يكذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا فيصدق قولنا زيد ليس هو بعادل فيصدق قولنا زيد هو عادل لكان يجوز اذا كذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا صدق قولنا زيد

هو عادل هذا محال . وهذا النوع من البيان يمكن ان نبين به القضايا اخص من الجمع والبيان
الذي قبله كما كان يمكن ان نستعمل هاهنا ويمكن ان نبين بها هاهنا على شرائط النقيض وهو انه
لو كان يمكن ان يكون هذان لكان يمكن ان يصدق نقيضاهما وكذلك الحال في القضايا الواقعة
بين قولنا زيد ليس هو بعادل وزيد ليس هو جائرا . وكذلك الحال في القضايا الواقعة بين قولنا
زيد هو لا عادل وزيد ليس هو جائرا فقد بان من هذا ان نسبة القضايا ما بين البسيطة
والمعدولة كنسبة القضايا ما بين المعدولتين والعدميتين وذلك ما اردنا ان نبين في هذا
ما نقوله في المخصوصين . واما في المحصورات فبحث ارسطو هذه الاقسام التي للقانون
في الكل والبعض ونوضح من ذلك ما هو مشترك من ذلك ما هو ليس يمكن فيه
معاندة الصدق والكذب فنقول ان الموضوع اما ان يكون كله مثلا عادلا او كله جائرا او
كله مختلطا مثل ان كل انسان عرض له السواد فالناس او كل شخص احمر او كله لا بالقوة ولا
بالفعل وهو موجود مثل كل حجارة او كله معدوم مثل قولك كل عنقاء ولا يجوز ان يكون كله بالقوة
كلاهما اي القوة القريبة لانه يجوز ان يكون زمانا بالقوة فيخرج بالفعل في الاشخاص وقتا ما الا ان
يعني ذلك في زمان بعينه او في وقت ما من زمان كل واحد او يكون بعضه عادلا وبعضه
جائرا فقط مثل ان يكون نوع ما بعضه ابيض وبعضه اسود وليس فيه لون اخر البتة مثل
الحبوب وبعضه عادلا وبعضه مختلط فقط بالبيض لا اسود لا احمر او بعضه عادل او
بعضه لا بالقوة ولا بالفعل فقط كالحيوان بعضه ناطق وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل واما
بعضه عادل وبعضه بالقوة عادل وجائر فقط لا بالفعل فالحكم فيه ما ذكرنا . واما
بعضه عادل وبعضه معدوم فلا يجوز البتة لان المعدوم والموجود لا يكونان في جنس
واحد ولا في نوع واحد لان العاشق الذي عدم من النوع هو مسمى باسم النوع على سبيل
الاتفاق فاذا قلنا كل انسان كذا فان لفظة الانسان لا تشمل الانسان الحي والميت الا
بالاتفاق . ب او بعضه جائر وبعضه مختلط ا وبعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
ج او بعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل د او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه
مختلط . او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه جائر
وبعضه بالقوة كلاهما ه او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
و او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما ز او بعضه عادل وبعضه
جائر وبعضه مختلط وبعضه كلاهما بالقوة ح او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه

19

مختلط وبعضه ولا واحد منهما بالقوة ولا بالفعل ط او بعضه عادل وبعضه جائر
وبعض بالقوة كلاهما وبعض لا بالقوة ولا بالفعل ى او بعضه عادل وبعضه مختلط
وبعضه بالقوة كلاهما وبعض لا بالقوة ولا بالفعل يا وبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه
بالقوة وبعضه لا بالقوة وبعضه مختلط يب ويمكن ان نحصر هذه الاقسام على الثلاثة
الستة وعلى ثلاثة اقسام اخر وهي بعض جائر والاخر كيف كان وبعض عادل فقط والاخر
كيف كان او ليس فيها عادل ولا جائر كيف كان فيكون سبعة اقسام فلنضع المثال من
محصورات متناقضة وكلتاهما موجبة ٥ كل ب هو عدل . يصدق اذا كان كل
ب عدلا ويكذب في الاقسام كلها . ليس كل ب هو عدلا يكذب اذا كان كل ب عدلا
ويصدق في الجميع ٥ كل ب هو لا عدل يصدق اذا كان كل ب معدوما او بعضه
عدلا فقط او كله عدلا ويكذب في الباقي . كل ب هو لا عدل يكذب اذا كان كل
ب معدوما او بعضه عدلا فقط او كله عدلا ويصدق في الباقي ٥ ليس كل ب
هو جائرا يكذب اذا كان كله جائرا ويصدق في الباقي . كل ب هو جائر يصدق اذا كان
كله جائرا ويكذب في الباقي . فظاهر ان هذه الستة هاهنا في اللازم والمعاند
طولا وعرضا وقطرا على ما كان في المخصوصات واما اذا جعلت الكلية سالبة فيوضع هكذا
بعض ب عادل . يصدق اذا كان بعض ب عادلا فقط والاخر كيف كان او كلهم عادلين
ويكذب في سائر الاقسام . لا شيء من ب عادل يكذب اذا كان كل ب او بعضه فقط عادلا
ويصدق في الباقي ٥ لا شيء من ب لا عادل يصدق اذا كان كل ب عادلا او معدوما ويكذب
في الباقي . بعض ب لا عادل يكذب اذا كان كل ب عادلا او معدوما ويصدق في الباقي
٥ لا شيء من ب جائرا يكذب اذا كان بعض ب فقط جائرا او كله ويصدق في الباقي . بعض ب
جائر يصدق اذا كان بعض ب فقط او كله جائرا ويكذب في الباقي ٥
فحين الحال بين المعدولتين والعدميتين على ما كان والحال بين البسيطتين والمعدولتين
وبين البسيطتين والعدميتين على ما كان الا ان الامر مختلف في الجميع واما طولا فقد
يتفق قوله بعض ب عادل ويكذب قولنا لا شيء من ب لا عادل ولا شيء من ب جائر اما مع
قولنا لا شيء من ب لا عادل فاذا كان بعض ب فقط عادلا واما مع قولنا لا شيء من ب
جائرا فاذا كان بعض ب فقط عادلا وبعضه جائرا وقد يكذب قولنا بعض ب عادل
ويصدق قولنا لا شيء من ب لا عادل ولا شيء من ب جائرا وذلك اذا كانت معدومة

وإذا لم يكن يلزم في هذه الطبقة المعنى هي ذلك تناقضهما من تلك الطبقة وأما على القطر
الأول فقد يصدقان جميعا وقد يكذبان جميعا إذا كان الموضوع معدوما وإن كان
الموضوع موجودا لم يكذب السالبة البسيطة الموجبة مع الموجبة المعدولة وكذب معها العدمية
وأما على القطر الثاني فيجب أن يكون الحكم كذلك فإنه لما أمكن أن يكذب ذانك الاثنان
وأن يصدقا معا فكذلك تناقضهما وجب أن يمكن أن يكذب ذانك جميعا معا فلا يمكن أن
يصدق القطران الباقيان وأما إذا وضعنا أن لا أوائل على السادة الكلي أو على المقابل
الذي تحت المضادة لم يخالف حكم الست حكم المخصوصات .: واعلم أنه إذا كان الموضوع
موجودا في المخصوصات فسلم السالبة البسيطة كقولك زيد ليس بعادل هو بعينه يسلم
الموجبة المعدولة كقولك زيد هو لا عادل هذا رأي الفيلسوف .: وبعض بصحة ما
ذهبنا إليه من أمر المعدول وأنه لا يجب أن نجعل مثلنا باللعدمية كما كانت العدمية
وأما إذا سلمت السالبة من طرفي النقيض في المحصورات فليس يمكن أن ينقل إلى
موجبتها بالعدول في كل موضع فإنك إذا سلمت أنه ليس كل إنسان عدلا لم يمكنك أن تقول
وكل إنسان لا عدل وقد يمكن ذلك في بعض المواضع فإنك إذا سلمت أنه ولا شيء من الناس
عدلا كان لك أن تقول فبعض الناس لا عدل لكن ليس قولنا بعض الناس لا عدل هو قولنا لا شيء من
الناس عدل لأن بعض الناس لا عدل يصدق مع قولنا بعض الناس عدل ولا يصدق معه قولنا
لا شيء من الناس عدل فبين أنه لا يقدر عند تسلم السالبة أن ينقله إلى مثل موجبه في العدول
ويوجبهما واحد في بعض المواضع لا يقدر أنه وفي بعضها يقدر أن ينقله إلى صادق
والكل في مثل قوته فإن يثبت أن ينقل السلب إلى الإيجاب المعدول في المحصورات
ويكون القول واحدا فالشرائط فيه وجود الموضوع والاتفاق في الكم والاختلاف
في الكيف والعدول والتحصيل فحينئذ يلازم قولنا كل إنسان هو عدل هو قولنا لا شيء
من الناس هو لا عدل ويلازم قولنا لا شيء من الناس هو عدل هو قولنا كل إنسان هو لا عدل . ويلازم
قولنا بعض الناس هو عدل قولنا ليس كل إنسان هو لا عدل .. ويلازم قولنا بعض الناس هو لا عدل
قولنا ليس كل إنسان هو عدلا وهذا رأي الفيلسوف ثم ويصح المذهب الذي سلكناه في
تعريف المعدول فإن لم نضع الموضوع موجودا لم يلزم هذا التلازم بل كان كل موجب
أخص من السالب الذي يجعل بإزائه فهذا غاية ما نقوله في المحصل والمعدول والعدمي
من القضايا في المحمولات التي يصلح أن يجمع منها محمول واحد والتي لا تصلح

في المحمول الواحد المكثر الأجزاء والتي يصلح أن يجمع منها محمولات كثيرة والتي لا
تصلح وما يحمله الإنسان إلى ما يصلح أن يقال مفرقا ومجتمعا وما لا يصلح ٥

قد علمت مما سلف أنه كيف يكون الإيجاب واحدا والسلب واحدا وأنه لا يعتبر في
ذلك كون الموضوع والمحمول واحدا باللفظ ولا كون كل واحد منهما كثيرا في اللفظ
بل أن يكون كل واحد منهما واحدا في المعنى وقد بقي تتميم القول في ذلك أن تعلم أنه ليس كل
ما صلح أن يحمل على الشيء مفرقا فيصلح أن يحمل عليه مجتمعا على أنه معنى واحد ومحمول واحد
وإن كان ذلك قد يكون كما إذا حمل على زيد أنه حيوان وناطق مفرقين وحمل شيئا واحدا
بل ولا أيضا أن يكون الصادق مفرقا فإنه يجب أن يصدق مجتمعا أو يحسن مجتمعا من غير
هذر أما مثال الأول فإنك إذا قلت إن زيدا طبيب وإن زيدا أبيض وكذب أنه وصدق
في كليهما فليس لك أن تقول زيد طبيب أبيض على أن الطبيب والأبيض معنى واحد بل يكون
نوع المقدمة فيه مفهومين لأن الطبيب والأبيض ليس حكمهما حكم الحيوان الناطق
وذلك لأن الحيوان هو بعينه الناطق والنطق صورة له بها يستكمل الحيوان حيوانا
بالفعل والنطق الذي له في وجوده حيوانا بالفعل موجودا وأما الطبيب فقد عرض
له أن كان أبيض وليس الطبيب بالحقيقة هو الأبيض بل الشيء الذي عرض له أنه طبيب
فقد عرض له أنه أبيض فليس يمكن أن يكون من الطبيب والأبيض شيء واحد بالحقيقة
بل بالعرض وكذلك من الإنسان والأبيض وإذا كان كذلك لم يكن الأبيض والطبيب
محمولا واحدا بالحقيقة وكذلك الإنسان والأبيض فإنك إذا قلت حيوان ناطق
عنيت حيوانا متمما الوجود بالفعل لكونه ناطقا ولا يمكنك أن تعني هذا في
غير ما مثلناه .: وأما المثال للقسم الثاني فإنك إذا قلت زيد طبيب فصدقت وكان
زيد شاعرا فإنه ولا أحد ولأن كان فاره ها هنا حيث في معنى آخر فلك أيضا أن تقول
إن زيدا فاره ثم ليس لك أن تقول إن زيدا طبيب فاره على أنه محمول واحد فإنك إذا
جعلت هذا محمولا ليس وذلك لأنه إنما يكون هذا محمولا إذا كان لك أن تقول زيد
طبيب الذي ذلك الطب فاره وهذا كذب وإن لم يكن على هذا الوجه بل كأنك
قلت زيد طبيب وفاره في كذا فهي إنك قرنت بين المحمولين ولم توحدهما وهما
محمولان اثنان فقد بان لك أنك لا يصدق في جمع محمولين صادقين بكذب ربما صدقت مع
هذر فإنك إذا قلت زيد إنسان وزيد أبيض وجاز يصلح الجمع بينهما كأنه محمول واحد

والجمع وقيل زيد انسان ابيض على انه محمول واحد .. وانما قد يصدق ان يقول زيد
ابيض مفردا او كان يصدق ان يقول زيد انسان ابيض على انه محمول واحد فاذا
ان وجب الجمع لزم ان يصلح وليس ان يقول ان زيدا انسان ابيض انسان ابيض وهذا قبيح هذر
وانما يقول ان زيدا انسان ويقول ان زيدا حيوان واذا قلت ان زيدا انسان
حيوان فهو هذر لانك تكرر الحيوان مرتين لانك من قبله في ضمن معنى الانسان
ومرة صرحت به فقد بان انه ليس يجب ان يجمع مفردات المحمولات محمولا واحدا ولا
ذلك حسن بلا هذر في كل موضع بل ولا ذلك يصدق بلا كذب في كل موضع وبيان ذلك
انك تحمل لفظين كمحمول واحد وحسن فاذا فرق لم يحسن مثل قولك للميت من الناس
انه انسان ميت فانه قد يظن ان هذا قول صادق ثم اذا قلت انه انسان وحده لم يصدق
لان الميت ليس انسانا الا باشتراك الاسم واوضح من هذا واصح في المثل قولك
هذا الميت كان انسانا فاذا حذفت كان وقلت ان هذا الميت انسان كذبت وربما
كان الشيء ليس محمولا بذاته بل هو محمول بالعرض لانه جزء المحمول او من اجل المحمول فاذا اخذ
وحده لم يصح محمولا مثل قولك امرؤ القيس موجود شاعرا وهو شاعر وانما دخل هو موجود
بسبب المحمول فهو موجود بالعرض محمول لا بذاته فاذا افرد بانه محمول لا بذاته لم يصح
واوضح من هذا المثال واصح قولنا ان الانسان معدوم العرق فلا يمكنك ان تجعل معدوما
عليه وحده وانما اعرض عن مثال الانسان الميت لان قولنا للميت انه انسان ميت
قول مجازي ومعناه انه كان موضوعا للانسان فالان هو ميت ويمكن اذا ازيل
عن مجازيته الى التحقيق ان يصدق مفرقا وانما اعرض عن المثال الثاني لان امرأ القيس
في حال صوته لا يصح ان يقال هو موجود شاعرا وفي حال صوته يصح ان يقال له موجود
وحده لكن الامثلة المستعملة في مثل هذه المواضع يراد بها التنبيه لا التحقيق فلذلك
استعملها الفيلسوف في كتابه ## في القضايا ذوات الجهة ه
الجهة لفظة تدل على وثاقة الرابطة وضعفها وتناسب معناها معنى الذي كنا سميناه
مثل مادة الا ان الفرق بينهما في اشيا احدها ان المادة تعتبر بحسب الامر في
نفسه والجهة تكون بحسب القول حتى انك اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتبا كانت
الجهة هي الوجوب والمادة هي الامكان والثاني ان المادة تعتبر بحسب الرابطة الموجبة
فانك اذا قلت زيد يمتنع ان لا يكون حيوانا فان الجهة ها هنا صادقة وصدقها الامتناع

21
واما المادة فالوجوب لان الحيوان اذا نسبته الى الانسان بالايجاب كان صادقا دائم
الصدق وهذا هو الواجب واذا قلت ان الانسان واجب ان لا يكون حيوانا
فالجهة هي الوجوب والمادة هي الامتناع لان الحجر اذا نسبته الى الانسان بالايجاب
كانت النسبة كاذبة دائمة الكذب وهذا هو الامتناع .. والثالث انه يمكن في قضية
واحدة ان يبدل بحسب جهتها عن الصدق الى الكذب وعن الكذب الى الصدق حتى انك
اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتبا وكذبت قلت ممكن ان يكون كاتبا وصدقت
ولا يمكن هذا في المادة .. وقد يجوز ان يطلب لهما خواص يختلفان بها اخرى وقد وضع
الفيلسوف الجهات اربعا الواجب والممتنع . والممكن والمحتمل اما الواجب فيجب
ان يفهم منه الدائم الوجود اما على الاطلاق واما ما دام شرطه موجودا ويقال
الواجب على المعنيين ليس باشتراك الاسم بل بالتشكيك الذي يكون قوله بمعنى واحد
على شيء اولى وقبل وعلى شيء ليس اولى وبعد فان الله هو دائم الوجود على الاطلاق
اولى بالوجوب من الذي هو دائم الوجود بشرط ومع ذلك فانهما يتفقان في دوام
الوجود ثم يستقصى هذا في كتاب القياس ولذلك فاعلم ان الممتنع نعني به الدائم
العدم اما على الاطلاق واما بشرط حتى يدوم عدمه ما دام ذلك الشرط
واما الممكن فان في حقيقته والتوصل الى التحرز عن التشكك فيه والتشكك الذي
يلزم الغلط فيه لزوم المحال للمحال ادنى مشقة واذا سلك في تصور حال الممكن
ما تحصر به من الباب زالت الشبهة فنقول ان الممكن يستعمله احدهما الجمهور على
معنى ويستعمله الخاصة واهل العلم على معنى واذا اضعف الطبع عن التمييز بين الاستعمالين
ما وقع عليهما الشبهة الا قليل فالوجه الذي يستعمله عليه الجمهور هو ان الممكن ما ليس
بممتنع لكن كانهم عنوا باعتبار شرط آخر فاذا كان كذلك كان ما ليس بممكن معناه
انه ليس ما ليس بممتنع فيكون ممتنعا فعند العامة ان الممكن هو غير الممتنع وغير الممكن
هو الممتنع وهذا هو الاستعمال الاول لمعنى الممكن ثم نقله الخاصة الى معنى اخص من
هذا فاوقعوا اسم الممكن على ما ليس بممتنع ولا مع ذلك بواجب وانما خصوا لفظ الممكن
بهذا النقل لان في غير لفظ الممكن يستحيل هذا الاعتبار لا ترى انه لا يمكنك ان تقول هذا واجب
ان يكون وواجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وممتنع ان لا يكون .. واما في الممكن
فقد يمكننا ان نقول هذا ممكن ان يكون اي ليس بممتنع ان يكون وممكن ان لا يكون اي ليس

[illegible]

يمتنع ان لا يكون وهذا هو الذي ليس يمتنع ان يكون ولا واجب ان يكون والخاصة يقولوا
لفظ الممكن في هذا المعنى وهو الذي مع انه ليس يمتنع فليس ايضا بواجب فالاستعمال
الخاصي اذا قيل ليس يمكن فمعناه انه ممتنع بل معناه انه ضروري اما في العدم واما
في الوجود وانما كان يكون قولنا ليس يمكن الممتنع لو كان قولنا ممكن يعني غير ممتنع
وليس كذلك بل هو يعني غير ممتنع وغير واجب معا وبالجملة غير ضروري فافهم
اذن قولنا غير ممكن على الاستعمال الخاصي بانه ضروري سوا كان ممتنعا او واجبا
ثم الخاصة افردوا ايضا في استعمال لفظ الممكن فبعضهم اراد به ما ليس بضروري
كيف كان وان كان موجودا في الحال ولكنه ليس بدائم الوجود ولا لو لم يكن موجودا كان
محالا او كان وجوده ما دام موجودا واما الذي وجوده مطلقا في الحال ووجوده بشرط
ما دام موجودا محلا في الاعيان والامكان فيقول عليه من جهة انه موجود ولا
يعني دوام الوجود والوجوب مقول عليه من جهة اشتراط دوام وجوده فانه
لا محالة دائم الوجود ما دام موجودا فيكون الواجب مقولا عليه من جهة ما يقال
عليه الممكن فيكون الموجود بالفعل من غير ضرورة داخلا تحت هذا الممكن :: وقوم
اشترطوا في الممكن ان يكون معدوما في الحال وفي اي وقت فرض موجودا لم يعرض
محال فيكون كانهم قالوا ان الممكن ما ليس ضروريا ومع ذلك ليس موجودا بالفعل
وهذا فاسد يستوضحه في كتاب القياس :: وقوم قالوا ان الممكن ليس ممكنا باعتبار انه
موجود في الحال او معدوم بل لا يجب ان يتعرض لذلك بل يعتبر حاله في المستقبل فان
كان في اي حال فرض من المستقبل يصح ان يوجد وان لا يوجد فهو ممكن وهذا قريب
من الاستعمال الاول فان كان يفارقه بشيء دقيق سنشير اليه في كتاب القياس :: ثم لزم
جميع الاستعمالات الخاصة ان يكون قولنا ليس بممكن لا على معنى ممتنع بل على معنى الضروري
اما ضرورة وجود دائم او ضرورة وجود في الحال او ضرورة عدم دائم او ضرورة
عدم في الحال فالمعنى الذي يستعمل عليه العامة الممكن احسن للمعنى الذي عليه يستعمل الخاصة
الممكن الا انه ان الفيلسوف يعني في هذا الكتاب بالممكن ما ليس بضروري من غير
شرط زائد حتى ان الموجود الكائن الفاسد نوع من هذا الممكن .. ويعني بالمحتمل ما ليس
بضروري باعتبار المستقبل حتى يكون الموجود الكائن الفاسد نوعا منه بل شاملا بعض
ان يعرض له وقد لا يعرض له فيكون الممكن لا بحسب زمان دون زمان بل بحسب الات

الامر في نفسه غير ضروري كيف كان والمحتمل بحسب الزمان المستقبل ويشبه ايضا
ان يكون يراد بالممكن حال الشيء في نفسه وبالمحتمل حال الشيء بالقياس الى اذهاننا فيه حتى ان
الشيء الذي هو في نفسه ممكن هو بالقياس الى اذهاننا فيه محتمل فيكون الممكن منعكسا على
المحتمل واذا عرف هذا فلنحقق حال النقائض في هذه ونقول قد كنا قلنا ان نقيض
قولنا يوجد كذا كذا ليس هو انه يوجد لا كذا بل ذلك معدول ولذلك نقول ان
الانسان لا يوجد عدلا ولا نقول ان الانسان يوجد لا عدلا اذ ما اشبه ذلك وكذلك
فيما يتوسط بنفسه من غير رابطة مثل الكلمات اذا جعلت محمولات فان السلب يقرن
بتلك المحمولات لا بغيرها فانك تقول زيد يمشي ثم لا تقول لا زيد يمشي بل زيد لا يمشي
وانما اقرب الكلمات وان لم يكن رابطة الا ان الرابطة انما ان تدل على انتساب معنى
الى موضوع كيف اتفق او بشرط زمان وهذه الكلمة ويوجد فيهما يوجب دلالة على
انتساب معناها الى موضوع وفي بعضها حرف كناية عنه ويوجب انها دلالة على
زمان فقولك يمشي كقولك يوجد ماشيا فليسقط هل يجب في ذوات الجهة ان يسلك
في النقائض هذا السبيل حتى يقرن حرف السلب اما بالرابطة واما بالمحمول المرتبط بنفسه
فيقول يمكن ان يوجد ماشيا ثم نقول يمكن ان لا يوجد ماشيا ويمكن ان يمشي ثم نقول
يمكن ان لا يمشي على ان القولين متناقضان لكن النقيضين لا يجتمعان معا على الصدق
ولا على الكذب .. وقولنا يمكن ان يمشي ويمكن ان لا يمشي قد يصدقان :: وقولنا واجب
ان يكون وواجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وممتنع ان لا يكون قد يكذبان
في مادة الممكن فليس اذن النقائض في ذوات الجهة على هذا السبيل بل كما ان القضية
الثنائية كنا نسلبها بان نقرن حرف السلب بالمحمولات فلما زدنا الرابطة فصارت
ثلاثية نقلنا حرف السلب الى الزائد فكذلك اذا زدنا الجهة فصارت رباعية يجب
ان يقرن حرف السلب بالزائد فيكون ممكن ان يوجد نقيضه لا يمكن ان يوجد وكذلك
الواجب والممتنع واما ممكن ان لا يوجد فموجبة كما كان يوجد غير عدل موجبة نقيضها
اذن ليس يمكن ان لا يوجد وكذلك ليس يجب ان لا يوجد وليس يمتنع ان لا يوجد فهذا
واما التلازم في هذه القضايا فان الواجب ان يوجد ينعكس عليه من باب
الممتنع قولنا ممتنع ان لا يوجد واما من باب الممكن المستعمل على الوجه الخاصي فلا ينعكس
عليه شيء واما من باب الممكن المستعمل على الوجه العامي فينعكس عليه ليس يمكن ان لا

خ يقول ان الانسان
لا يوجد حسنا عدلا
ولا يقول ان الانسان
يوجد حسنا لا عدلا

يوجد لأن ليس بممكن وممتنعاً بمعنى واحد في الاستعمال العامي. وأما ما يلزمه ولا
ينعكس عليه بل هو أعم فبإزائه قولنا ليس بواجب أن لا يوجد ومن باب الممتنع قولنا ليس بممتنع
أن يوجد ومن باب الممكن الخاصي ليس بممكن أن يوجد بل هو واجب أن يوجد وليس بممكن
أن لا يوجد بل هو ممتنع أن لا يوجد. ومن الممكن العامي قولنا ممكن أن يوجد لأنه كقولك
ليس بممتنع أن يوجد. وأما الشك الذي يحترز له الكافة من المنطقيين وبعضهم يجيب
بما ليس بجواب فهو أن الواجب الوجود إن صدق عليه أنه ممكن أن يوجد والممكن أن يوجد
ممكن أن لا يوجد فالواجب ممكن أن لا يوجد وهذا محال وإن كذب عليه ممكن أن يوجد
صدق نقيضه وهو أنه ليس بممكن أن يوجد وقولنا ليس بممكن أن يوجد معناه ممتنع أن يوجد
فالواجب أن يوجد ممتنع أن يوجد هذا محال فقال بعضهم إن الممكن يقال على الواجب
وغير الواجب باشتراك الاسم ويقال على الواجب بالترادف حتى يكون الشيء وهو
واجب مسمى واجباً وممكناً هذا محال بل الحل سهل بعد تحقيق الأصل الذي قررناه وهو أن
الواجب أن يوجد يصدق عليه ممكن أن يوجد العامي الذي هو بمعنى ليس بممتنع أن
يوجد وهذا لا ينعكس محصلة على معدوله فليس إذا قلت ممكن أن يوجد لزم أن يقول ممكن
أن لا يوجد لأنك إذا قلت ليس بممتنع أن يوجد لم يلزم أن يقول ليس بممتنع أن لا يوجد. وأما
الممكن الخاصي الذي من شأنه أن ينعكس موجبه المعدول على موجبه المحصل فقولنا ممكن أن
يوجد وممكن أن لا يوجد فهو كاذب على الواجب ونقيضه صادق عليه وهو أنه ليس
بممكن أن يوجد وليس معنى نقيضه معنى الممتنع بل معنى الضروري لكن هؤلاء لما قالوا
ممكن أن يوجد ونظروا إلى معدوله جروا في استعمال الممكن مجرى الخاصة ولما نظروا
إلى سالبه جروا في استعمال الممكن مجرى العامة فاشتبه عليهم القول لكنه لا الممكن الذي
يصدق على الواجب ينعكس من المحصل إلى المعدول ولا الممكن الذي يكذب عليه يكون
سالبه بمعنى الممتنع وهذا سهل واضح. فقد عرفت ما يلزم قولنا واجب أن يوجد
وأما قولنا واجب أن لا يوجد فينعكس عليه من الممتنع ممتنع أن يوجد ومن الممكن العامي
ليس بممكن أن يوجد ولا ينعكس عليه شيء من باب الممكن الخاصي. وأما ما يلزمه ويكون أعم
منه فمن الواجب قولنا ليس بواجب أن يوجد ومن الممتنع قولنا ليس بممتنع أن لا يوجد
ومن الممكن العامي قولنا ممكن أن لا يوجد ومن الممكن الخاصي قولنا ليس بممكن أن يوجد وليس
بممكن أن لا يوجد. ولنعرف لوازم النقيضين بقولنا واجب أن يوجد ليس بواجب أن لا

يوجد كما عرفت في المعدولات ثم ممتنع أن يوجد في قوة واجب أن لا يوجد وممتنع
أن لا يوجد في قوة واجب أن يوجد والنقيضان لهما كالنقيضين لذينك. وأما ممكن
أن يوجد العامي فهو في قوة قولنا ليس بواجب أن لا يوجد وممكن أن لا يوجد العامي في قوة
قولنا ليس بواجب أن يوجد والنقيضان كالنقيضين. وقولنا ممكن أن يوجد الخاصي
يلزمه ممكن أن لا يوجد الخاصي وينعكس عليه ولا ينعكس عليه غيره شيء ويلزمه من غير
انعكاس الممكن الأعم معدولاً ومحصلاً ويلزمه ما يلزم ذلك بانعكاس وغير انعكاس
فهذا تمام قولنا في الجهات. فلنضع لذلك لوحاً

	ينقضه	ويلزم هذه من غير معاكسة هذه	
واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد	ليس بممكن أن يوجد الخاصي	ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي
ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممكن أن لا يوجد العامي	ممكن أن يوجد العامي	

لوحان متناقضان عرضاً متلازمان بالمعاكسة طولاً

واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد	ليس بواجب أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد	ممكن أن لا يوجد العامي	ليس بممكن أن يوجد الخاصي
ليس بممكن أن يوجد العامي	ممكن أن يوجد العامي	ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي	

ثم تعرف أن قولنا
ممتنع أن يوجد مثل واجب أن لا يوجد. ممتنع أن لا يوجد مثل واجب أن يوجد
ممكن أن يوجد العامي مثل ليس بواجب أن لا يوجد. ممكن أن لا يوجد العامي مثل ليس بواجب أن يوجد
ممكن أن يوجد الخاصي مثل ممكن أن لا يوجد الخاصي. ليس بممتنع أن يوجد مثل ليس بواجب أن لا يوجد
ليس بممتنع أن لا يوجد مثل ليس بواجب أن يوجد. ليس بممكن أن يوجد العامي مثل واجب أن لا يوجد
ليس بممكن أن لا يوجد العامي مثل واجب أن يوجد. ليس بممكن أن يوجد الخاصي مثل ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي
فاحفظ من جملة ما سلف أن الأمور تنقسم كلها بحسب الممكن العامي إلى ممكن وممتنع فقط
وبحسب الممكن الخاصي الذي بمعنى غير ضروري إلى واجب وممتنع وممكن ويكون الممكن
العامي كالجنس للواجب والممكن وهما تحته وإذا قيل على الواجب فإنما يقال عليه
لا بالترادف بل بقول ما هو كالنوع وإنما يقال عليه لا من جهة ما هو واجب بل من
جهة ما هو غير ممتنع. والأمور تنقسم بحسب الممكن الأخص إلى واجب وإلى
موجود غير ضروري وإلى ممكن وإلى ممتنع

في مواضع أجزاء القضية

ما كان ذاتياً وما كان عرضياً أما الموضوع فلأن الكلام عليه تم كله في ترتيب

القضية المعدمة سلبًا المحمول ولأن الرابطة تدل على نسبة المحمول فمكانها الحقيقي
مقارنة المحمول ولأن حرف السلب في الثنائيات يرفع المحمول فمكانه أن يقرن بالمحمول
وفي الثلاثيات يرفع الربط فمكانها أن يقرن بالرابطة وفي الرباعيات الجهة فإن
كان سور فإنما يرفع الربط بشرط السور فمكانه السور والجهة تدل على كيفية الربط
فمكانها الرابطة فتقرن بها والسور يدل على كمية الموضوع فمكانه الموضوع وقد يعرض
أن يزال هذه عن مواضعها في السور فيقال رأيت الناس طرا ومعا كل إنسان
هذا أنه وإذا أزيلت عن مواضعها فإن ذلك توسع وتصرف في الكلام على سبيل
التجوز. وأما كل واحد منها فيستحق المكان المعزى له كأنه مكانها ذاتًا له ولعني
بالمكان الحادث في الترتيب **في بيان أن القضية التي يتقابل بعضها من القضية التي**
محمولها ضد محمول القضية هو ليظهر هل ضد الإيجاب السلب أم إيجاب الضد
مثاله هل ضد قولنا زيد عدل قولنا زيد ليس بعدل أو قولنا زيد جائر. ولما كانت
الأقاويل تابعة للاعتقادات فلننظر أي الاعتقادين من هذين أشد مضادة فنقول
إن هاهنا عقد في الخير أنه خير وعقد أنه شر وعقد أنه ليس بخير وهذا العقد
يصدق على عقد أنه شر ثم عقد أنه شر إما أن يضاد عقد أنه خير بسبب أن الشر مضاد
للخير فيجب أن يكون عقدنا في الخير أنه خير وفي الشر أنه شر متضادين متعاندين
بسبب تضاد الخير والشر وهذا محال. وإما أن يضاده لا لأنه شر ولكن لأجل أنه
ليس بخير ولا يصدق على الخير ويرفع الخير فيكون السالبة هي الضد لا من جهة محمول هو
ضد وبالجملة ليس التضاد لكون الاعتقادين لضدين بل لكون الاعتقادين لحال متقابل ويضاد
حتى إن هذا الاعتقاد ينفي ذلك الاعتقاد غاية المنافاة وهذا هو أن يكون أحدهما
لا يلزم الآخر في صدق ولا كذب. وقد يمكن أن يعتقد في الخير اعتقادات تكذب كلها بأن يعتقد
شرا وأن يعتقد شيئا آخر ليس بخير ولا شر ويجوز أن يكون ربما اعتقادات كاذبة
لا نهاية عن اعتقاد الضد مثل أن يعتقد للساهر أنه غير وأنه ملك وأنه كذا وكذا من الأمور
التي ليست ساهر ولا [illegible] وتصدق على كلها قولنا ليس بخير ولا تصدق على كلها قولنا
شر فيكون الخلاف الذي للعقد الأول مع عقد سلب الخير لا مع عقد إيجاب الشر بل الخلاف
معه بالعرض بسبب أنه ليس بخير كما أن الكون بالذات عن عدم الصورة وقد يقال أن يكون عن ارساع
الضد وعن الوسائط ولكن ليس في الكون بالذات متعلقا بشيء من ذلك بل بالعدم

الذي يقابل الصورة. وأيضا فإن الخير خير وليس بشر وهو باعتبار ذاته خير وكونه
ليس بشر هو له بالعرض بسبب نسبة له إلى شيء غيره مخالف له. وقولنا ليس بخير يبطل
منه الأمر الذي له في ذاته وقولنا هو شر يبطل منه الأمر الذي هو له بالعرض فإذن
قولنا ليس بخير أشد مخالفة له. وأيضا إذا قيل للخير أنه شر خطر بالبال أنه ليس بخير وليس
إذا قيل أنه ليس بخير خطر بالبال أنه شر فقولنا ليس بخير يلزمه في كل خلاف يوضع له ولا
يلزمه أنه شر في كل خلاف يوضع له أولى بالخلاف. وأيضا فكثير من المحمولات لا أضداد
لها فيكون ضد القضية ومعاندها هناك النقيض فقط كقولنا هذا إنسان هذا ليس بإنسان
فإذن مقابل الموجبة بما هي قضية ليس ما أوجب فيه ضد محمولها وإلا لكان كل مقابل موجبة
كذلك فبقي أن مقابل الموجبة بما هي قضية سالبتها التي يصح مقابلتها في كل مادة. وأيضا
ما ليس بخير ففيه عقد أنه ليس بخير وعقد أنه شر وعقد أنه ليس بشر وعقد أنه خير وليس
يضاده عقد أنه شر فقد يصدقان ولا أيضا يضاده عقد أنه ليس بشر لأنهما قد يصدقان
فبقي أن المضاد له عقد أنه خير. ولأن المضاد مضاد لمضاده فلذلك عقد أنه خير يضاده
عقد أنه ليس بخير وهذه حجة برهانية توضح أن ضد الإيجاب السلب لا إيجاب الضد
وسواء جعلنا المثال من المخصوصات أو المهملات أو نقلنا الكلام إلى المحصورات فإن
الحكم واحد وذلك لأن عقدنا في الخير أنه خير على حكم عقدنا أن كل خير خير وعقدنا في الخير
أنه ليس بخير على حكم عقدنا أن لا شيء مما هو خير بخير فإذن المتضادان في المحصورات هذان
إذ لا يصدقان معا البتة وقد يكذبان وقد يصدق الموجبتان المتضادتا المحمول من جهة على
الواسطة وهذان لا يصدقان. وأما التقابل الحقيقي في المحصورات فالنقيضان **في**
القضايا الشرطية قد قلنا فيما سلف أن القضية الشرطية ما هي وكيف هي وبماذا تخالف
الحملية وقد بان مرة لك أن القضية الشرطية تنحل إلى الحملية آخر الأمر وبالجملة قد بان أن القضية
الشرطية قضية واحدة مركبة من قضايا فإن كان حال تلك القضايا فيه حال ملازمة سميت القضية
شرطية متصلة كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسواء قلت إن كانت أو إذا كانت
أو لو كانت أو لما كانت أو كلما كانت أو متى كانت أو ما أشبه هذا وإن كان حال تلك القضايا
فيه حال معاندة ومخالفة سميت القضية شرطية منفصلة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا
وإما أن يكون هذا العدد فردًا وكل واحد من الجنسين فيه موجب وسالب وليس أحد الجنسين
بمنزلة الموجب والآخر بمنزلة السالب وفي كل واحد من الجنسين محصور ومهمل وكما أن

الايجاب في الحملي هو الحكم بوجود الحمل والسلب هو الحكم برفع وجود الحمل وكذلك الايجاب
في المتصل هو الحكم بوجود الاتصال واللازم بين جزئي القول اللذين احدهما المقدم وهو
الذي يقرن به حرف الشرط كقولنا ان كانت الشمس طالعة والثاني التالي وهو الذي يقرن به
حرف الجزاء كقولنا فالنهار موجود. والسلب في المتصل هو رفع الاتصال والحكم بذلك كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان المنكر اذا انكر الايجاب المتصل فلا يكون
انكاره الا هذا لا شيئا آخر فانه اذا قيل له ان كان كذا فكذا فانكاره انه ليس كذلك ومعنى
ذلك انه ليس ان كان كذا فكذا وكذلك الايجاب في المنفصل هو الحكم بوجود الانفصال
بين جزئي القول الذي المقدم في الذكر منهما يسمى مقدما والمؤخر الذي هو الجواب تاليا ويكون
ذلك هاهنا بالوضع وفي المتصل بالذات والسلب في المنفصل هو رفع الانفصال بان
يقول ليس اما كذا واما كذا وكما ان الحصر في الحملي هو تقدير الحكم انه في كل او في بعض الموضوع
او في بعضه كذلك الحصر في المتصل هو تقدير حكم الاتصال انه في كل وضع للمقدم او في
بعض الاوضاع واذا قلت كلما كان كذا كان كذا فقد حصرت حصرا كليا واذا قلت قد يكون
اذا كان كذا كان كذا فقد حصرت حصرا جزئيا وكذلك الحصر في المنفصل هو تقدير حكم
الانفصال وكما ان الاهمال في الحملي هو التعرض للحكم بالجملة وسلبه من غير تعرض لكمية
كذلك الاهمال في الشرطي اما في المتصل فاذا قلت اذا كان كذا كان كذا ولم تقل دائما
في كل وقت او بعض الاوقات واما المنفصل فاذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا ولم تقل دائما او في كل حال دون حال. وكما ان الحصر لم يكن في الحملي بسبب كلية
الموضوع او المحمول وجزئيتهما كذلك الحصر لا يكون في الشرطي بسبب ان المقدم في نفسه
محصور والتالي في نفسه محصور. مثاله انك اذا قلت اذا كان كل آ ب فكل ج د فالقضية
مهملة من محصورتين. واذا قلت قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج د فالقضية جزئية
من كليتين. وكما ان الايجاب والسلب لم يكونا في الحملي بسبب كون المحمول او الموضوع
في نفسه الحاصل اللفظ محصلا او سلبي اللفظ معدولا بل بسبب كون الحكم موجبا او سالبا
فكذلك في الشرطي فان الايجاب فيه ان يوجب الاتصال او الانفصال والسلب فيه ان
يسلب الاتصال او الانفصال وان كان المقدم والتالي ما كان وكذلك قولك ان كان
لا شيء من آ ب فلا شيء من ج د موجبة وان كان من سالبتين وكذلك قولك ليس البتة اما
ان يكون الحركة انسانا او حمارا سالبة وان كان من موجبتين بل حملية الاجزاء اهمال الشرطيات

وحصرها كليا وجزئيا وكونها موجبة وسالبة مع الشرط لا للمقدم والتالي. واعلم ان قولهم
لا يكون آ ب او يكون ج د او حتى يكون ج د او الا ان يكون ج د هي شرطية وفي قوة متصلة
ومنفصلة واما كونها شرطية فلانها توجب نسبة تامة بين حكم وحكم ونسبة من المتصلات قولك
ان كان آ ب فج د ومن المنفصلات قولك اما ان يكون ج د واما ان لا يكون آ ب ولكن
لانها تلحق المنفصلات بلا تغير لفظه فهي بالمنفصلات اولى. وان قولهم لا يكون آ ب
او ج د شرطية ايضا لما تعلم وفي قوة متصلة ومنفصلة اما المتصلة فقولنا ان كان ج د
فليس آ ب واما المنفصلة فقولنا اما ان لا يكون آ ب واما ان لا يكون ج د ولكن لانها
تلحق بالمتضادات وترجع الى نظائرها من غير تغير لفظه فهي بها اولى. وقولهم قد يكون
آ ب وليس ج د ايضا شرطية لما ذكرنا وفي قوة المتصلة لانها قولك قد يكون ان كان
آ ب فليس ج د وقولهم انما يكون آ ب اذا كان ج د شرطية متصلة وتدل انما منه
على تخصيص التالي بالمقدم كقولهم انما الانسان هو الضحاك ولا يكون الا مهملا في الشرطي
والحملي. وقد يمكن ان توجد ايضا بالفاظ تشبه هذه وترجع الى المتصلات والمنفصلات
رجوع هذه. وقد تعرف من هذه الاشياء الناقص والتام والداخل والمواد والجهات
التي تقع في القضايا الشرطية وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون بالتقدير
حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او
متصل ومنفصل. مثال الاول من المتصلات ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ومن المنفصلات اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا. ومثال
الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهار فالشمس طالعة فكلما كان ليل فالشمس غاربة
ومن المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد
يكون الشمس طالعة والنهار ليس بموجود. ومثال الثالث من المتصلات ان كان الجسم
اما ساكنا واما متحركا فبعض الجوهر اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان
يكون هذه الحمى من صفراء او دم واما ان يكون هذه الحمى من سوداء او بلغم. ومثال
الرابع ولنكن اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة واما ان لا يكون
الشمس علة النهار ومثال ذلك من المتصلات ولنكن الحملي مقدما ان كانت الشمس
علة النهار فكلما كان نهار موجود فالشمس طالعة ولنكن الحملي تاليا ان كان كلما
كان نهار كانت الشمس طالعة فالشمس علة النهار او شرط النهار. ومثال الخامس

ولكن اولا من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا او يكون هذا الشيء بعدد
ومن المتصلات والحملي مقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومن المتصلات
والحملي تال ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد :. ومثال السادس ولكن اولا من
المنفصلات اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون شمس او
يكون نهار :. واما من المتصلات ولكن المتصل مقدما اولا فيكون ذلك قولك ان
كان كلما طلعت الشمس كان نهار فاذا ما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة
ولكن المتصل تاليا فيكون ذلك قولك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون هذا العدد فردا فان كان زوجا فليس بفرد :. واعلم ان المنفصل قد يكون
ذا جزئين كقولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبين
وقد يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد
تاما او زائدا او ناقصا او غير متناهية بالقوة كقولك هذا العدد اما اثنان واما
ثلثة واما … ويكون منها سوالب وموجبات واما المتصل فلا يكون الا ذا جزئين
مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل والقوة ومع ذلك فيكون جملته
مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب :. واما اذا وقعت هذه
الكثرة في جانب التالي لم يكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما انك اذا عكست هذه
القضية فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال وكذا وكذا فيكون
هذا لا قضية واحدة بالفعل بل ربما لان قولك فبه حمى كلام تام :. وقولك فبه
سعال كلام تام :. فان قال قائل انا نقول في التالي قضايا فوق واحدة فيكون الجملة
قضية واحدة كقولك ان كان قد يكون آ ب وب ج ولا آ … شرط … ولا آ
شرط … وانما تم قضايا بان نقول القولين معا فالجواب ان كل واحد منهما اذا فرد وحده
تم به الكلام واذا اريد ان يكون لا يتم به الكلام كان معنى القول كانك تقول
ان كان قد يكون آ ولا ب ج ولا آ فليس احدهما شرطا للآخر وهذا التالي قضية
واحدة :. واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الاجزاء في حرف كما تقول
ان كان آ ب فآ ج او تقول ان كان آ ب فج د او تقول اما ان يكون آ ب واما ان يكون
آ ج او تقول اما ان يكون آ ب واما ان يكون ج د … في شيء كقولك ان كان

آ ب فج د او قولنا اما ان يكون آ ب او يكون ج د وكل شرطية متصلة مشتركة الاجزاء
فقد يلزمها حملية ويرجع في القوة الى الحملية كقولك اذا وقع خط على خطين يصير الزاويتين
اللتين في جهة كذا كالخطان متوازيان فان قوتها قوة حملية وهي ان كل خطين يقع عليهما
خط فيصير الزاويتين اللتين في جهة كذا وكذا فهما متوازيان وكذلك تأمل
في المنفصلة وكل متصلة فان قوتها قوة منفصلة ترجع اليها فانك ان اخذت التالي بعينه
ونقيض المقدم صارت المتصلة منفصلة ولنختم هاهنا الكلام في القضايا الشرطية
اذ ارادنا الاختصار والدلالة على مقدار الكفاية :. تم كتاب العبارة والحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رحمة وغفرا

كتاب القياس وهو انولوطيقا الاولى

الغرض في هذا الكتاب متصل بالكتاب الثاني وهو علم البرهان والغرض هو ان يكون لنا
سبيل الى تحصيل العلم البرهاني :. والمقدمة قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء
آخر وهي قياسية وبرهانية وهي الصادقة الاولية معينة بذاتها عن طرفي النقيض لا على
ان يكون مقابلها بالعكس او بالتضاد برهانيا :. واما الجدلية فللسائل ما يسلم له من
مسلمه المقابلة هل كذا كذا او ليس كذا بعينه :. وللمجيب فالرأي المحمود
من طرفي النقيض بعينه وكلتا المقدمتين متفقتان من حيث يكون عنهما قياس وذلك
لانهما برهان او تسليم :. والحد ما اليه تنحل المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا حللت
وازيل عنها الرباط فلا محالة لا يبقى في الحمليات الا موضوع ومحمول :. والقياس قول
مؤلف من اقوال يلزم من وضعها لذاتها وحدها لا بالعرض قضية اخرى غيرها دائما
:. والقياس اما كامل لا يحتاج الى بيان لزوم النتيجة عنه واما غير كامل وهو الذي لا
يتبين انه منتج بل يفتقر الى غير خارج عن مقدماته اما بان يوضع عكسها او يوضع
نقيضها او بعرض شيء منها مكان البعض فيتبين انه منتج من ذلك :. والمقول على الكل
هو الذي لا يوجد من الموصوفات في العقل بالموضوع شيء لم يوصف به الا والمحمول
مقول عليه كقولنا كل ب آ اي كل موصوف بـ ب كيف وصف به دائما او غير دائم
فهو موصوف بانه آ لا … في وعلى قياسه بالسلب ويجب ان يريد بهذا …

فنقول ان معنى قولنا كل ب ليس معناه كل الباءات بل كل واحد واحد .. وليس ايضا
معناه كل واحد واحد مما هو ذات ب بل معناه كل واحد واحد مما يوصف بب
ويقال له ب وليس ذلك بحسب الوجود بل بحسب العقل اي كل واحد واحد مما
يقال له ب ويوصف بب عند العقل وذلك بالفعل لا بالقوة لان الذي بالقوة غير
موجود بالحقيقة فان الذي هو بالقوة محرك هو غير محرك بالحقيقة فمعنى قولنا كل ب
اي كل واحد واحد مما هو عند العقل موصوف بانه بالفعل ب ثم هذا قد يفهم على
وجهين احدهما كل واحد واحد مما هو عند العقل ب وقد فرضه العقل كذلك .. والثاني
كل واحد واحد مما هو عند العقل ب وكونه موصوفا بالباء امر له بالفعل غير معتبر
انه قد فرضه العقل كذلك او لم يفرضه بعد ان يكون الب له بالفعل وقاما لا
محالة .. وبين الاعتبارين فرق وذلك لانك اذا قلت كل محرك وعنيت كل محرك بالفعل
وقد فرض محركا بالفعل لم يصح ان يحمل عليه عند فرضك اياه بهذا الوصف انه ساكن
واما ان عنيت به كل شيء الحركة له بالفعل كيف كان سواء كان عند وصفك له او في وقت
اخر لم يمتنع ان يحمل عليه الساكن بالفعل مع وصفك اياه بانه محرك لانه يجوز ان يكون
الشيء الذي يحمل عليه لا محالة الحركة بالفعل وقاما ليس يحمل عليه عند حكم العقل عليه
فيكون حينئذ ساكنا .. ومعلوم ان حمل الحركة بالفعل اي كون الشيء له الحركة بالفعل
اعم من كونه له الحركة بالفعل مقرونا عند الحكم او له الحركة بالفعل في وقت اخر
فاذن ليس يتضمن احد الحكمين وهو في نفسه صالح لان يحمل عليه او يوضع فيكون منه
قضية صادقة او كاذبة وليس اذا كان القول انما يكون بحال الصدق والكذب
فيه اظهر اذا زيد عليه زيادة يكون غير صادق اذا لم يزد عليه فانا اذا قلنا
فلان كاتب فهو صادق او كاذب وان كان شان الوقت والكتابة التي يلتبس بها
يزيد وضوحا وكذلك اذا قلنا فلان محرك اي له الحركة بالفعل واهملنا فلم نذكر وقتا
معا ما بانه ليس انه وجب يكون صادقا او كاذبا وانما استعملت لفظة له الحركة
بالفعل دون لفظة موصوف يوصف ووصف وما اشبه ذلك كراهية ان سال
الالفاظ الموهمة فيما يراد حمله مطلقا غير موقت فيلتبس على المتعلم فقد فهمت
الفرق بين مفهوم قولنا كل محرك اي كل واحد مما وصف بالفعل عند العقل انه محرك
وبين مفهوم قولنا كل محرك اي كل واحد مما له بالفعل الحركة عند العقل .. والفيلسوف

يعني بقوله كل محرك وما اشبهه في اكثر الامر الوجه الاول على حسب مفهوم اللفظ
وانه كان بذلك فان المعنى ما هو معنى حكم اعم من ذلك وهو ان الشيء الذي له بالفعل لا
محالة ان يحرك معنى اعم من المعاني الموهمة .. ولا يجب ان يظن ان هذا المذهب لا اعم معناه
معنى كل ما يصح ان يقال له محرك اذ ما هو بالقوة محرك وذلك لان ما يصح ان يقال له محرك
لا يجب فيه ان يكون بالفعل محركا لا محالة وقاما كما لا يجب فيه ان لا يكون في
الحال بالفعل محركا وما هو بالقوة محرك يجب فيه في الحال ان لا يكون محركا ولا يجب
فيه لا محالة ان يحرك وقاما ولا يراد في كونه بالقوة انه لا محالة يسعى الى ان يخرج بالفعل
ثم قولنا كل محرك يعني كل شيء الحركة له بالفعل من غير تعيين وقت وباستثناء اي
وقت كان ولا يجب فيه ان لا يكون في الوقت محركا كما في المحرك بالقوة ولا يجوز فيه
ان لا يتحرك البتة بل يعدم قبل الحركة كما يجوز في كليهما اعني في ما هو بالقوة .. ومثل
هذا يجب ان يفهم في جانب المحمول فاذا جمعت مثل هذا في جانب المحمول قولنا كل ب
آ له مفهوم بحسب استعمال العرف وما ومفهوم بحسب الامر في نفسه
والماصدق الاعم .. واما المفهوم بحسب استعمال الفيلسوف في اكثر الامر فيكون
كانه يقول كل واحد مما هو قد وصف عند العقل بالفعل بانه ب فانه مع ذلك قد وصف
عند العقل بالفعل بانه آ من غير ان يجب وصفه عند العقل بانه آ وقت ما لا يوصف
بانه ب او يجب زوال وصفه بانه آ عند زوال وصفه بانه ب فقولنا كل محرك
جسم اي كل ما وصف عند العقل بالفعل بانه محرك فذلك انما وصف مع ذلك
بانه جسم وان كان قد سمي له وصف انه جسم وان زال وصف انه محرك وكذلك
في السلب قولنا لا شيء مما هو ب فهو آ معناه لا شيء مما قد وصف عند العقل بانه ب
موصوفا مع ذلك بانه آ وان كان ايضا غير موصوف بانه آ في حال ما لا يوصف
بانه ب وذلك كقولنا لا شيء مما هو متحرك بساكن فان معناه انه لا شيء مما وصف بانه
متحرك بالفعل موصوفا حينئذ بانه ساكن من غير ان يجب انه اذا لم يوصف بالحركة
صار موصوفا بالساكن لكن يجب في الايجاب ان لا يزال موصوفا بالجسمية ما دام
متحركا لا انه ابدا يحمل الجسمية وفي السلب ان لا يزال مسلوبا عنه كونه ساكنا ما دام
متحركا ولا ابدا حكم ما يعد ذلك الا بشرط يقترن به هذا بحسب التعارف في العادات
واما بحسب الامر الذي يوجبه النظر المحقق الاعم فهو ان معنى قولنا كل ب آ اي

كل ما يوصف بأنه له بالفعل ب لا محالة لا يدرى متى بعد أن يكون له ذلك بالفعل
وقتا سواء كان في وقت الحكم أو وقت آخر أو غير معين فذلك الشيء موصوف بأنه
له بالفعل أ أيضا لا يدرى أحين وصف بأنه ب أو وقتا آخر قبله أو بعده أو معه
في بعض مدته دون بعض أو في جميع مدة وجوده لأن قولنا له أ بالفعل أعم من ذلك
كله وكذلك في السلب قولنا لا شيء من ب أ معناه الحقيقي لا شيء مما له بالفعل عند
العقل كونه موصوفا بأنه ب كيف كان ومتى كان بعد أن يكون موصوفا بأنه
ب فذلك الشيء موصوف بأنه أ لا يدرى أي وقت ما أو دائما فإنه يجوز أن
يكون مع هذه الصفة عنه وقتا ما أو كل وقت وذلك الوقت مع كونه ب
دائما أو مع كونه ب في بعض أوقات كونه ب أو قبله أو بعده حتى يكون كأنه
قال لا شيء مما هو ب إلا ويسلب عنه أ في غير زمان معين لأن كونه مسلوبا عنه
أ بلا شرط أعم من سلب أ عنه وقتا ما أو دائما. لكن العادة جرت أن يفهم من هذا
اللفظ على سبيل التواطؤ لا على سبيل الواجب وهو أن يكون معنى لا شيء من ب أ
أي لا شيء مما هو موصوف بـ ب بالفعل فذلك الشيء موصوف مع ذلك بأنه أ إما
مع هذه الصفة بلا تقدم ولا تأخر وإما دائما وإليه يذهب الفيلسوف في أكثر
الأمر. وكل مقدمة إما مطلقة وإما ضرورية وإما ممكنة. والمطلقة فيها رأيان
معتبران أحدهما رأي الإسكندر الأفروديسي أن المطلقة هي التي الحكم فيها على كل واحد
من الموضوع أو على البعض المفروض منه موجودا أو وقتا ما أو عند شرط ما غير
دائم إما إيجاب في وقت لا دائما وإما سلب في وقت لا دائما والذاهبون إلى هذا الرأي
يتفرعون إلى قسمين فبعضهم يظن أن ذلك الوقت هو الحاضر والماضي أو وقتا
بعينه ويكون حينئذ ليس معنى قولهم كل ب أ أي كل ما يفعل بأنه ب كيف كان
فإنه موصوف بأنه أ يكون معناه أن كل موجود في زمان ما ب كيف وجدت
فإنه أ ويكون عندهم المطلق باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والممكن باعتبار
المستقبل والضروري باعتبار الزمان كله ومن غير اعتبار زمان بعينه وبعضهم
يرى أن معناه أن كل ما يوصف في العقل بـ ب فإنه يحكم عليه وقتا ما غير دائم بأنه
يوجد أ وليس يقتصر على ما هو من ب قد دخل في ماضي الوجود بل كل ب ولا الوقت
وقتا معينا بل لكل واحد وقت على حدة. وهذا أولى المذهبين فيكون مساويا

للممكنة لأن الممكنة من جهة ما هي ممكنة لا يعرض فيها الحكم موجودا أو سائر الضرورية
في وجود وحالتها في أن الحكم غير دائم فيما يشارك الضرورية حالتا الممكن وبالعكس
والثاني رأي ثامسطيوس وقوم آخرين أن المطلقة هي التي فيها حكم مجرد عن الجهة
فيجوز أن يكون الإيجاب أو السلب ضروريا دائما ويجوز أن يكون ممكنا غير ضروري
إلا أنه وجد. والذاهبون هذا المذهب يتفرعون أيضا قسمين فبعض يمنع أن
يكون كليه الأمر الضروري الدائم وبعض لا يمنع وهذا أصح المذهبين. والممكن
حد من يعرف بأنه ما لا ضرورة فيه بوجود أو عدم فمتى فرض موجودا لم يعرض منه محال
والضروري هو الدائم الحمل أبدا ما دامت ذات الموضوع موجودة لا بشرط ما دامت
ذات الموضوع موصوفة بما جعل موضوعا معه أو المحمول موجودا ولا بشرط وقت
مثال الضروري الحقيقي قولنا الإنسان بالضرورة حيوان معناه أنه ما دامت الذات
التي هي الإنسان موجودة فهو حيوان وقد يكون من هذا ما هو ضروري دائما
لأن الذات دائمة مثل قولنا الله موجود وقد يكون من هذا ما ليس على الإطلاق
ضروريا بل ما دام ذات الموصوف موجودة فإن الإنسان ليس حيوانا دائما لأن
الإنسان ليس بدائم الوجود لأن الإنسان يموت فلا يدوم حيوانا فهذا هو الذي يذهب
إليه الفيلسوف في الضروري وقد يسمى الضرورة ما دامت الذات الموضوعة
موجودة فإن كانت دائمة فالحمل دائم وإن كانت غير دائمة فما دامت ذاتا وأما
سائر ما هو ضروري بشرط غير وجود نفس الذات الموضوعة بل بشرط خارج فهو
من المطلقات إذا أوجبت أو سلبت ولم يشترط الضرورة وأقسام هذه الضروريات
بعد القسم المذكور أربعة فمن ذلك ما شرطه أن يكون ذات الموضوع على صفة
ومن ذلك ما شرطه أن يكون ذات المحمول موجودة ومن ذلك ما شرطه اعتراض
عليه في وقت معين بوجه الحكم ومن ذلك ما شرطه وقت لا بد منه وإن لم يكن
معينا فمثال الضروري بشرط كون ذات الموضوع على صفة أنك تقول كل
أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ومعناه كل موصوف بأنه أبيض
فإنه ما دام موصوفا بأنه أبيض فإنه موصوف بالضرورة بأنه ذو لون مفرق
للبصر لا دائما أو ما دامت ذاته موجودة فإنه لا يصدق أن يقال كل موصوف
بأنه أبيض فهو دائما أو ما دامت ذاته موجودة يوصف بأنه ذو لون مفرق

للبصر حتى ان زال الشاخص عنه كان كذلك ايضا بل يلزمه هذا الحمل ما دام موصوفا
بهذا الوصف ومثال الضروري بشرط المحمول ان زيدا اذا قعد فان القعود فيه
ضروري بشرط ما دام قاعدا واما على الاطلاق فان القعود غير ضروري فيه
ولو كان ضروريا فيه بلا هذا الشرط لكان لا يزال قاعدا . ومثال الضروري بشرط
وقت ضروري معين خسوف القمر في وقت ما وكون الانسان في طور ما ما
فان هذا ليس ضروريا بشرط الموضوع فانك لا تقول ان القمر منخسف ما دام موصوفا
بانه قمر بل قد يكون قمرا وهو غير منخسف ولا ايضا بشرط المحمول وان امكن
ان يشترط ذلك فيقال ان القمر منخسف بالضرورة ما دام منخسفا لانه ضروري وان
لم يشترط هذا الشرط وليس كالقعود الذي لا ضرورة له ما لم يشترط فيقال زيد
قاعد بالضرورة ما دام قاعدا وليس صدق ضروريته باشتراط المحمول دليلا
على انه لا ضرورة له غير فان سائر الجهات الضروريات يصدق فيها هذا الشرط
من الضرورة مع الضرورة التي تخصها وكذلك القول فيما هو ضروري بوقت
وغير معين الوقت كحركة التنفس والسكون عنه وكون الحيوان متحركا يوما ما
وهذا ليس بذي بال وهذه الاصناف الاربعة نجعل منها المقدمات المطلقة
التي ليست بضرورية حقيقية اذا حذفت منها الشرط وقلنا لا فقط وبين
انها توجد كلية فلنحو حال المطلقة الكلية ونقول ان الفيلسوف بنفسه صرح
بمنع ان يكون المطلق الكلي ما يحسب زمان بعينه فبطل ذلك المذهب ولان
قولك كل آ ب نعم كل آ لا كل آ في زمان دون زمان فذلك في الحقيقة بعض ما
هو آ . وايضا فان الفيلسوف يستعمل كليات مطلقة ويعلمها من اطلاق وكلي موجب
الى اطلاق وكلي سالب كما يفعل في الممكنات فالذي يمنع ان يكون كلي الا هو وربما يبطله
مذهب الفيلسوف في ذلك . وايضا فلو كان كذلك لم يمنع ان ينتج في التاليف
الكائن عن كليين احدهما ضروري والآخر مطلق ان تكون النتيجة مطلقة او ضرورية
اذ كانت النتيجة كلية وتحكم حكم الضروري والحق ان قائل هذا القول وهو
ثامسطيوس يجعل تلك النتيجة مطلقة غير ضرورية بل المذهب الصحيح اما ان يكون
الكلي المطلق ما يحكم فيه على كل كلي من غير بيان معنى او ان يكون دائم الوجود
ضروريا في كل واحد واحد من الكل مع جواز كونه في وقت في كل واحد واحد

من الكل واما ان يكون المطلق الكلي هو الذي حكمه على كل واحد في وقت ما
لا ما دامت ذات الموضوع موجودة ولست اقول ما دامت ذات الموضوع موصوفة
بما وصف به فقد عرفت الفرق بينهما وهذا الشرط اخيرا . واعلم انك اذا قلت
كل ب آ فكانك قلت كل ما يوصف بانه ب كيف كان ومن غير بيان كيفية ذلك
فقد يوجد له آ من غير بيان متى يوجد وكلما وجد صدق واما الحاجة الى الشرط للضرورة
التي يريد من مفهوم القضية فنعم ما اختصر في المطلق على ذكر الحكم فقط وزيد
في الضروري والممكن ذكر الحكم وضرورته او امكانه وكذلك هذا في
السلب . واما المطلق الكلي فهو الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه وقتا ما
في مذهب او لا بشرط دوام او لا دوام بل في وقت في مذهب وذلك على
كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفا ضروريا او وصفا غير ضروري بل
وقتا ما وليس هذا الوقت وقتا يشترك فيه الجملة معا فقد معنا هذا ان كل
ب آ اي كل واحد مما يوصف بانه ب فانه في وقت ما ذلك الواحد يوصف بانه
آ وللواحد الآخر وقت آخر وهذا الوقت اما بحسب المفهوم من المأخذ الذي
سلكه الفيلسوف في اكثر الامر وهو بحسب العادة والتعارف فهو الوقت
الذي يعرض فيه للموضوع موضوعا فانما وصف به بالفعل واما بحسب المفهوم
عن واضع اللفظ دون الجاري به العادة فهو كيف كان واي وقت كان
مما ذكرناه وكذلك في السلب . واما الضروري الكلي فهو الذي يحكم فيه
بسلب المحمول او ايجابه دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفا كيف كان
دائما او غير دائم . والممكن الكلي هو الذي الحكم فيه غير ضروري الوجود والعدم
على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف به دائما او غير دائم ولا يتعرض
لوجود الحكم او لا وجوده او يتعرض للاوجوده في كل واحد وقت ما فقال انه
ممكن وسواء كان الحكم ايجابا او سلبا في حقوق الشاخص الواقع بين هذه
المقنا ما اقول يجب ان يراعى في انقلاع الشاخص بينها وقت الحمل اولا فلست
التالية السه فيه مناقضة للموجبة وكذلك فان الفيلسوف يستعمل في مواد
القياسات مقدمة وجدها مطلقين صادقين فيقول كل انسان متحرك على انه
صادق ولا واحد من الناس بمتحرك على انه صادق وليس يستعمل امثال هذا

في موضع بل في موضع بعينه فعل الصدق الموجب الى الصدق السالب لسان
ما. وكذلك يستعمل ان كل قرش نائم وكل قرش مستيقظ معاً اي في زمان فيه اذن
في المطلقات ان يعين الوقت والشرط حتى يكون النقيض بحسبه وهذا يصعب
لافتراق الازمنة في كل واحد واما في ذوات الجهة فان الجهة المصرح بها يلغي
ذلك ويكون حال النقيض فيها على ما نقل ونذكر في اللوازم ما قلناه في باري ارمنياس
ولكتاب طوبيقا في التحصيل ونقول ان هذه المقدمة بحسب هذا الكتاب والمثال
الذي نريد ستة عشر نسبة من باب الضرورة وهي بالضرورة كل آ ب ليس بالضرورة
كل آ ب .. بالضرورة لا شيء من آ ب ليس بالضرورة انه بعض من آ ليس ب لا شيء
من آ ب او بعض آ ليس بالضرورة ليس ب .. بالضرورة بعض آ ب ليس بالضرورة
شيء من آ هو ب او لا شيء من آ هو بالضرورة ب :. بالضرورة ليس كل آ ب ليس
بالضرورة شيء من آ ليس ب او كل آ فليس بالضرورة ليس ب لكن المقابل بالحقيقة
هو ما لم يجعل الضرورة فيه جزءا من المحمول بل جهة والذي ذكرناه في كل فصل
بعد لازم المقابل لا المقابل.. ولان هذه السوالب متعلقة الالفاظ يجب ان
يطلب لها لوازم من باب الممكن يجعل هي بالعرض هذه على ما نشير اليه بعد :. وعلى
هذه العدة فاعلم ان المقدمات تكون من الممكن فقولنا بالضرورة كل آ ب يلزمه من
الممكن قولنا لا يمكن ان لا يكون كل آ ب بعد ان نعلم ان الامكان ها هنا معنى الامكان
العام لا الخاص.. وقولنا ليس بالضرورة كل آ ب يلزمه يمكن ان لا يكون كل آ ب
ولكن الامكان العام الذي لا ينعكس الى السلب ولا يلزمه من الامكان الخاص
شيء فاذن يلزم نقيض قولنا كل آ ب بالضرورة انه يمكن ان لا يكون كل آ ب اي الامكان
العام وقولنا بالضرورة لا شيء من آ ب يلزمه ليس يمكن ان يكون شيء من آ ب
الامكان العام ايضا وقولنا ليس بالضرورة انه لا شيء من آ ب فهو انه يمكن ان يكون
بعض آ ب الامكان العام ايضا ولا يلزمه عكس الممكن وقولنا بالضرورة بعض
آ ب يلزمه ليس يمكن ان لا يكون شيء من آ ب اي الامكان العام :. وقولنا بالضرورة
ليس كل آ ب يلزمه ليس يمكن ان يكون كل آ ب اي الامكان العام ويلزم ما وضع
نقيضا له انه يمكن ان يكون كل آ ب فاذا اردنا ان نحصر المقابل كان نقيض قولنا
بالضرورة كل آ ب قولنا يمكن ان لا يكون كل آ ب ونقيض قولنا بالضرورة بعض آ ب

قولنا يمكن ان لا يكون شيء من آ ب ونقيض قولنا بالضرورة لا شيء من آ ب قولنا
يمكن ان يكون بعض آ ب ونقيض قولنا بالضرورة ليس كل آ ب قولنا يمكن
ان يكون كل آ ب فيكون المتناقضات اربعة ونضع لهذا لوحا نشير الى الحق
ونصحح كل واحد ما يلازمه من الممكنات على هذا المثال

بالضرورة كل آ ب	ليس بالضرورة كل آ ب
لا يمكن ان يكون كل آ ب	يمكن ان لا يكون كل آ ب
بالضرورة لا شيء من آ ب	ليس بالضرورة انه لا شيء من آ ب
ليس يمكن ان يكون شيء من آ ب	يمكن ان يكون بعض آ ب
بالضرورة بعض آ ب	ليس بالضرورة شيء من آ ب
ليس يمكن ان لا يكون شيء من آ ب	يمكن ان لا يكون شيء من آ ب
بالضرورة ليس كل آ ب	ليس بالضرورة شيء من المس
ليس يمكن ان يكون كل آ ب	يمكن ان يكون كل آ ب

واما الممكنات الحقيقية فلا يطلب لها من الضروريات نقائض البتة ولا للضروريات
منها نقائض البتة فان الذي يظن ان قولنا بالضرورة كل يساويه من الامكان الحقيقي
لا يمكن ان لا يكون كل حتى يناقض نقيضه فهو في غلط لان بالضرورة كل يكذب في
حمل الحجر على الانسان ويكذب ايضا يمكن ان لا يكون الحقيقي والا لوجب ان يمكن ان
يكون بل يصدق وعليه ليس يمكن ان لا يكون اي ليس عن ضروري كونه ولا كونه
حجرا بل هو ضروري لا كونه حجرا :. وكذلك الذي يظن ان قولنا ليس يمكن الحقيقي يساويه
بالضرورة لا شيء فانه نقيضه فان حمل الحيوان على الانسان ليس يمكن حقيقي بل ضروري
واجب وليس يصح من هذا ان يقال بالضرورة لا .. ولنرد هذا تفصيلا ونقول قد
يظن ان قولنا بالضرورة كل وقولنا يمكن ان لا يكون بعض متناقضان فاذا كذب قولنا
يمكن ان لا يكون بعض صدق قولنا بالضرورة كل وبالعكس ولكن هذا الظن خطأ لانه اذا
كان بالضرورة ولا واحد كذبا جميعا اما قولنا بالضرورة كل فكذبه ظاهر واما قولنا يمكن
ان لا يكون بعض فلانه لا يكون بعض هو بالضرورة لا بالامكان الذي يرفع ضرورة كون
ولا كون معا :. مثال هذا ان قولنا بالضرورة كل انسان حجر وقولنا يمكن ان لا يكون
بعض الناس حجرا اي الامكان الحقيقي الذي يلزمه ان يمكن ان يكون بعض كاذبان

جميعا فان هذين قد يكذبان جميعا ولا يصدقان معا البتة ولذلك خطا طن
من ظن ان قولنا بالضرورة بعض وقولنا يمكن ان لا يكون ولا شي متناقضان لانهما
جميعا يكذبان اذا كان بالضرورة لا شي .. وكذلك خطا من ظن ان قولنا بالضرورة
ولا واحد يناقضه يمكن ان يكون بعض لانهما يكذبان عند صحة قولنا بالضرورة
كل وكذلك خطا من ظن ان قولنا بالضرورة ليس كل يناقضه قولنا يمكن ان يكون
كل فانهما يكذبان اذا صدق قولنا بالضرورة كل وعلى هذا القياس فيه لا سيما
مذهب من يطلب للممكن الحقيقي لازما مساويا باو بسلب الضروري الوجود او
الضروري العدم بعد علمه ان الممكن الحقيقي لا يلزمه لا ضروري وجود ولا ضروري
عدم لانه مخالف لجملتها ولا ضرورة فيه بوجه واما العامي فموجبه وهو يمكن ان
يكون يلزم سلب ضروري السلب وسالبه يلزم ضروري السلب وذلك لانه يعني
غير ممتنع وذلك يعني ليس بالضرورة فاذا كان الممكن العامي يرفع احد الضرورتين
فقط وحده من باب الضرورة مساو ومناقض واذا كان الممكن الحقيقي يرفع الضرورتين
معا لم يوجد له شي يساويه واذا اختلف الممكن العام والضروري في السلب
والايجاب والعدول والتحصيل فهما متلازمان واذا اتفقا في الايجاب والسلب
واختلفا في العدول والتحصيل فهما متناقضان في العكس وعلى الظاهر
قال اما المطلقات فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية سالبة ومعنى العكس تصيير
المحمول بجملته موضوعا والموضوع بجملته محمولا مع بقاء السلب والايجاب والصدق
والكذب بحاله فنقول اذا قلنا لا شي من ب آ صدق قولنا لا شي من آ ب والا صدق
نقيضه وهو ان بعض آ ب فليفرض ذلك البعض ج فيكون ج آ و ب فيكون هذا
ب آ وكنا قلنا لا شي من ب آ هذا خلف .. والذي اوجبه وضعنا بعض آ ب صدقا
نقيضه انه لا شي من آ ب حق .. واما الكلي الموجب كقولنا كل ب آ والجزئي الموجب
كقولنا بعض ب آ فينعكسان جزئيا موجبا وجب ان يصح بعض آ ب والا صح نقيضه
انه لا شي من آ ب والعكس لا شي من ب آ وكان كل ب آ او بعض ب آ فيصدق
المتضادان او المتناقضان معا وهذا خلف ولزم من وضعنا لا شي من آ ب فاذن
بعض آ ب حق ولا يلزم ان ينعكس الكلي الموجب كليا موجبا لانه يمكن ان يكون
المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان فانه لا يجب ان ينعكس كل حيوان

انسان بل بعض الحيوان انسان .. واما الجزئي السالب فلا ينعكس فانه اذا صح قولنا
ليس كل حيوان انسانا صح انه ليس بعض الناس او ليس بعض الناس حيوانا والقول في
الاضطراريات هذا القول بعينه فانه اذا صح قولنا بالضرورة لا شي من ب آ صح
بالضرورة لا شي من آ ب فان امكن ان يكون بعض آ ب فذلك البعض يكون آ و ب فيكون
امكن ان يكون بعض ب آ وكان بالضرورة لا شي من ب آ هذا محال .. واما
الكلية الموجبة الضرورية والجزئية الموجبة الضرورية فعكسها ضروري جزئي
اما ان بعض آ ب فهو ظاهر لانه ان كان لا شي من آ ب فلا شي من ب آ وكان كل
او بعض ب آ .. واما ان هذا العكس ضروري فلانه لو كان مطلقا لكان
عكسه وهو الاصل مطلقا كما مضى واما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس
لذلك المثال بعينه .. ثم ذكر الممكنات فقال ان الممكن يقال على الضروري وعلى
المطلق وعلى الممكن الحقيقي وانا اقول ليس يقال باشتراك الاسم عليها بل اشتراك الاسم
من جهة ان لفظة الممكن يفهم على معنيين معنى عام يشترك فيه الثلاثة وهو ان
يوجد الممكن بمعنى غير الممتنع فقط من غير اعتبار شي اخر فيدخل الواجب فيه ومعنى
خاص يستعمله المنطقيون ولا يفطن له العامة وهو الذي ليس غير ممتنع فقط بل
وغير ضروري فلا يكون ممتنعا ولا ايضا واجبا لانهما جميعا ضروريان ثم قال
ما كان من الممكن صادقا في مادة ضرورية او مطلقة فحكمه حكمهما في العكس
وما كان محققا بالامكان الحقيقي فان الموجبة انما تنعكس ممكنة فانا اذا قلنا
كل او بعض ب آ بالامكان صح ان يكون بعض آ ب بالامكان والا كان بالضرورة
لا شي من آ ب وكان بالضرورة لا شي من ب آ وكنا وضعنا كل او بعض ب آ بالامكان
هذا خلف .. قال واما السلب فيما يقال منه في مادة ضرورية او مطلقة فالحكم
حكمهما وما قيل في الممكن الحقيقي فان السالبة الكلية لا تنعكس والجزئية تنعكس ولكن
ليس من ذي قبل وهذا مذهب الفيلسوف وفيه شبهة عظيمة .. واما القول
الحق ان السالبة الكلية المطلقة انما تنعكس اذا اريد بذلك السلب عن كل ما يوجد
اما في الماضي واما في الحاضر والماضي فاما اذا لم يؤخذ هكذا فانما تنعكس منها
ما يؤخذ الضروري وما دام من غير الضروري ما دام دوام الموضوع موصوفا
بما وصف به مثل ما قلنا لا شي مما هو متحرك ساكن اي لا شي مما يوصف بانه متحرك

يوصف ساكن ما دام متحركا لا دائما ابدا ما دامت ذاته موجودة والفيلسوف
يقصد بقوله ان السالبة المطلقة تنعكس الى المطلقة المقولة على هذين فقط دون
سائر اصناف المطلقات التي عددناها وذلك لان المشهور والمتعارف في
استعمال هذه اللفظة السالبة الكلية هو المعنى الجامع لهذين المعنيين فان اشترط
التخصيص حتى لا يدخل الضروري في المطلق فالمعنى الخاص بهذا للادوام. ولست
اقول ان الفيلسوف لا يستعمل السالب الكلي المطلق الا على هذه الجهة بل اقول
ان السالب الكلي بحسب الشائع في العلوم والمتعارف في العادات هو على هذه
الجهة واما بحسب استيفاء الاقسام الذي يوجبه النظر المحض فهو هذا. وعند
الفيلسوف اذا استعمل بيان العكس وبيان ما يتعلق بالعكس وبنى عليه فانما
يستعمل بالنحو المعتمد في العلوم والمناسب للعادات ويهمل الوجوه الاخرى واذا
اورد غير هذا القسم اورده للتنبيه على ما يوجبه النظر المحض لا للافادة في العلوم
فاما اذا اخذ المطلق على الوجه المحقق الثاني الذي بيناه اما على راي ثامسطيوس
واما على راي الاسكندر بالوجهين المحققين فليس يجب ان ينعكس السالب الكلي المطلق
فيه دائما. اما على طريق المثال فان الفيلسوف يستعمل كثيرا من السوالب الكلية المطلقة
ما من شان الموضوع فيه ان يحمل بالايجاب الكلي على المحمول مثل قوله ولا شيء من الحيوان
متحرك بالارادة اي لا شيء من الحيوان الا وهو ليس بمتحرك وقتا ما بالارادة وكذلك
لا شيء من الحيوان بمستيقظ ولا شيء من الحيوان بنائم وهذه كلها لا تنعكس واما من جهة
البيان فلان المحمولات التي سلبها مطلق وايجابها مطلق فهي التي من شانها ان توجد
بالفعل وقتا ما وتعدم وقتا ما ويجوز ان يكون في المطلقات مثل هذا الحمل ان كان
المطلق اعم من الضروري وفي هذه المادة لا يخلو اما ان يكون المحمول اعم من الموضوع
واما خاصة ومساويا له فان كان خاصة له كان ايجاب الموضوع عليه بالضرورة
وان كان اعم منه في كله مثل المتحرك للانسان فلا يصح ان نقول ولا شيء مما هو متحرك انسان
فان بعض ما يوصف بانه متحرك مثل ناطق ما معين فهو انسان بالضرورة فقد بان
ان السالبة المطلقة لا يلزم ان تنعكس. واما البرهان المذكور في الكتاب فلا
يوجب عكس مثل هذه المطلقة فان كون قولنا بعض ا ب نقيض قولنا لا شيء من ا ب
المطلق بهذه الصفة غير صحيح وكيف يكون هذا بقياس وهو بيان المتقابلات بالسلب

32

والايجاب كيف كان ان يطلق في المطلق ما لم يعين بعض الزمان ثم لا يمكن ان يعين
الزمان فانا نقول انه قد يكذب قولنا لا شيء من ا ب كما يكذب قولنا ولا شيء مما هو متحرك
بالارادة حيوان ويصدق قولنا بعض ا ب كما يصدق قولنا بعض ما هو متحرك بالارادة
حيوان ويصدق ايضا بالافتراض ان بعض ما هو ب ا كما يصدق بعض الحيوان متحرك
بالارادة ولا يكذب ما قلنا انه ولا شيء من ب ا كما لا يكذب قولنا ولا شيء
مما هو حيوان متحرك بالارادة لان قولنا لا شيء مما هو حيوان متحرك بالارادة وبعض
الحيوان متحرك بالارادة قد يصدقان في المطلق لا يصدقان في السلب الدائم
الضروري والايجاب الدائم الضروري ويجب ان يقتصر على هذا ولا يطول
الكلام في شرح هذا وانه لا يمكن ان يكون زمان العكس زمان الاصل بعينه ليوجد
بعض العكس في زمانه وزمان الاصل فيلزم محال فان هذا اذا شرعنا فيه طال
الكلام ويمكن المتعلم الذكي ان يراعي بنفسه المثال الممثل ويتوصل من ذلك الى
استحالة اتفاق الازمنة في جميع ذلك وقد بينا ذلك في شروحنا بعد بان من هذا
ان السالبة المطلقة الحقيقية لا يجب لها عكس ما لم يمكن السلب عن كل واحد في كل
زمان فيكون ضروريا. واما الموجب المطلق فقد يجب له عكس ما وليس
بالاحالة على السالب الكلي المطلق اذ كان السلب الكلي المطلق لا ينعكس بل على
السالب الكلي الضروري ولم يشرح حاله بعد لكنا نبين ذلك بالافتراض فنقول
اذا كان كل ب ا فيجب ان يصح ايجاب ا ب فليفرض الشيء الذي هو ا وكل ب د
فيكون د هو ا وب و ب فيكون ا ب فاما انه يجب ان يكون مطلقا فليس
بواجب لان المحمول ان كان خاصة وجب كل ا ب بالضرورة وان كان اعم وفي كله
وجب ان بعض ا ب بالضرورة وان كان اعم وفي كله وجب ان بعض ا ب بالضرورة
وقد بينا ذلك. وقد يجوز ان يكون ممكنا ومطلقا كقولك كل ما هو متحرك
بالارادة فهو مستيقظ فان هذا ينعكس ممكنا ومطلقا والمادة فيه ان يكونا
محمولين على موضوعات حملا غير مقوم للجوهر بهذه الحال. فاذن الموجب المطلق
انما يلزم عكسه مطلقا بالمطلق الذي يعم الضروري والمطلق الحقيقي ولا يمتنع ان
يكون ضروريا وذلك لا يمنع الممكن لان الممكن يصدق في البعض خصوصا في امثال
هذه المواد. واما السلب الكلي الضروري فان عكسه سالب كلي ضروري

والبرهان عليه برهان الكتاب ∴ واما الموجبة الكلية الضرورية فليس يجب
ان يكون عكسها ضرورية لا محالة بل قد يكون ممكنا ومطلقا اما من طريق
المثال فمثل قولك كل كاتب انسان بالضرورة ولا يصح ان يقول بعض الناس
كاتب بالضرورة فلا يجب ان يلتفت الى ما يقول ثامسطيوس انه كاتب بالضرورة
ما دام كاتبا فانا لم نشترط في الضرورية هذا الشرط والا فكل ممكن ضروري
وانما كان يعني بالضروري ما شاء. وهو الدائم الوجود لموضوعه الموجود الذات
بلا شرط ولم يعتد هذه الضرورية ثامسطيوس في مناقضة الفيلسوف
ومنعه ان يكون من اختلاط ضرورية ومطلقة نتيجة ضرورية ثم في كلام ثامسطيوس
هذا مغالطات اخرى لا نحتاج ها هنا الى التعرض لها ∴ واما بيان هذا من طريق
التحقيق فهو ايضا ما قدمناه في المحمولات الغير الضرورية وعكوسها ضرورية
كلية وجزئية فاذا جعلت عكوسها اصولا كانت عكوس تلك الاصول غير ضرورية
واما ما قيل ان عكوسها لو كانت مطلقة لكانت هي مطلقة لانها عكوس عكوسها
فقد قيل في ذلك ما قيل فقد بان ان الضرورية الموجبة انما تنعكس بالوجه الذي
يعم الضروري والمطلق الحقيقي وهو المطلق بحسب راي ثامسطيوس فانه
يقول كل انسان حيوان بالضرورة وبعض الحيوان انسان بالضرورة وقد يقول كل
كاتب انسان بالضرورة وبعض الناس كاتب لا بالضرورة ∴ واما الممكن الحقيقي
الموجب فليس يجب ان ينعكس ممكنا حقيقيا مثل قولنا كل انسان كاتب بالامكان
فبعض الكاتب انسان بالضرورة ولا ينعكس ضروريا مثل قولك كل سا كاتب بالامكان
وبعض الكاتب سا بالامكان فان الذي يجب هو الممكن الاعم وذلك لانه ان لم
يكن ممكنا بالمعنى الاعم عرض الخلف الذي قيل في الاصل فان ذلك الخلف لا يلزم
وضعنا انه ليس بممكن حقيقي بل ممكن بمعنى انه غير ممتنع وذلك لانه قال ان لم يكن
بعض ا ب بالامكان فبالضرورة لا شيء من ا ب وقولنا بالضرورة لا شيء من ا ب
هو انما يلزم نقيض الممكن بالمعنى الاعم لا الممكن بالمعنى الحقيقي على ما حققناه في
باريرمنياس فانه ليس اذا لم يكن الممكن الحقيقي بعض ا ب بالامكان يصدق
بالضرورة لا شيء بل قد يكذبان جميعا ويصدق بالضرورة كل فان الضروري
ليس بالممكن الحقيقي والممكن الحقيقي ليس بالضروري ∴ واما السالبة فتستكمل فيما بعد

في القياس

القياس ينقسم قسمين قياس اقتراني وقياس استثنائي والفرق بينهما ان الاقتراني
لا يكون المطلوب مذكورا فيه ولا نقيضه بالفعل بل يلزمه بالقوة كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث ينتج ان كل جسم محدث ∴ واما الاستثنائي فان المطلوب فيه
او نقيضه بالفعل كقولنا ان كان هذا مؤلفا فهو محدث لكنه مؤلف فهو محدث
ومن عادتهم ان يسموا الاقتراني حمليا والاستثنائي شرطيا لكنا وجدنا
اقترانيا غير حملي وشرطيا غير استثنائي ولنبدأ بالاقتراني الحملي فنقول القياس
الاقتراني الحملي ثم مقدمتين مشتركتين في حد هو محمول او موضوع فيكون
حدود القياس ثلثة حدا مشتركا ويسمى اوسط مثل قولنا ب في قولنا كل ج ب
وكل ب ا والباقيان مثل ا و ج يسميان الطرفين والرأسين والنتيجة ها هنا
هو قول جازم حاصل من اجتماع الطرفين كقولنا ها هنا فكل ج ا والحد الاوسط
انما يتوسط فيما بينهما للجمع فالطرف الذي يريد ان يصير موضوع النتيجة يسمى
الحد الاصغر والحد الاخر الذي يريد ان يصير محمول النتيجة يسمى الحد الاول
والحد الاعظم والمقدمة التي فيها الحد الاصغر يسمى مقدمة صغرى والمقدمة
التي فيها الحد الاكبر يسمى مقدمة كبرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة
الاقتران يسمى شكلا. والقضية التي يجب عنها لذاتها قضية اخرى يسمى قياسا
ويسمى قوله نتيجة وتلك القضية ما دامت تساق لها بتالف القرينة تسمى مطلوبا
فاذا لزمت تسمى نتيجة وردفا فالحد الاوسط انما يكون علة لاجتماع الطرفين
اولا اذا كان موجودة للاصغر موجبة له فيكون الحكم عليها هو الحكم على
الاصغر ويجب ان يكون ذلك الحكم كليا على كل موصوف بالاوسط سوا
كان ايجابا او سلبا حتى يعم كل موضوع للاوسط فلا يشذ عنه شي فلزم حينئذ
ان يتناول الاصغر لانه موضوع للاوسط وقد حكم على كل موضوع للاوسط
بالحكم وسلب فاذا كان هكذا فيجب ان يكون هذه الاقتران الاول اعني
الشكل الاول حتى ان الاوسط محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر فيجب ان
يكون هذا هو الشكل الاول فان لم يكن الاقتران هكذا فان لم يكن الاوسط
محمولا على الطرفين كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فيكون حالة في النتيجة هذا

هو الشكل الثاني. أو يكون الأوسط موضوعاً للطرفين كقولنا كل ج ب وكل ج ا فيكون
خالف في الصغرى وهذا هو الشكل الثالث ولا شكل رابع وتعم الأشكال الثلاثة
شرائط وهي أنه لا قياس من سالبتين ولا جزئيتين ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى والنتيجة
تتبع أخس المقدمات في الكم والكيف

الشكل الأول

خاصته في الترتيب أن الأوسط محمول على الأصغر موضوع للأكبر وفي إنتاجه أنه ينتج
بنفسه وأنه ينتج المطلوبات الكلية والجزئية والموجبة والسالبة كلها وشريطة إنتاجه أن
تكون صغراه موجبة وكبراه كلية. والضرب الأول من ضروبه من كليتين موجبتين ينتج
كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا ينتج نتيجته أن كل ج ا. والضرب الثاني من كليتين
والكلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء مما هو ب ا ينتج نتيجته أن لا شيء من ج ا. والضرب (والكبرى م)
الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ب ا ينتج بعض
ج ا. والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله
بعض ج ب ولا شيء من ب ا ينتج ليس كل ج ا. ومثالها من الحدود أما الضرب الأول
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث. والضرب الثاني كل جسم مؤلف ولا
شيء مما هو مؤلف بقديم فليس شيء من الأجسام بقديم. والضرب الثالث بعض الفصول
المقادير وكل مقدار كمية فبعض الفصول كم. والضرب الرابع بعض الفصول كمية
ولا شيء مما هو كمية بكيفية فليس كل فصل بكيفية وما سوى هذه من القرائن التي تنتج
بحسب تأليف الكيف والكم عقيمة لا تنتج لأنها قد تصدق لها نتيجة كلية سالبة وتصدق لها
نتيجة كلية موجبة فلا يلزم شيء واحد بعينه وأرسطوطاليس في تعديدها ولكن يشير إلى كيفية
أخذ الحدود المختلفة لها الدالة على عقمها. فإذا كان الخلل من جهة الصغرى وكانت
سالبة لم تجب لها نتيجة لأن ما يسلب بالأوسط قد يكون مشاركاً له في الجنس فيجوز عليهما
الحمل وإذا أن الأكبر محمولاً على الأوسط وأعم منه كالجنس والأصغر شريكه تحت
الأعم ومع ذلك قد يسلب عن هذا ما يوجب على ذلك وبالعكس وقد يكون [illegible]
عن جنسه أو عن ذلك الأعم فيسلبان كلاهما عنه أعني الأوسط والأكبر أو يكون الأكبر
مساوياً للأوسط منعكساً عليه فيسلب عن الأصغر ما يسلب عن الأوسط. وأما إذا كان
الخلل من جهة الكبرى بأن تكون جزئية فلأن الحكم إذا كان على بعض الأوسط أمكن أن يكون
للأوسط بعض خالفه في ذلك الحكم وأن يكون ذلك البعض هو الأصغر وأمكن أن يكون

الأصغر هو ذلك البعض الذي عليه الحكم فلم يجب الإيجاب ولا السلب. وإذا اجتمع الخللان
فحكمت على بعض الأوسط والأوسط مسلوب عن كل الأصغر أو بعضه فإن كان عن كل
الأصغر فالبعض المحكوم عليه مسلوب أيضاً عن الأصغر فيكون ما الحكم عليه مسلوباً
عن كل الأصغر ويكون الخلو في ذلك ما قلناه وإن كان عن بعضه أمكن أن يكون الأصغر كالجنس
للأوسط والأوسط للأكبر وكان بعض الأصغر أكبر وأمكن أن يكون الأوسط كالجنس
والأصغر مخالف له بالكلية ومباين لماهيته وهو الأكبر أو يكون الأوسط عرضاً عاماً
يوجد في بعض الأصغر وفي بعض الأكبر من غير أن يوجد فيهما ويكون الأصغر مخالفاً
للأكبر بالكلية كالنبات للحيوان والأوسط الأبيض وعلى هذا القياس فبهذا وأشباهه
يعرف أن ما سوى ذلك لا ينتج

الشكل الثاني

على المشهور خاصته في ترتيب حدوده أن الأوسط محمول على الطرفين كليهما سلباً أو
إيجاباً وخاصته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا سالبة كلية أو جزئية وشريطته في الإنتاج
أن تكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية والكبرى كلية أما الشريطة الأولى فإنه
ليس إذا قيل شيء على شيئين لم يجب أن لا يختلفا إليه كالجنس أو العرض فإنه يقال على أنواع
لا يحمل بعضها على بعض ولا أيضاً يوجب ذلك اختلافهما لا محالة كالجنس أو العرض يحمل على
النوع والفصل وعلى النوع والخاصة وعلى جنس حد ونوع ذلك الجنس و على
هذا الشكل يكون عن موجبتين وعن سالبتين. وأما الشريطة الثانية فإن الكبرى إذا
كانت جزئية يحمل الأوسط على بعض الأكبر أو يسلب عنه وبالجملة حكم به على بعض الأكبر
فيجوز أن يكون الأكبر جنساً للأصغر ضرورة ذي الإيجاب ويحكم على بعضه بالإيجاب أو السلب
ويكون ذلك البعض غير الأصغر فإذا حكم بخلاف ذلك على الأصغر لم يجب إلا الإيجاب
الأكبر على الأصغر ويجوز أن يكون الأصغر مبايناً للأكبر والأوسط خاصاً للأكبر
بالقياس إلى الأصغر لا يوجد في كله فإن أوجب على بعض الأكبر وسلب عن الأصغر
لم يجب إلا سلب الأكبر عن الأصغر أو يكون الأوسط عرضاً عاماً للأصغر والأكبر
فيوجد للأصغر كله أو بعضه ولا يوجد في بعض الأكبر كالماشي للفرس والإنسان
لم يجب إلا سلب الأكبر عن الأصغر وبالجملة إذا كان الأكبر مبايناً للأصغر فلا يجب
أن يخالف بعضه الأصغر في الحكم من هذه الوجوه وما أشبهها تنسب الحدود لما لا ينتج
فإذن الشريطة العامة لهذا الشكل أن تكون الكبرى كلية والصغرى والكبرى مختلفتين
في الكيف. الضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة. مثاله كل ج ب

ولا شيء من آ ت فلا شيء من ج آ وبرهانه انا نعكس الكبرى فيصير هكذا كل ج ت ولا
شيء من ت آ فلا شيء من ج آ من الشكل الاول فلا شيء من ج آ ؛ وبرهانه من طريق الخلف ان كان
ليس لا شيء من ج آ فبعض ج آ ولا شيء من آ ت مسلم فبعض ج ليس ت وكان كل ج ت
هذا خلف والقياس الذي لزم عنه مع احدى المقدمتين وهي الكبرى صادقة فاذن
المسلول فيها هي الكاذبة لان الكذب انما يلزم اما لعقم القياس او للكذب في المقدمة
فاذن نقيض المشكول فيها صادق وهو قولنا لا شيء من ج آ ؛ والضرب الثاني من ملتئم
والصغرى سالبة مع كلية سالبة ؛ مثاله لا شيء من ج ت وكل آ ت فلا شيء من ج آ نعكس
الصغرى فيصير كل آ ت ولا شيء من ت ج فلا شيء من آ ج ثم نعكس النتيجة فيصح انه لا شيء من
ج آ ؛ ومن طريق الخلف ان كان قولنا لا شيء من ج آ كاذبا فبعض ج آ وكل آ ت فبعض
ج ت وكان لا شيء من ج ت هذا خلف ولزم من وضعنا بعض ج آ ؛ الضرب الثالث
بعض ج ت ولا شيء من آ ت فليس كل ج آ ننبين بعكس الكبرى ويرجع الى رابع الاول وتبين
كذلك بالخلف بان ناخذ نقيض النتيجة مع الكبرى فينتج نقيض الصغرى ؛ الضرب الرابع
ليس كل ج ت وكل آ ت فليس كل ج آ هذا الضرب لا يبين بالعكس لان الصغرى لا تنعكس
والكبرى ينعكس جزئية فاذا ألف مع الصغرى كانتا جزئيتين ولا قياس عن جزئيتين
ولكن يبين بالخلف لانه لم يكن ليس كل ج آ فكل ج آ وكل آ ت فكل ج ت وقد كان ليس كل
ج ت هذا خلف ؛ ويبين ايضا بالافتراض بان يفرض الشيء الذي هو ج وليس ت وليكن
د فنقول لا شيء من د ت وكل آ ت فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د آ
فليس كل ج آ ؛ فصل في الكلام في الشكل الثاني ؛ اعلم انه اذا اخذ الشكل
الثاني من مقدمات مطلقة وكان الكلي المطلق لا يمنع ان يكون المادة منعكسة عن السلب
الى الايجاب على ما اوضحنا كان حكم المطلقتين ان لا يكون عنهما في الشكل الثاني قياس حكم
المنكسر بعينه على ما تقتضي لذلك المنكسر فجاز ان يكون مثلا مقدمتا القياس موضوعا لها
ثم اخذ احدهما على الاخر مثل الانسان والناطق والحيوان وجاز ان لا يقال احدهما على
الاخر مثل الانسان والفرس وليكن المحمول متحركا على احدهما ايجابا وعلى الاخر سلبا او سلبا
من الامور التي يكون لا محالة وقتا لكل واحد ولا يكون وقتا ولا يلزم الانعكاس الصادق
في الشكل الاول اذ قلنا ان هذه المطلقة السالبة لا تنعكس ولا الخلف اذ النقيضان
المحودان لا يكونان بالحقيقة نقيضين على ما اوضحنا ولا الافتراض لان الافتراض يرجع
بيانه الى البيان بالشكل بعينه واصل الشكل مردود الاول

لا شيء من الفرس بانسان ∴ وكل انسان حيوان ∴ لا شيء من الانسان بفرس ∴ وكل فرس حيوان ∴
لا شيء من الحجر بانسان ∴ وكل انسان حيوان ∴ لا شيء من الفرس انسانا ∴ وكل انسان ناطق ∴
كل فرس حيوان ∴ وبعض الحيوان ناطق ∴ كل انسان حيوان ∴ وبعض الحيوان ناطق ∴
لا شيء من الفرس بفرس ∴ وبعض الفرس اسود ∴ الانسان ليس باسود ∴ وبعض الاسود حي ∴
الحجر ليس باسود ∴ وبعض الاسود حي ∴ النبات ليس باسود ∴ وبعض الاسود حيوان ∴

الثاني

كل غراب حي ∴ وبعض الجواهر ليس بحي ∴ كل غراب جوهر ∴ لا شيء من العلم بحي ∴
بعض الجواهر حي ∴ ولا شيء من العلم بحي ∴ الرقنس اسود ∴ وبعض الانسان ليس باسود

الثالث

لا واحد من الناس بفرس ∴ وكل انسان حيوان ∴ كل انسان حيوان ∴ وكل فرس حيوان ∴
لا شيء من غير الناطق بفرس وكل شيء من غير الناطق انسان ∴ لا شيء من الانسان بحجر ∴ وكل انسان ضحاك
بعض الحيوان انسان ∴ بعض الحيوان ضحاك ∴ بعض الاسود انسان بعض الاسود حيوان
بعض الحيوان انسان ∴ بعض الحيوان فرس ∴ بعض الحيوان ليس بانسان ∴ بعض الحيوان ليس بفرس
بعض الحيوان ليس بانسان بعض الحيوان فرس ∴ بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بفرس

الشكل الثالث خاصته في ترتيب حدوده ان الاوسط موضوع للطرفين
وخاصته في الانتاج ان جميع نتائجه جزئية وخاصته في قياسه ان يكون الصغرى موجبة
ولا بد من كلية اما شريطة ايجاب الصغرى فلان الكبرى اذا كانت محكوما فيها على الاوسط
بسلب او ايجاب والاصغر مباين للاوسط امكن ان يكون الاصغر تحت الاكبر وكلاهما
مسلوبان او الاكبر موجب والاوسط مع الاصغر تحته في العموم فيهما هاهنا لا يجب الا
الايجاب وامكن ايضا ان يكون الاكبر والاصغر متباينين وكلاهما مسلوبان عن الاوسط
او الاكبر خاصة للاوسط فلا يوجد لمباينه او عرض خاصة لكن الاصغر خارج عن
جنسهما فهذه الحدود واما لما نظهر شريطة الصغرى واما انه لا بد من كلي
فلان المقدمتين اذا كانتا جزئيتين امكن ان يفرق البعضان من الاوسط فيجد بحور ان
يكون شيء واحد بعينه بالذات وان اختلف بالاعتبار مثل الناطق والانسان والضاحك
او امكن ان يكون عام وخاص كالحيوان والانسان فيختلف حكمهما في بعض او يتفق
واحدهما موجب للاخر وامكن ان يكون متباينين فيعارض الحكم بهما على البعض
او يختلفان فيه كالانسان والفرس فانهما موجبان لبعض الحيوان او مسلوبان عن بعض

تفهم لي
قد علمت ان القضايا المحصورة
اربع واذا ضرب مثلها صرت
عشر تركيبا واذا ضرب
في عدد الاشكال الاربعة حدث
ستة وستون تركيبا وبحسب
شرائط الانتاج منها اربعة عشر
وهي اربعة عشر تسعة عشر نتيجة
فاذا اضيف اليها المهملات
عشر صارت خمسة واربعون تركيبا
عقيما وهي هذه المنتجة
هذا اللوح

نعم المراد

الحيوان او يسلب هذا او يوجب ذلك ومع ذلك فاخرهما مسلوب عن الاخر فيمثل
هذه الحدود ونعلم عقيم ما لم تكن موجبة الصغرى وكلي مقدمه ما :: الضرب الاول ك
من كليتين موجبتين نتيجه جزئية موجبه مثال ذلك كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا مطلقه
كما في الكبرى بين بعكس الصغرى الى بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا وبين بالخلف ان
قولنا بعض ج ا ان كذب صدق انه ليس شي من ج ا وكان كل ب ج فليس شي من ب ا
هذا خلف :: الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبه نتيجته سالبه مطلقه كما قيل
في الكبرى مثال ذلك كل ب ج ولا شي من ب ا فليس كل ج ا بين بعكس الصغرى وبالخلف
ايضا :: الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية نتيجه جزئية موجبه مطلقه كما قيل في
الكبرى مثاله بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بين بالعكس والخلف على قياس الضرب الاول
الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية نتيجه جزئية موجبه وبين بالعكس ولا يجب لحكم
العكس ان يكون مطلقه الا بالمعنى الذي يعم الضروري والمطلق الحقيقي وهو الذي
يكون فيه حكم من غير ان يشترط مثاله كل ب ج وبعض ب ا فبعض ا ب فقولنا بعض
ج ا :: وبيانه ان تعكس الكبرى فيصير وكل ب ج فبعض ا ج فينعكس الى بعض ج ا ::
وبالخلف ايضا انه ان صدق ولا شي من ج ا وكل ب ج فلا شي من ب ا وكان بعض ب
ا :: الضرب الخامس من كليه موجبه صغرى وجزئيه سالبه كبرى نتيجه سالبه مطلقه
كما في الكبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا لا يبين هذا بالعكس لان
الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية فيكون القياس من جزئيتين فلا ينتج بل يبين بالخلف
انه ان صدق كل ج ا وكان كل ب ج كان كل ب ا وليس كل ب ا هذا خلف :: ويبين
بالافتراض ايضا بان نفرض د ما هو ب وليس ا فلا شي من د ا لكن بعض ب د وكل ب ج
فبعض ج د ولا شي من د ا او نقول كل د ب وكل ب ج فبعض ج د ولا شي من د ا او نقول
كل د ب وكل ب ج فكل د ج ولا شي من د ا فليس كل ج ا وبهذا الافتراض الاخير يبين ان
النتيجه مطلقه كالكبرى ومثل هذا الافتراض يبين في الرابع ان النتيجه مطلقه كما في
الكبرى :: والضرب السادس من صغرى موجبه جزئيه وكبرى سالبه كليه كقولنا بعض ب
ج ولا شي من ب ا ينتج ليس بعض ج ا مطلقه كما في الكبرى ويبين بعكس الصغرى وبالخلف مثل
الضرب الثاني فهذه هي الاشكال الثلثه المطلقه واستعملنا فيها المحصورات لان المهمله
في قوة الجزئيه والمخصوصه لا تصلح في الشكل الاول الا مقدمه صغرى حتى يكون الكلام علما
ناشئا فان جعلت المقدمتان كلتاهما مخصوصتين في الشكل الاول لم يكن الكلام علما ولكن كان

قولا ما يلزم عنه مخصوصه فيبقى الشريطه واحده وهو ايجاب المقدمه الصغرى فقط :: واما
في الشكل الثاني فاذا كانت المقدمتان مخصوصتين كان الشرط اختلاف الكيفيه ويرجع
الى الاول ويبين بالخلف :: واما في الشكل الثالث فاذا كانت المقدمتان مخصوصتين
فالشرط ايجاب الصغرى والبيان يكون بالعكس والخلف ويكون كانه اقتران ما
وهذا كله خارج عن العلوم الا على وجه التجربه

في القياسات من مقدمات ذوات الجهه ::

قال لما كانت المقدمات بلا ضروريه
وهي التي لا يمكن ان لا يكون حكمها في الموضوع في وقت ومطلقه وكانت الضروريه
في ان حكمها موجود ولكن ليس يمنع ان لا يوجد في وقت ما للموضوع او في ان حكمها ان
موجود ولكن لا ضروره فيه الا بشرط وممكنه وكانت في انها ليس يجب ان يكون
حكمها موجودا او معدوما ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال :: ثم من البين
ان من الاشياء ما حكمه ضروري الوجود دائما ومن الاشياء ما حكمه موجود غير ضروري
ومن الاشياء ما حكمه معدوم الا انه يمكن ان يوجد ولا يعرض من فرضه موجودا محال
ثم القياسات الكائنه عن مقدمات ضروريه وحدها في الشرائط التي بها تكون منتجه
وفي ترتيب الحدود كالقياسات المطلقه وانما تخالف من جهة اخذها زياده جهه في
هذه وعدمها في المطلقه والكائنه ان الضربين اللذين كانا يبينان في الشكل الاخر
لا بالعكس بل بالخلف والافتراض لا يبينان هاهنا بالخلف بل بالافتراض فقط وذلك
لان النتيجه المطلوبه يكون لا محاله انه بالضروره ليس كل ج ا ونقيض هذه يمكن ان يكون
كل ج ا واذا قرن بهذه احدى مقدمتي القياس كان تاليف من ممكن وضروري وهذا لم نعلم
بعد :: واقول يجب ان يخطر ببالك ان هذا النقيض يكون من الممكن العامي ولا يكون
من الممكن الخاصي

في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول

فاما اذا كانت احدى المقدمتين مطلقه والاخرى ضروريه فان العبره للكبرى
والنتيجه مثلها في الجهه وذلك لانا اذا حكمنا على كل ب حكما بالضروره او بالاطلاق فكانا
قلنا كل ما يوصف ب ويوضع له سوا دائما او غير دائم بعد ان يكون موصوفا به
فذلك الشي ايضا موصوف با للكبرى دائما او ولا لكن لا دائما فحينئذ ان يلزم الاصغر
الموضوع للاوسط ذلك الحكم :: مثاله اذا قلنا كل ج ب بالاطلاق وكل ب ا بالضروره
فحينئذ كل ج ا بالضروره لان قولك وكل ب ا معناه كل موصوف ب وموضوع

لك كيف وصف به ووضع له كان بالضرورة او بعض الضرورة بعد ان يوصف
به فهو موصوف ايضا بانه بالضرورة فانه لا يختلف ما هو متحرك دائما وما هو
متحرك وقتا ما انه متحرك وموصوف بانه متحرك وجهة موضوعه لك فهي داخلة
في الحمل فاذا فهم من هذا الوجه وقف على خطا كل من خالف الفيلسوف في هذا
الباب ثم لا يطول بتعديد الضروب ❊ وها هنا شي يجب ان تعلم وهو انه اذا اتفق
ان كانت الكلية المطلقة الكبرى مما من شانه ان يكون ضرورية بشرط كون الموضوع
موصوفا بما وصف به وكانت الصغرى ضرورية فان النتيجة ضرورية لانه قد يغفل
ان الموضوع للكل موصوف به ما دام موصوفا به وجهة دوام كونه به فيلزم
ان يكون بالضرورة او يكون بهذه الضرورة لم يشترط من الكبرى بل بانه نحوه واما
ان حصل ذلك مما من شان الموضوع ان يوصف بما يوصف به وان لا يوصف لم يكن من
العرض فما بين الحدين اوسط مختلف

في المختلطات من مطلق وضروري في الشكل الثاني

الظاهر من راي الفيلسوف انه اذا كان القياس
من كلتين فالعقم للسالب لانه ينعكس بالعكس الى الاول وان كان نحوي وكلي والسالب
منهما كلي فالكل ان كان السالب جزئيا وهو الضرب الذي صغراه جزئية سالبة وكبراه
موجبة كلية فان النتيجة لا يكون ضرورية واما القول المحقق فهو ان النتيجة دائما ضرورية
وان السالب ان كان هو الكلي المطلق لم يمكن ان ينعكس على الوجه الذي مضى فلا يمكن
بالعكس وتبين ايضا بالخلف ان النتيجة مطلقة غير ضرورية وللكبرى ان له نتيجة فقط ❊
وانما النتيجة ضرورية دائما اذا كانت جهة ... مختلفين حتى لا شي من الواحد منهما الا
ويقال عليه بالضرورة الآخر ... او يسلب كذلك وكان الثاني لا شي منه الا
على احد وجهين اما بخلاف ذلك بالضرورة او يمكن ان يكون بخلاف ذلك عليه ان احد المطلق
على احد الوالين وكان الثاني على وجه واحد بان كان ... لا يستحيل ان يقال او لا
يقال عليه ... وجهة كونه ذاتا فلا يعرض احدهما للآخر البتة بل كل واحد
منهما مسلوب عن الآخر بالضرورة والا كان جعل جهة لحقه ما قيل على كل جهة او جعل
جهة لحقه ما قيل على كل جهة على الشرط الذي قلنا في المقول على الكل ان معناه كل ما
يوصف بالموضوع ويوضع للموضوع كيف كان وصفا ضروريا او غير ضروري فهو موصوف
بالمحمول ومسلوب عن المحمول واما اذا كان السالب جزئيا وكبراه كلية موجبة

مطلق فان الذي حكم به الفيلسوف فيه مخالف لاصوله ولكنه قال قوم من المفسرين ان
هذا خطا في النتيجة ثم البرهان على ان هذه النتيجة ضرورية انا نفرض ما هو جـ وليس د
فنقول بالضرورة لا شي من د آ وكل جـ آ فيجب بالضرورة لا شي من د جـ ثم نقول بعض جـ د
فبالضرورة لا شي من د جـ فيجب بعض جـ بالضرورة ليس د ومن هذه الاصول يتبين ان من اخر
لم يسمي مخالفة الكل فيه الا ان الحق اولى ما اتبع وهذا الامر هو ان المطلق اذا اخذ على
ان الا ... استوى سالبه وموجبه فيلزم عن موجبتين ضرورية ومطلقة ما يلزم عن
سالب وموجب وكذلك ينبغي ان يكون عن سالبتين واذا تامل هذا الرمك الحق فقوله

المختلطات من مطلق وضروري في الشكل الثالث

راي الفيلسوف ان كانت المقدمتان كليتين موجبتين بانهما كانت ضرورية فالنتيجة
ضرورية لان لك ان تعكس ايهما شئت فاذا عكسته اصبت الثانية وايضا فان
عكست الصغرى كان عكسا واحدا وان كنت عكست الكبرى عكست النتيجة ايضا
فاذا ابدلت وعكست المطلقة صارت الكبرى ضرورية في الشكل الاول وايضا
جزئية ضرورية ثم عكست ان شئت وكانت نتيجته موجبة ضرورية اما في
التحقيق فليس هذا المستقيم لان للقائل ان يقول بل النتيجة مطلقة لان لك ان تجعل
مطلقة كبرى وتعكس الثانية ويكون النتيجة مطلقة وعكسها عندك مطلق ثم ليس
لاحد ان يوقف وشك في ان ... ان الشاعل اصل فانه وهو
ان عكس المطلق مطلق في الايجاب وعكس الضروري ضروري في الايجاب هذا
محال ❊ بل لا يجب من ذلك لا مطلق ولا من هذا ضروري بل عكس فقط من
غير بيان واذا كان الامر على هذا فليس المسلك الذي سلك فيه الفيلسوف بل العكس
للكبرى لا غير فان كانت الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة لا غير لانها تصير كبرى
الاولى وان اختلفا في الكيف فالعقم للسالب لانه يريد ان يصير كبرى الاول
قال واما اذا كانت المقدمتان جزئية وكلية فالعكس للكلية لانها تصير كبرى الاول
واما في التحقيق فليس كذلك بل العكس للكبرى لما شاده على العكس بعد بيان فساده
والحكم كما ان ليس بالافتراض ان الجزئية ان كانت كبرى وكانت مطلقة او ضرورية
فالنتيجة مثلها على قياس ما ليس بعد قليلا وان اختلف في الكيف والسالبة كلية وكذلك
وان كانت السالبة جزئية فظاهر قوله انه لا يتبع ضرورية البتة ... في التحقيق ان يكون

العرض للسالبة وتسميها النتيجة وتسمى ذلك بالافتراض والفيلسوف يعرف بهذا فيما
بعد وكأنه خطأ في النتيجة وأما وجه الافتراض فليجعل السالبة الجزئية ضرورية
فنقول كل ج ب وبالضرورة ليس كل ج آ فبعض ج ليس آ وذلك بالضرورة فليفرض
د بعض ج فيكون بعض ج د وكل د ب فبعض ب د وبالضرورة لا شيء من د آ
فبالضرورة ليس بعض ب آ وكذلك ان جعلت السالبة مطلقة وكذلك ان كان
بدل السالبة موجبة

الكلام في الممكن

قال الفيلسوف الممكن هو ما ليس بضروري اي ضروري الحكم فاذا فرض موجودًا
لم يعرض منه محال اي وليس ضروري عدم الحكم واعني بالحكم ما قيل من ايجاب وسلب فانه
يقول ان الممكن الوجود فليس بضروري الوجود ولا ايضا وجوده محال فيكون ضروري
العدم والممكن العدم ليس بضروري العدم ولا ايضا عدمه محال في الممكن المطلق هو
الذي حكمه الذي قيل انه ممكن فيه غير ضروري ان يكون سواء كان سلبًا
او ايجابا ولا ايضا ضروري ان لا يكون بل هو بالجملة غير ضروري هذا احسن
ما نفهم عليه هذا الحد حتى لا يكون قوله واذا فرض موجودًا لم يعرض منه محال
زيادة ويكون ايضا ما قاله احترازا ان الممكن ما ليس بضروري وما ليس بضروري
ممكن كالنتيجة من هذا وكلاهما صحيحا ويكون معنى ذلك ان الممكن ما ليس ضرورية
في حكمه وخلاف حكمه واذا كان الممكن هذا فاذن ما امكن ان يكون امكن ان لا
يكون وهذا هو العكس الذي يخص الممكن وكل ممكن حقيقي فانه ينعكس هذا العكس
الا ان الذي طرفيه محتملان واحدهما اكثر وجودا فان العكس من جهة الامكان
على التساوي كان في كل وقت يمكن ان يكون ففي ذلك الوقت يمكن ان لا يكون فانه
لا ينعكس من جهة الوجود على التساوي بل احد الطرفين اكثر وجودا فلذلك اما الموجبة
الاكثرية واما السالبة الاكثرية واما الاتفاقية المتساوية فانها تنعكس مثل نفسها
امكانا واعتبار وجود معا فان قولنا زيد يمكن ان يمشي غدا ويمكن ان لا يمشي غدا متساو كان
من كل جهة والممكنات الاكثرية فيها طبيعية وهي الاشياء التي يتأدى اليها فعل
الطبيعة اذا خليت ونفسها ولم يعرض اما فساد الموضوع كمن يموت قبل ان يشيب
وقبل ان ينبت واما داخل على الطبيعة مثل مزاج سوداوي حار يمنع الشيب او
دق يمنع النبت وهما ضرورتان تشترطهما الموضوع وعدم الامور التي تمنعت

في الطبع وفيها ارادية مثل ان زيدا اذا خرج الى السوق يلقى الاكثر يصل اليه
واذا قرب وجدت ههنا ضرورة بعدم وجود شرائط تمنع لكن الكلام فيها طويل
والمستعملة في العلوم من هذه الممكنات باعتبار الوجود هي الاكثرية لان احد الطرفين
منها يحصل عند الذهن فيه وجود ويمكن ان يعرض له اسباب محدودة :: واما الاتفاقية
والتساوي من ساهيه فلا سبيل للذهن الى الحكم في ترجيح وجود لها على عدم واما النظر
فيهما من جهة ما يناقض ويباين الضرورية فعلى التسوية ولهذا من هذه الجهة عليه وقد تصور
يكثر على الفيلسوف واستعماله بالنظر في القياسات من الممكنات صرفة ومخلوطة
والطب كأنه كله مستعمل لهذه القياسات فقط وخصوصًا المختلطة من وجودية
وممكنة عند المعالجات كقولك زيد في يوم البحران احتاج في السقية فكل من به
احتاج في السقية فهو في الاكثر سقيا فحكم ان زيدا سقيا واما في نفس العلم فاكثر
القياسات من ممكنين اما اكثريتين واما من اكثرية مع مساوية واما كيف يكون
فيهما من مساوية واكثرية فنحو قولنا اذا اردنا ان نحترز عن الاسهال في يوم
البحران في الامراض الحادة كل من به مرض حاد فيجوز ان يكون بحرانه في يوم من
البحران بالاسهال وهذه ممكنة متساوية الطرفين وكل من كان بحرانه بالاسهال
فيمكن اذا سقي المسهل في يوم البحران ان يحل قوته اي لاجتماع الفاعلين الطبيعة والدواء
وهذه ممكنة اكثرية فينتج منه ان كل من به مرض حاد فيجوز ان يكون اذا سقي المسهل
في يوم البحران ان يحل قوته وهذه اكثرية

في الممكنين اذا ألف في الشكل الاول

يجب ان نحصر ونقول اذا كان آ بالسلب
او بالايجاب ممكنا في كل ما هو ب اي كل موضوع لب مما امكن ان يصير موضوعًا لب
وقتا ففي ذلك الوقت يكون سلب آ او ايجابه ممكنا له فلو فرض موجودا لم يعرض
منه محال فيكون له وفيما يوجد له فيه آ بالامكان في ذلك الوقت ليس وفيما من
الزمان معينا بل كل وقت لانا مكنا في كل وقت ان نجعل ذلك الموضوع ب ونعلق
عنه لانه ممكن ان يصير موضوعا لب على الاطلاق فاذن في كل وقت يمكن ان
يوجد ويسلب آ لكل موضوع بالامكان لب فآ اذن ممكنة لكل موضوع لب
على الوجه الذي امكن لب فاذا كانت الكبرى كلية ممكنة كان ردها ما ليس والتمس
هل يجب ان تكون الصغرى فيها موجبة بلا محالة فليس يجب لان الصغرى اذا كانت

سالبة ممكنة كانت في قوة الموجبة ورجعت الى الموجبة فاما اذا القياس في
هذا الشكل فيأتي من سالبتين اي ممكنة سالبة كقولنا يمكن ان لا يكون ج ب ويمكن
ان لا يكون شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون ج ا وذلك لانا اذا عكسنا الصغرى من
السلب الى الايجاب اي المطلوب بالشريطة هاهنا وليس وهو كلية الكبرى ولا
نطول شانها فانه يعرف بالحدود وذلك في الاشكال الاخرى يستوي حال الممكنة
موجبة وسالبة والسالبة بين بالرجوع الى الموجبة ويكون قياس من سالبتين ف

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول

اما ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة ممكنة على الاصول التي
قلنا فان قيل وكانت الكبرى مطلقة استدل به موجبة كانت النتيجة انها ممكنة حقيقة
دائما لكن عن ممتنعه نفسها ونضع لبيان هذا اصلا وهو ان الذات الغير المحال
لا يعرض منه لذات محال لان الذات الغير المحال يجوز ان يوجد وعندما يوجد يجب
ان يوجد لازمه وما يعرض منه فيجوز ان يوجد الكذب المحال وهذا محال .. وبالجملة اذا
كان ملزوم اذا وجد وجد اللازم فاذا امكن امكن اللازم لانه اذ هو ممكن فيجوز ان يوجد
وقتا ما ويوجد كل لازم له ولا شيء مما هو محال عن ممكن مما يوجد فاذن ليس شيء
من لوازم الممكن غير الممكن فلنضع ج ب بالامكان وكل ب ا بالاطلاق فنقول
ان ج ا بالامكان والا فالضرورة ليس ج ا ان كانت الصغرى جزئية فبالضرورة
لا شيء من ج ا وان كانت كلية فبالضرورة ليس بعض ج ا فاذا اضفنا اليها الصغرى
الممكنة كذلك فلا نجعلها موجودة وهو كذب غير محال حاصل من
الشكل الثالث اما ان بعض ج بالضرورة ليس ا وكل ج ب اي بالضرورة ليس بعض ب
ا وهذا خلف .. واما انه بالضرورة ليس شيء من ج ا او بعض ج ب فبالضرورة ليس
بعض ب ا هذا خلف فقد بان ان النتيجة ممكنة وانا اقول انها بهذا البيان وجب
لا تصير ممكنة حقيقية بل بالمعنى العامي لما تحت ان يكون نعرفه فيما مضى بل دائما
ليس بما انه ليس بالضرورة كل ج ا او بعض ج ا لانه اذا اخذنا كل ج ب بالامكان
الحقيقي وكذا دائما يصدق اما ايجاب ضروري او سلب ضروري فاذا بان انه
ليس يصدق الايجاب الضروري او سلب ضروري فحسب بقي ووقع من موضع السلب
الضروري ونبين استحالته فلنبين استحالة الايجاب الضروري وهو ان ج قيا ا بالضرورة

ولنضع كل ج ب بالوجود لكن ان بعض ب ا وحينئذ نبني على اصلنا ان بالضرورة بعض
ب ا وكان بالاطلاق في كل لا بالضرورة في بعض فالاول واما ان كانت الكبرى سالبة
اي ممكنة بهذا البيان فاذا كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فنقول يمكن ان لا يكون
شيء من ج ا .. والا فبالضرورة بعض ج ا وكل ج ب وجودا موضوعا هذا خلف فبعض
ب ا بالضرورة وكان لم نقل هكذا في اختلاط الوجودي والضروري والحق هو
هذا فلكن لحيث ان نتمم لكن هذا البرهان انما على نحو ما تممنا الاول فتكون النتيجة
حقيقة ان اردت الحق لكن الفيلسوف قال انها ممكنة غير حقيقية لانه قد يلزم
عنها هاهنا نتيجة ضرورية فبعض المفسرين اخذ هذا اخذا وحسب ان النتيجة دائما تكون
ضرورية سالبة الا ان الفيلسوف من بعد بين ان هذه النتيجة ليست ضرورية
سالبة بل سالبة الضرورة والفرق بينهما فنقول ليس سوا قولك بالضرورة ليس وقولك
بالضرورة الا ان في لفظه تقديما وتاخيرا واما اي شيء هذه النتيجة فانه لما كذب
ان بعض ج ا بالضرورة صدق انه ليس شيء من ج هو بالضرورة ا وهذا اعم من الممكن
الحقيقي السالب الكلي لان هذا يصدق على قولنا بالضرورة ليس بعض ج ا او لا
شيء من ج ا والممكن الحقيقي الكلي لا يصدق على ضرورة البتة واما انه هل يكون
مادة يلزم عنها ما ليس بممكن حقيقي فمثلها من هذه الحدود كل انسان يمكن ان يسكر
ولا شيء مما يسكر بغراب فبالضرورة ليس شيء من الناس بغراب فهذه النتيجة سالبة
ضرورية فقد يكون هاهنا نتيجة سالبة ضرورية ولكن لقائل ان يقول ان الكبرى
ضرورية لا مطلقة وان نقول لا فرق بين الذي يجعل الكبرى الموجبة والسالبة
وان النتائج كلها ممكنة حقيقية ان كان المطلق لا ضرورة فيه ونبين ذلك بالخلف
فنقول لنضع الممكن موجودا فنقول كل ج ب ولنضف اليه النتيجة الضرورية انه
ولا شيء من ج ا وذلك بالضرورة نبني على اصوله بالضرورة بعض ب ليس ا وكان
مطلقا لا ضرورة فيه ان لا شيء مما هو ب فهو ا اي وقتا لا في كل وقت لكل واحد
بل لا ضرورة البتة في كل واحد واما اذا اخذ المطلق على راي ثامسطيوس
فيجوز ان تجيء ممكنة حقيقية ان كانت المادة اتفقت ان لم يكن فيها ضرورة البتة ويجوز
ان يكون ضرورية ان كانت المادة اتفق ان كانت ضرورية فانا سنبين
ان الامر كذلك ولكن لا فرق في ذلك الايجاب والسلب فانه كما مثل للسالب

يحتمل ايضا للايجاب فنقول كل انسان يمكن ان يفكر وكل مفكر حيوان وكل انسان
حيوان بالضرورة ولا يمكن ان لا يكون حيوانا فان قيل ان هذه الكبرى ضرورية قلنا
وكذلك الكبرى في المثال الذي للسالبة ضرورية في اختلاط الممكن والضروري
في الشكل الاول رأي الفيلسوف وبيانه هاهنا وفي المختلط من الممكن والمطلق
بين واضح لان الفيلسوف يجعل نتيجة القرينة التي كبراها سالبة بانه ممكنة حقيقية
وبانه مطلقة وكان هناك ممكنة وضرورية وما في معنى ذلك فلا فرق بينهما
في بيان الخلف وغير ذلك وهذا من العجائب انه لما كانت الكبرى صفة الوجود
مطلقة كانت النتيجة ممكنة وضرورية واذا ان لما استحكم وجودها صارت نتيجتها
ممكنة ومطلقة ثم من العجائب ان المثال الذي بين هناك به ان النتيجة ضرورية
هو بهذا الباب اولى ولا كن الحق يوجب ان يكون النتيجة كالكبرى فان كانت
الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة ممكنة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
كانت الكبرى موجبة او سالبة ونقول انه لا يصدق قولنا ان كل ج ا بالامكان
لا بالضرورة ولا انه ممكن لا ضروري انه ليس من ج ا فان كان هذا صادقا
لم يعتبر في الوضع الذي يصدق فيه لان الممكن الاعم ضروريا على النحو
الذي تكلم عليه في الضروري هاهنا ولا الضروري يصير ممكنا في حال من الاحوال
ونضع ان كل ج ب بالوجود فيصح لا محالة ضرورية فيكون بالضرورة كل ج ا او بالضرورة
ليس من ج ا او كان ذلك بالامكان لا بالضرورة فهو بالامكان الحقيقي والضرورة
معا هذا خلف ولم يجب من الكذب الغير المحال فقد وجب من الكذب المحال
وهو قولنا ان النتيجة ممكنة حقيقية فهي اذن مضادة للممكنة الحقيقية وذلك
هو الضرورية فان ظن ظان ان هذا ما لزم ضرورتها بسبب وضع الكذب الغير المحال
هو استحالة الممكن ضروريا وذلك محال بسبب كذب غير محال وهذا محال وبالجملة
كل ما صحت ضرورته المطلقة وقتا ما هو ضروري في كل وقت وان لم يصح
ضرورته المطلقة بل ضرورته بشرط اعني ان كان انما يسلب او يوجب على ج
اعني ما يصير ب فالكبرى ليست ضرورية مطلقة بل ضرورية بشرط الموضوع
كانك قلت كل ب ا بالضرورة ما دامت ا بالضرورة ولا شيء من ب ا ما دام
ب وانما قلنا كل ما هو ب ا بالضرورة كل وقت كانت او لم يكن اذا كان موجود

الذات وكذلك في السلب كقولنا كل متحرك جسم اي كل موصوف بانه متحرك فانه جسم
لا ما دام موصوفا بانه متحرك بل تحرك او لم يتحرك بعد لكن يبقى الذات الموصوفة
بانها متحركة موجودة وقد فرغنا من بيان هذا فان القياس وقلنا كل حيوان
يمكن ان يتحرك ولا شيء مما يتحرك بساكن انتج بالضرورة ايضا ضروريا وكان الفيلسوف
يوجب اما ممكنا واما مطلقا واما ممكنا ومطلقا معا لان الممكن والمطلق قد يصدقان
معا كقولنا انسان متحرك وكل انسان يمكن ان يتحرك . الشكل الثاني في
المنعكس لا قياس فيه من ممكنتين البتة لانه قد يمكن ان يكون طرفان
مختلفين كالانسان والفرس ويمكن فيهما شيء واحد يوجب فيهما جميعا او يسلب او يوجب
في هذا ويسلب في ذلك وقد يمكن ان يكون طرفان متلازمان كذلك كالانسان
والناطق والضاحك او الانسان والحيوان فاذن يجوز ان يكون بحيث يجب ايجاب
من الطرفين او يجب سلب من الطرفين اختلاط الممكن والمطلق في الشكل
الثاني قول الفيلسوف وهو ان السالبة من المقدمتين ان كانت
مطلقة كان قياس لجواز العكس الا ان يكون جزئية فان كانت المطلقة موجبة لم يكن قياس
لان الممكنة السالبة لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية وليس ايضا بالخلف وبين ان
الشيخ على مذهبه يكون ضرورية وممكنة معا لاجل السالبة فلنفصل هذه الجملة ولنبدا
ببيان ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس قال انه اذا امكن ان لا يكون ولا شيء من ب
ا فليس يجب ان لا يكون شيء من ا ب على سبيل الامكان لانه يجب حينئذ ان يكون
كل ا ب لان الممكن الحقيقي ينعكس من السلب الى الايجاب وهذا ليس مما يجب
لانه لا يمكن ان يكون اعم منه وجودا من ب موجودة في اشياء اخرى مثل الضاحك يمكن سلبه
عن كل انسان وهو موجود في اشياء يجب سلب الانسان عنها ضرورة كاللج والعشب
والسلب الضروري غير السلب الممكن ولم يرد على هذا البيان وهذا يمنع عكسه سالبا
كليا ممكنا حقيقيا ولا يمنع عكسه سالبا كليا ممكنا بالمعنى الاعم وانما حق بيان ذلك
فنقول يمكن ان يكون ا من خواص ب التي لا تلزم وقد تعرض في كل وقت كالضحك
بالفعل للانسان فيصح ان نقول يمكن ان لا يكون شيء من ب ا ولكن كل ا ب بالضرورة
ثم قال الفيلسوف وليس بين بالخلف ايضا عكسه لانه لقائل ان يقول انه اذا امكن قولنا
يمكن ان لا يكون شيء من ا ب حقا فبعض ا ب بالضرورة فبعض ب ا بالضرورة هذا

هذا خلف قال وذلك لان قولنا يمكن ان لا يكون شي من آ ب لا يلزم كذبه لا محالة ان
صدق بعض آ ب بل اذا كان بعض آ ب بالضرورة ليس ب صدق انه يمكن ان لا يكون
شي من آ ب والا لصدق يمكن ان يكون كل آ ب فهذا ما قاله في بيان ان السالبة
الكلية الممكنة لا تنعكس . ونحن نقول لا نحتاج ايضا هذا الخلف من وجه آخر وذلك
لان الجزئية الضرورية لا يجب ان تنعكس ضرورية حقيقية بل قد تنعكس ممكنة
ومطلقة وانما يحصل ما ذكره فليصح المطلقة سالبة كلية كبرى فبين انها تنعكس
الى الاول وينتج النتيجة التي ذكرناها في الاول . واما ان وضعنا هذه السالبة
صغرى وعكسناها انتج انه يمكن ان لا يكون شي من الاكبر موصوفا بالاصغر
والسالبة الكلية الممكنة لا تنعكس فليت جعل هذا الضرب منتجا للنتيجة المطلوبة
او عسى ان هذه النتيجة تكون ضرورية دائما على ما توهمه بعض المفسرين وذلك
بعد من ظاهر مذهبه واما اذا كانت السالبة جزئية مطلقة فاقول يجب على اصوله
بالافتراض انتاج السالبة لو كانت كلية وذلك بين واما ان كانت موجبة فقد بين
حدود ذاتها لا ينتج وتلك الحدود ظاهرة ولنبه ان يكون الحق انه لا قياس من ممكنة
ومطلقة في الشكل الثاني فليتأمل لا قياس من مطلقتين البتة في الشكل الثاني
كما لا قياس عن ممكنتين وهذا امر قد فرغنا عنه في اختلاط الممكن والضروري
في الشكل الثاني هو كما لاختلاط الاول لا فرق بين شرائطهما
البتة في القياسية وعدم القياسية وانما تخالف فيما خالف في الشكل الاول ان الناتج
يكون مطلقة وممكنة وكان في اختلاط الممكن والمطلق ضرورية وممكنة . واما القول
المحقق فان النتيجة ضرورية دائما ولو من موجبتين وعلى حسب ما بيناه في المطلق
والضرورية في الممكنتين في الشكل الثالث اذا كانت احدى المقدمتين
كلية انتج وان كانت الصغرى سالبة ممكنة لانها ترجع الى الموجبة والناتج كلها ممكنة
حقيقية . واما على رأينا فيجب ان نحتاج فيه الى عكس لانه يجب العكس ان يكون
ممكنة حقيقية لان الموجبة الممكنة الحقيقية لا يجب ان يكون عكسها ممكنا حقيقيا
فانك تقول كل انسان يمكن ان يكتب ثم كل انسان كاتب بالضرورة ولكن بين ذلك
بالافتراض في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث
قال الفيلسوف اذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة لا محالة لانه يمكنك ان تجعل المطلقة

41

صغرى فينتج ممكنة وعكسها يمكن ان ينتج الى عكس النتيجة فان كانت ثالثة كلية وهي
المطلقة فالنتيجة ضرورية وممكنة حقيقية على ما مضى او كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة حقيقية
وكذلك لان هذه السالبة تصير كبرى الاول فان كانت السالبة جزئية يبين بالخلف
انتاج الممكنة سواء كانت مطلقة او ممكنة واقول ان بالافتراض يبين ان السالبة الجزئية
حكمها حكم السالبة الكلية . واما الحق في هذا فهو ان الناتج لهما ممكنة ومطلقة
اما ما يبين بعكس واحد فلا شك فيه على اصولنا واما ما يحتاج الى عكسين فبالافتراض
في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث
لا فرق بين الاختلاطين الا انه حيث ينتج هناك عند الفيلسوف ضرورية وممكنة
معا فينتج هاهنا مطلقة وممكنة معا . واما الرأي الحق المحرر في هذا فهو ان النتيجة
تابعة للكبرى وان الكبرى تصير كبرى الاول اما بعكس واما بافتراض وان النتيجة
تعكس مرة اخرى لا تنعكس الا ممكنة بالمعنى الاعم فلا تعرف منها حال الامكان
الحقيقي او الضرورة بل يتوقف الى بيان آخر هو بالافتراض وقد قلنا انه اذا كانت
الكبرى في الاول ضرورية فالنتيجة ضرورية لا محالة ٥
في القياسات الشرطية ∴
وقد يلزمنا ان نعرف انه كما ان القضايا الحملية مطلوبة وكذلك القضايا الشرطية
مطلوبة وفي الكتب الرياضية مطالب شتى كلها شرطية منها منفصلة ومنها
متصلة وخصوصا في كتاب اوقليدس ومن انكر هذا فقد جحد ان الشرطيات
كلها ثابتة باثباتها ولا كل حملية وهي في قوة شرطية ما كما انا قد اشرنا انه عند
الاملاء في الشرطيات فحيث قد ان يكون الحمليات كلها بنفسها بل هذا محال
ان الشرطيات تطلب كما تطلب الحمليات وهذه القياسات التي اعطيناها انما هي
مطلوبات حملية . وانما فان الشرطيات التي في كتب المنطقيين انما تجعل منها قياسات
على مطلوبات حملية ولم تذكر في كتب القياس ما ينتج مطلوبا شرطيا البتة وعسى قد كان
ذكر ذلك في الكتاب الذي عمله الفيلسوف في الشرطيات ولكنه ضائع عن منقول
الى لغتنا او الى لغة السريانيين وكأنه لم يشتهر في زماننا نسخة . ولئن لقائل ان
يقول ان الشرطيات قد يمكن ان ترد الى الحمليات فتغني في بيانها القياسات المنتجة للحمليات
فان هذا القائل يلزمه محالات من ذلك انا كما نعد لمطلوب واحد بعينه قياسات

محلله من اشكال ثلثه لتكون قد احطنا باقسام الصناعه ولم نكن نقتصر على
الشكل الاول فان كان وجه ينتج لنا جميع المطالب بل نستعمل الشكلين الاخرين ولم
يكن ينتج من الشكلين الاخرين على ضرب واحد ينتج مطلوبا ينتج في الشكل الاول بل
كنا نعد جميع الضروب فكيف ضربا الا ان يحتاج في ان نحصر المطالب في رد بعضها
الى بعض لنجعلها قياس واحد لا نطلب ما ينتج المطالب الشرطيه على انها شرطيه
دائما لجعل حمليه ومن ذلك انا قد كان يمكننا ان نرد الموجبات الى السالبات
والسوالب الى موجبات معدوله فيلقى كلها قياسا واحدا وما كنا نفعل لانا
كنا نريد ان ندل على كل قياس لكل مطلوب [illegible] هذا في الشرطيات
ومن ذلك في تعبير العكوس عن وضعه الاول [illegible] عن النظم ومن ذلك
انه هب القياسات الحمليه تكثر فهل حث علينا من جهه ما نحن مشتغلون
ان نعرف ان الشرطيات هل لها قياسات ينتجها وهي شرطيه ام لا ليس من جميع هذا
ان المطالب الشرطيه لها ان يطلب عليها قياساتها وان لا يطلب قياسا فيها
وان لا يطلب قياساتها [illegible] في ذلك حال الوجود المطلق وحال
الضروري وحال الممكن [illegible] وقد فعلنا ذلك وليس فيه شر امتحان فانه يخرج
الى اصولنا المعلومه في الحمليات فلنقل في شان الجهات في الشرطيات فنقول
اما المنفصلات فلا يفرق [illegible] فيها المطلق والضروري والممكن الا ان ما يعاند
فيكون ضروريه التعاند فان [illegible] ان يجعل عنادها [illegible] فاصله
مهمله جزئيه ولا مطلقه على ما بيناه واما المتصلات فقد يمكن فيها من الوجوه
كلها فانك اذا قلت كلما كان ا ب فجـ د امكن ان يكون كل وقت يكون فيه ا ب
فانه يكون جـ د ولا يكون يجمع ذلك الوقت بل في جزء من ذلك الوقت
فيكون هذا مطلقا ويمكن ان يكون ما دام ذلك الا ب فكذلك فيكون
ذلك ضروريا . واعلم ان عكوس المتصلات كعكوس الحمليات في تعدد الاقترانات
المنتجه للشرطيات واقترانات ان كانت من شرطيات وحمليات
ينتج حمليات لا يخلو اما ان يقع الاقتران من متصلين او يقع من منفصلين او
يقع من حملي ومتصل والشركه في المقدم او يقع من حملي ومتصل والشركه في التالي
او يقع من حملي ومنفصل او يقع من متصل ومنفصل في الاقتران الكائن بين

42 المتصلات وتاليهما منفصلات هذه اما ان يكون الشركه فيها في جزء تام اعني
مقدما او تاليا او في جزء غير تام اعني جزءا من مقدم او جزءا من تال ولنوجه الكلام في هذا القسم
الاخير فان [illegible] وكل الاقتران الكائن من متصل وحملي [illegible] واما
اذا كان الاقتران في جزء تام اعني مقدما او تاليا فقد يكون المقدم في احدهما
تاليا في الاخر ويكون على هيئه الشكل الاول في الحمليات [illegible] في القياسه
تلك الشرطيه بعينها واساسه [illegible] ويكون الشركه فيهما في
التالي فقط فيكون كالشكل الثاني في الحمليات واحواله كاحواله وقد يكون
الشركه بينهما في المقدم فقط فيكون كالشكل الثالث في الحمليات واحواله كاحواله
وعدد الضروب بعدد ما في الحمليات ونتائج الجماعه شرطيات متصله جزئيه
وكليه وموجبه وسالبه في الاقتران الكائن بين متصلات وتاليها
منفصلات لا اقتران بين المتصلات في جزء تام البته ولكن قد يكون بل
الاقتران فيها انما يكون في جزء غير تام فلا يحتمل الا ان يكون الصغرى موجبه كانت
جزئيه او كليه ويكون المحمول او التالي في احد اجزائه موضوعا او مقدما للانفصال
له في المقدمه الكبرى وليجب ان يكون ذلك الجزء من اجزائه موجبا في الصغرى
ويكون الكبرى في نفسه كليه [illegible] والحدود
اجزاء الانفصال في الحد الاصغر مثاله هذا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون فردا وامان يكون كل زوج زوج الزوج او زوج الفرد او زوج
الزوج والفرد ينتج اما ان يكون هذا العدد زوج الزوج او زوج الفرد او زوج
الزوج والفرد او يكون فردا ويكون الاقتران المنتج في هذا بحسب اعتبار النتيجه
المنفصله في نفسها [illegible] وعلى قياس الكائن في [illegible] واما
باعتبار ما يوجبه الكبرى مع الصغرى [illegible] الضروب [illegible] لان
الكبرى اما ان يكون سالبه واجزاؤها سالبه او سالبه واجزاؤها موجبه
او سالبه [illegible] اجزائها سالب او موجبه على [illegible] الاقسام [illegible]
اقسام [illegible] في قسمين فيكون اثنى عشر ولكن اذا كانت الكبرى منفصله
سالبه كان النتيجه يكون منفصله سالبه اجزاؤها كما كانت والحد المشترك فيه
[illegible] منفصله سالبه يكون [illegible] النتيجه الحمليه مثاله اما

ان يكون ت واما ان يكون ح وليس الشيء ح اما د واما ه وآ اما ان يكون ت واما ان
يكون اما د واما ه فلا يكثر عدد اضرابها بسبب اضراب الكبرى واما ان كانت الكبرى
موجبة فلك ان تتبع هذا وتجعل المنفصلة جزءا واجزاء النتيجة المنفصلة ولك ان
تكثر عدد اضراب النتيجة بسبب الكبرى على ما مثلنا في الزوج والفرد **في الاقتران**
الكائن من حملي ومتصل من جهة التالي جملة هذا الاقتران ان يكون
حملي مع تالي المتصل اذا كان تاليه حمليا اقترانا على هيئة احدى الاقترانات الحملية
المذكورة ويكون النتيجة التي تحدث عنهما لو كانا وحدهما تاليا للمقدم من ذلك الشرطي
فيحدث من ذلك شرطي متصل هو النتيجة وهذه القياسات قريبة من الشأن انها
منتجة ولكنا لا نطول كتابنا هذا بذلك ولكن يجب ان تعلم ان السوالب المتصلة كيف يرجع
الى موجباتها ... فالذي هو اولى بالتقديم من هذا ما كان تالي
الشرطي فيه في مكان الصغرى والحملي في مكان الكبرى فيجمع نصير الشرطي صغرى
والحملية كبرى ويكون اشكاله ثلثة على قدر الثالثات الحملية المعلومة وقد كان ثلاثة قياسات
اذا جعلت الحملية كالصغرى فلنعد اولا الاشكال الثلثة والحملية فيها كبرى :. والشكل
الاول نسبة التالي الى الحملي فيه نسبة الشكل الاول في الحمليات شريطة ان كانت
المتصلة موجبة ان يكون التالي موجبا والحملي كليا وان كانت المتصلة سالبة لم يصلح ان
يكون التالي موجبا وصلح جزئيا والحملي يكون كليا لا محالة ويجوز ان يكون التالي والحملي كلاهما
سالبين :. الضرب الاول من ذلك كلما كان آ ت فكل ح د وكل د ه فكلما كان
آ ت فكل ح ه :. الضرب الثاني كلما كان آ ت فكل ح د ولا شيء من د ه فكلما كان
آ ت فلا شيء من ح ه :. الضرب الثالث كلما كان آ ت فبعض ح د وكل د ه فكلما كان
آ ت فبعض ح ه :. الضرب الرابع كلما كان آ ت فبعض ح د ولا شيء من د ه فكلما كان
آ ت فليس كل ح ه :. والضرب الخامس والسادس والسابع والثامن مثل هذه والشرطية
جزئية موجبة :. والضرب التاسع ليس البتة اذا كان آ ت فلا شيء من ح د وكل د ه
فليس البتة اذا كان آ ت فلا شيء من ح ه :. والضرب العاشر ليس البتة اذا كان آ ت
فلا شيء من ح د ولا شيء من د ه فليس البتة اذا كان آ ت وكل ح ه :. والضرب الحادي
عشر ليس البتة اذا كان آ ت ولا كل ح د وكل د ه فليس البتة اذا كان آ ت فلا كل ح ه
والضرب الثاني عشر ليس البتة اذا كان آ ت فلا كل ح د ولا شيء من د ه فليس البتة

اذا كان آ ت فبعض ح ه :. والضرب الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس
عشر مثل هذه ولكن المتصلة جزئية فهذا هو الشكل الاول :. واما الشكل الثاني فقد
الشرط في انتاجها ان الكبرى المتصلة موجبة مثل ما في الحمليات واما اذا كانت سالبة
فان يصدق التالي والحملي في الكل فالضرب الاول منه كلما كان آ ت فكل ح د ولا شيء من ه
د فكلما كان آ ت فلا شيء من ح ه :. والضرب الثاني منه كلما كان آ ت فلا شيء من ح د وكل
ه د فكلما كان آ ت فلا شيء من ح ه :. الضرب الثالث منه كلما كان آ ت فبعض ح د
ولا شيء من ه د فكلما كان آ ت فليس بعض ح ه :. الضرب الرابع منه كلما كان آ ت
فليس كل ح د وكل ه د فكلما كان آ ت فليس كل ح ه :. والضرب الخامس والسادس
والسابع والثامن مثل هذه لكن المتصلة جزئية والنتائج جزئية :. والضرب التاسع منه
ليس البتة اذا كان آ ت فلا شيء من ح د ولا شيء من ه د فليس البتة اذا كان آ ت فكل ح ه
الضرب العاشر ليس البتة اذا كان آ ت فكل ح د وكل ه د فليس البتة اذا كان
آ ت فكل ح ه :. الضرب الحادي عشر ليس البتة اذا كان آ ت فليس كل ح د ولا شيء
من ه د فليس البتة اذا كان آ ت فبعض ح ه :. الضرب الثاني عشر ليس البتة اذا كان
آ ت فبعض ح د وكل ه د فليس البتة اذا كان آ ت فبعض ح ه والباقي ستة عشر
فيكون امثال هذه الضروب لكن المتصلة جزئية م **الشكل الثالث**
اما ان كانت المتصلة موجبة فحال تالي النتيجة كما في الحمليات ويكون جزئية لا محالة ان يكون
التالي موجبا فان كانت المتصلة سالبة وجب ان يكون التالي سالبا وكان تالي النتيجة
كليا :. فالضرب الاول كلما كان آ ت فكل ح د وكل ح ه فكلما كان آ ت فبعض د ه :.
الثاني كلما كان آ ت فكل ح د ولا شيء من ح ه فكلما كان آ ت فليس كل د ه :. الثالث
كلما كان آ ت فبعض ح د وكل ح ه وكلما كان آ ت فبعض د ه :. الرابع كلما كان آ ت فكل
ح د وبعض ح ه فكلما كان آ ت فبعض د ه :. الخامس كلما كان آ ت فبعض ح د ولا
شيء من ح ه فكلما كان آ ت فليس كل د ه :. السادس كلما كان آ ت فكل ح د وليس كل
ح ه فكلما كان آ ت فليس كل د ه . وستة ضروب اخرى والمتصلة جزئية :. والضرب
الثالث عشر ليس البتة اذا كان آ ت فلا شيء من ح د وكل ح ه فليس البتة اذا كان آ ت
فلا شيء من د ه :. والضرب الرابع عشر ليس البتة اذا كان آ ت فلا شيء من ح د ولا
شيء من ح ه فليس البتة اذا كان آ ت فكل د ه :. والضرب الخامس عشر ليس البتة

اذا كان آ ب فلا كل ح د وكل ح ه فليس البتة اذا كان آ ب فلا شي من د ه .: والضرب
السادس عشر ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ح د ولا شي من ح ه فليس البتة اذا كان آ ب
وكل د ه .: الضرب السابع عشر ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ح د فليس البتة اذا
كان آ ب فلا شي من د ه .: والضرب الثامن عشر ليس البتة اذا كان آ ب فلا شي من
ح د ولا كل د ه فليس البتة اذا كان آ ب وكل د ه . وستة ضروب اخرى مثل هذه
والمتصلة جزئية فذلك اربعة وعشرون ضربا .. واما اذا كانت الحملية وجعلت مكان
الصغرى كان ايضا اشكالا ثلثة اما ان كان المتصل موجبا فيجب ان يكون حال الحملية
مع التالي على احد الشرائط التي في الحمليات فينتج شرطيا تاليه نتيجة التالي والحملية لو كانا
حمليين واما ان كان سالبا فيجب ان يكون بالعكس حريا .: الضرب الاول كل د ه وكلما
كان آ ب فكل ح د وكلما كان آ ب فكل د ه .: الثالث بعض د ه وكلما كان
آ ب فكل ه د .: الرابع بعض د ه كلما كان آ ب فلا شي من ه د وضروب اربعة يكون
الشرطية فيها جزئية وساير الشرائط بحالها .: والضرب التاسع كل د ه وليس البتة
اذا كان آ ب فلا كل ه د فليس البتة اذا كان آ ب فلا كل د ه .: العاشر كل د ه
وليس البتة اذا كان آ ب فبعض ه د فليس البتة اذا كان آ ب فبعض د ه والبواقي
اربعة ضروب والمتصلة سالبة جزئية .: الضرب الحادي عشر بعض د ه ليس البتة
اذا كان آ ب فلا كل ه د ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شي من ه د .: والضرب
الثاني عشر بعض د ه ليس البتة اذا كان آ ب فبعض ه د ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شي
من د ه

السكل الثاني

اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما
كان في الحمليات وان كان سالبا فيجب ان يكون التالي جزئيا موافقا للحملية في الكيفية كل
د ه وكلما كان آ ب فلا شي من ه د ليس اذا كان آ ب فلا شي من د ه وكلما كان آ ب فكل د ه بعض د ه وكلما
كان آ ب فلا شي من ه د ليس بعض د ه وكلما كان آ ب فكل د ه واربع اخرى والمتصلة
موجبة جزئية والتاسع كل د ه وليس البتة اذا كان آ ب فبعض د ه فليس البتة اذا
كان آ ب فبعض د ه .: والعاشر لا شي من د ه وليس البتة اذا كان آ ب فلا كل د ه
والحادي عشر بعض د ه وليس البتة اذا كان آ ب فبعض د ه .: والثاني عشر ليس بعض
د ه وليس البتة اذا كان آ ب فليس كل د ه واربع اخرى والمتصلة جزئية موجبة

السكل الثالث

لا تعاد في شرائطها ما في الحمليات الا انه يجوز

ان كانت المتصلة سالبة ان يكون التالي والحملية كليتين كل د ه وكلما كان آ ب فكل
د ه وكلما كان آ ب فبعض د ه كل د ه وكلما كان آ ب فلا شي من د ه وبعض د ه فكلما
كان آ ب وكل ح د كل د ه وكلما كان آ ب فبعض د ه وبعض د ه فكلما كان آ ب
فلا شي من د ه .: كل د ه وكلما كان آ ب فلا كل د ه وستة اخرى والمتصلة جزئية كل
د ه وليس البتة اذا كان آ ب فلا كل د ه .: كل د ه وليس البتة اذا كان آ ب فبعض
د ه .: بعض د ه وليس البتة اذا كان آ ب فلا كل د ه .: كل د ه وليس البتة اذا
كان آ ب فلا كل د ه .: بعض د ه وليس البتة اذا كان آ ب فبعض د ه وليس البتة
اذا كان آ ب وكل د ه وستة اخر والمتصلة جزئية فهذه عدد الاشكال التي تقع
من مشاركة الحملي الشرطي في تاليه .: وقد يمكن مثل هذه الاقترانات بعينها اذا كان
تالي الشرطي منفصلا وبدل الحملي منفصل بشاركه تالي المتصل ويكون الاحكام هذه
الاحكام باعيانها .:

في الاقتران الكاين من حملي ومتصل والشركة في المقدم

لكن لا يكون الحملي الا الصغرى

هذه القياسات اقل استعمالا في
العلوم وابعد عن ان يعلم بالنظر الغريزي انها منتجة ولكنها على كل حال قياسات منتجات
وليس يجب ان نأخذها بالعكس والخلف وسنبين في ذلك قياسات مضى وتعدّ ضروبها
عدًّا ولا نشتغل بذلك فان لها نسبة المختصرات والاولى بالمختصرات ان لا تطول
حصوما بما السرف فيه كثير غنائه .: واعلم انا ان نسمي الشكل الاول من هذه القياسات
ما كان الشركة فيه بين الحملي والمقدم في موضوعهما .: والشكل الثاني ما كان الشركة
في شيء هو موضوع المقدم محمول الحملي .: والثالث ما كان الشركة في محمولهما ولم نجد في وضع
القسم الذي الشركة فيه في موضع الحملي ومحمول المقدم فانه وان كان قد يجوز ان يكون
هذا قسما .: واعلم انه لا بد في جميعها من ان يكون الحملية موجبة وان الحملية يكون صغرى
وانه يمكن ان يكون بدل الحملية منفصلة ان كان المقدم منفصلا ويكون الشركة في جزء تام

السكل الاول

خاصيته في الانتاج انه ينتج جميع المطالب المتصلة ويكون
النتيجة كلية كلي المقدم لا محالة ان كان المتصل كما شئنا كان كلي المقدم او جزئيه .: واما اذا كانت
الشرطية جزئية كانت النتيجة جزئية ومقدمها في الكلية والجزئية كمقدم الشرطية لكنه ينتج اذا كان
المقدم كليا ان يكون مقدم النتيجة جزئيا .: واما في السلب والايجاب فالنتيجة كالشرطية
دائما ومقدمها كمقدمة في هذا الشكل وغيره .: الضرب الاول من كلية موجبة
حملية وكلية موجبة شرطية ينتج كلية موجبة شرطية كلية المقدم مثاله كل ح ب وكلما كان

ج د او بعض ج د فه ز ينتج فكلما كان كل ب د فه ز او نقول وكلما كان لا شيء من
ج د لا كل ج ز فه ز ينتج فكلما كان لا شيء من ب د فه ز :: الضرب الثاني شرطيتها
سالبة كلية ينتج سالبة كلية متصلة كلية المقدم مثاله كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ج د
او بعض ج د فه ز ينتج فليس البتة اذا كان كل ب د فه ز :: الضرب الثالث متصلتها
جزئية موجبة ينتج جزئية موجبة والمقدم هو ما سمى من الحملي والمقدم بعد حذف المشترك
بعد ان يكون سوره كليا ويكون كالمقدم في الكلية والجزئية والسلب والايجاب والضرب
الرابع حملية جزئية موجبة ينتج جزئية سالبة على حكم الثالث **الشكل الثاني**
خاصيته في الانتاج انه ينتج دائما جزئية كلية المقدم ولا ينتج اذا كان مقدم الشرطي جزئيا
ويكون ضروبه اربعة :: الضرب الاول كل ج ب واذا كان كل ب د فه ز
ينتج قد يكون اذا كان كل ج د فه ز :: او نقول كل ج ب واذا كان لا شيء من ب د
فه ز ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج د فه ز :: الضرب الثاني ومتصلته سالبة
كلية ينتج سالبة جزئية والحال في سلب مقدمه وايجابه ما قلنا :: الضرب الثالث ومتصلته
موجبة جزئية :: والضرب الرابع ومتصلته سالبة جزئية ويكون فيها مقدم النتيجة
في كميته كمية مقدم الكبرى **الشكل الثالث** خاصيته
في الانتاج انه ينتج دائما جزئية ولا ينتج الا ان يكون المقدم في الشرطي كليا سالبا وانت
تعلم ضروبه الاربعة **في الاقتران الواقع من منفصل وحملي**
واحد :: انما يكون هذا اذا كانت الحملية هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها
موضوع في الانفصال كلية ويكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول ويكون
مالفها اربعة وينتج المطالب الاربعة المتصلة وينتج النتيجة الكبرى في الكمية والصغرى
في الكم :: والضرب الاول كل ا ب ودائما كل ب اما ج واما د ينتج كل ا اما ج واما
د :: الضرب الثاني كل ا ب وليس البتة ب اما ج واما د :: الضرب الثالث بعض ا ب
ودائما كل ب الضرب الرابع بعض ا ب وليس البتة اما :: **في الاقتران الواقع**
من منفصل وحمليات ونتيجة حمليات ها هنا يكون المنفصل صغرى والحمليات
كبرى ويكون حمليات بعدد اجزاء الانفصال ويكون بين مشترك لكل حملي مع كل جزء
ويكون جميع اجزاء المنفصل مشتركة في شيء وجميع الحمليات مشتركة في شيء وجميع اجزاء
الانفصال اما على شكل الشكل الاول وهذا نسميه الاستقراء التام كقولنا ان
كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان وكل

نبات وكل جماد جسم ويجب ان يكون المنفصل واجزاؤها موجبة والحمليات كليات
فيعلم ان قياسها تمنعه لا محالة واما على شكل الشكل الثاني والشرط من اجزائه واجزاء
الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتي الشكل الثاني ونعلم ايضا ان قياسه تمنعه
ولا يكون على صورة الشكل الثالث **في الاقتران الواقع بين متصل ومنفصل**
في جزء تام :: ينبغي ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وما
لم يكن المتصلة تاليه لم يجز ان يكون المنفصلة جزئيته واجزاؤها لا محالة كلية وما لم يكن
كلتيهما لم تكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال انه ينتج متصلة ويجوز ان يقال انه ينتج منفصلة
اما ان جعلت النتيجة متصلة فان تجعل نقيض الجزء المشترك فيه من المنفصل تاليا للمقدم
والمنفصل :: مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار
موجودا او الليل موجودا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود واما ان
جعلت النتيجة منفصلة وهو الاولى جعلت منفصلة من نقيض مقدم المتصل ومن
الجزء المشترك فيها من المنفصل فنقول فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان لا
يكون الليل موجودا :: واما اذا كان في المقدمات سالبة ينتج سالبة منفصلة من
الجزئين كما قلنا او متصلة موجبة وانت تعلم ان قياسات هذا الاقتران ستة
فاستخرجها بنفسك **في الاقتران الواقع بين متصل ومنفصل في جزء**
غير تام :: هذا الانتاج انما الا ان يكون محمول التالي او تالية ان كان متصلا
موضوعا او مقدما في اجزاء الانفصال والتالي كلي موجب ينتج الانفصال على
البتة من التالي ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا
فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج ان كان هذا الشيء كثيرا فهو
اما زوج واما فرد ويكون ضروبه بعينه لان الانفصال قد يكون كليا وقد يكون
جزئيا والمتصل ايضا فاعرفها بالاربع **في القياس الاستثنائي**
القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما لا محالة شرطية ذات مقدم وتال
والثاني يجوز ان يكون حملية او شرطية ولكنها بالجملة وضع احد جزئي الشرطية او نقيضها
فاذا وضع لزم منه وضع او رفع الجزء الثاني وهذه التي توضع تسمى المستثناة فان كان
جزء الشرطي حمليا فهي حملية وان كان جزء الشرطي شرطيا فهي شرطية والذي اذا وضعت
المستثناة لزم فهو النتيجة وقد يكون حملية اذا كان جزء الشرطي الذي لم يستثن منه حمليا
وشرطية ان كان جزء الشرطي الذي لم يستثن منه شرطيا والمستثناة هي التي يلزمها النتيجة

والشرطية هي التي تدل على حال التلازم والتعاند وكان موضعها في القياس الاستثنائي
سبيلها الموضع اللائق من الاقتراني **في القياس الاستثنائي والشرطية**
متصلة اما اذا كانت المستثناة من المقدم فيجب ان يستثنى
عينه لا نقيضه حتى ينتج مثاله ان كان زيد يمشي فهو يحرك رجليه فان قلت لكن زيد
يمشي انتج فهو اذن يحرك رجليه وان قلت لكن زيد ليس يمشي لم يلزم انه يحرك او لا يحرك
رجليه. واما ان كان المستثناة من التالي فيجب ان يستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم
والا لم ينتج فانك ان قلت لكن زيد ليس يحرك رجليه انتج ان زيدا ليس يمشي واذا استثنيت
فقلت لكن زيد يحرك رجليه لم يلزم شيء وقد ظن قوم ان لزوم التالي للمقدم في المتصل
اذا كان على سبيل الامكان كان حكم الاستثناء بالعكس وكان استثناء النقيض من المقدم
ينتج نقيض التالي واستثناء عين التالي ينتج عين المقدم وانساقوا الى هذا القول بسبب
ظنوا ان الفيلسوف ذكره في كتاب القياس على هذه الصورة ثم ان جالينوس طعن عليه
وراموا ان ينصروا رأي الفيلسوف وقالوا ان الشرطية اذا كانت ممكنة الاتصال
كان الاستثناء بالعكس واوردوا في تصحيح ذلك امثلة مثل قول بعضهم انه ان كان
هذا المشار حيوانا فيمكن ان يكون انسانا لكنه ليس حيوانا فليس اذن انسانا لكنه
انسان فهو حيوان. وقول بعضهم ان كان فلان في البحر فيمكن ان يغرق لكنه غرق
فهو اذن في البحر لكنه ليس في البحر فليس اذن يغرق ونعني بالبحر كل ماء عميق ونحن
نقول اما اولا فان الفيلسوف لم يبين هناك انه بل اورد دعويين ممكنتين
متباينتين كلاهما ممكنان وليس ولا واحد منهما استثناء عين الآخر اما ثانيا فنقول
ان الممكنة الاتصال لا تنتج وانما اغتر هؤلاء بالمواد والامثلة ونحن نورد ايضا
بازائها موادا ليس بها انتاج لا ينتج مثاله ان كان زيد في السوق فيمكن ان يكون قاعدا
لكنه ليس في السوق فلا ينتج لكنه قاعد لا ينتج لكنه في السوق لا ينتج لكنه ليس بقاعد
لا ينتج اللهم الا ان يوجد الامكان لاحقه بل جزءا من التالي ويوجد في الاشياء كان
من التالي وفي التحقيق كان الاستثناء من المقدم واما السبب في هذا فلانه ليس اذا
امكن في عند وجود شيء تعلق وجود احدهما بالآخر بوجه حتى يلزم من رفع او وضع احدهما
شيء بل يمكن ان يكونا في الامكان. واما الامثلة التي اوردوها فقد اوردوا امورا
بعضها اعم من بعض وحسبا اوكالحسن لي والامكان ايضا الذي وضعوه ليس امكانا
حقيقيا بل امكانا عاما على ما عرفناه ولم يكن في ذكر هذا الفصل فائدة الا تنبيه لعاري

محصورة بهذا على ان لا يغتر بامثال ذلك. **في القياس الاستثنائي في**
الشرطية المنفصلة اما ان كانت ذات جزئين موجبة فانها ان استثنى عينه انتج نقيض
التالي وان استثنى نقيضه انتج عين التالي. مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد
لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو
زوج. واما ان كان احد الجزئين او كلاهما سالبا فيه الاستثناء النقيض ينتج عين التالي
هو قولك اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون هذا الشخص نباتا لكنه ليس
بحيوان لا ينتج لكنه ليس نباتا لا ينتج. لكنه حيوان ينتج فليس نبات لكنه نبات ينتج فليس بحيوان
او قولك اما ان يكون زيد في الماء واما ان لا يغرق لكنه في الماء لا يلزم شيء لكنه
لا يغرق لا يلزم. لكنه ليس في الماء ينتج لكنه يغرق. واما ان كانت ذات اجزاء متناهية
فانها ان استثنى عينه انتج نقيض البواقي او منفصلة سالبة من البواقي وان استثنى
نقيضه انتج من البواقي منفصلة حالها موجبة مثاله ان كل عدد فهو اما زوج الزوج
واما زوج الفرد او زوج الزوج والفرد او فرد اول او فرد مركب. فان قلت لكنه
زوج الزوج انتج فليس اما كذا واما كذا واما فليس كذا ولا كذا. وان قلت لكنه
ليس بزوج الزوج انتج اما زوج كذا واما زوج كذا واما فرد كذا واما فرد كذا الى ان
يبقى جزآن فيكون على حكم ما قلناه. واما ان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها
لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض
هو ما يوضع فوضعه ليس من القياس على انه نتيجة وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير
حاصل عند الوهم والتصور لكن ربما وجدت قياسات استثنائية يظن انها خارجة عن جملة
ما عددناه او لا يكون ويكون السبب في ذلك ان الشرطية تكون احدى المحرفات التي
ذكرناها في القضايا الشرطية وذكرنا انها كيف ترجع بالقوة الى المتصلات والمنفصلات
فاذا اورد عليك شيء من الاستثناءات خلاف ما علمت فاعمل في رده الى المتصلات
او المنفصلات فيكون الاستثناء والنتيجة على ما علمت. **قول الفيلسوف في ان القياس**
الاستثنائي يتم بالحملي والخلف يتم ايضا بالحملي
قال الفيلسوف الاستثنائي ان كان معلوم الشرطي بنفسه ومعلوم الحملي بنفسه لا بدلالة
على ان المستثنى حملي فان القياس لا يفيد شيئا لانه ان كان الشرطي بينا كان الحملي بينا فلازمه
شيء من غير حاجة الى ان يقاس. وان كان الحملي بينا والشرطي غير بين لم يفد القياس فاذن
القسم الباقي ان يكون الشرطي بينا والحملي غير بين ويحتاج الى بيان واحد يفضي الى قياس حملي

فاذن مرجع القياس الشرطي الى الحملي وبه تم القياس الخلف الذي سيذكر بعد فهو
مؤلف من قياسين حملي واستثنائي كما ستعرفه من بعد فيكون فهو انما تم من الحملي من حيث احدهما
لا اخر جزء حملي والثاني ان شرطه تم بالحملي

في انه ان كل قياس بسيط فانما يتم بمقدمتين

من البين ان المطلوب انما يعلم بعد ما هو مجهول بشيء غيره ولهذا يجب
ان يكون له نسبة ما ضرورة الى المطلوب ويكون لاجل تلك النسبة يقع في الذهن
المطلوب حتى اذا احضر هو مع المطلوب في الذهن واحضرت النسبة حصل منه العلم
بالمطلوب فاما ان يكون تلك النسبة الى المطلوب بكليته فيكون يلزم عن وضعه
او رفعه المطلوب فيكون حينئذ انما اوجب في الذهن بان وضعت تلك النسبة
اليه بكليته فهذا بالضرورة قياس استثنائي لانه اقترض لازم وملزوم ودال له
على النسبة بينهما فالدال على النسبة هو الشرطية والملزوم هو المستثنى واللازم
هو النتيجة واما ان يكون النسبة الى اجزاء المطلوب فلا يخلو اما ان يكون النسبة
الى جزء في حكم فيحصل بذلك الجزء من اللزوم او الحمل او الوضع او ليست النسبة الا
هو حينئذ لا يكون هذه النسبة داله على وجود النسبة بين اجزاء المطلوب في الكل
على وجود جزء في نفسه او انه تابعه واما ان يكون نسبته نوع فيما بين الاجزاء النسبة
في المطلوب في الكل حينئذ لا يخلو اما ان يكون هذا الداخل شيئا في حكم شيء واحد
او في حكم اشياء مختلفة فان كان في حكم شيء واحد فيجب ان يكون في الاقتراني هو بالقوة
او بالفعل موضوعا للاصغر ومحمولا على الاكبر حتى يكون الحكم عليه مساويا للحكم على
الاصغر ويكون لا اشكال بل الاشكال التي عددناها فان كان في حكم اشياء مختلفة
فاما ان يكون لكل واحد منهما مع كل اجزاء المطلوب نسبة ما موقعه للنسبة المطلوبة
فلا يخلو اما ان يتم وقوع ذلك بواحد من تلك النسب فيكون القياس الواحد تم بواحد
منها واما ان يكون اجتماعها باجتماع نسبتها توجب النسبة بينها لا غير وحينئذ يكون
الجملة كشيء واحد وان كان كثير العدد فيكون في حكم واحد لا في حكم كثير لان الكل الجمع
في معنى نوع تلك النسبة كشيء واحد بدل الذي تم مرجع الى ما قلنا واما ان يكون بعرف
نسبها لواحد منها نسبة الى جزء وللآخر الى جزء آخر فان كان هنالك فيما نسبة الى جزء
والثاني الى المطلوب جزء فلا يخلو اما ان يكون تلك الثانية نسبة او يكون فان
لم يكن لم يحصل من الحدين نسبتهما مجتمعة وان كان للثاني في نسبة ما فلا يخلو اما
ان يكون النسبة تلك الى نسبة توقع او لا توقع فان لم توقع فليس

يقع بعضا

نفع مهما لك نسبة الثانية التي هي بعد مرة دار في وقع تلك الثانية نسبة فيكون اذن القياس
البسيط الاول هو الموقع للنسبة من تلك الثانية لان تلك الثانية ولد الثانية نسبة فيصير
تلك الثانية نسبة فيكون القياس مركبا لا بسيطا بعد ما كان القياس البسيط تم من مقدمتين

في القياسات المركبة

واذا كان الذي يثبت به المطلوب فوق مقدمتين بل مقدمات كثيرة فليس قياسا واحدا
بل قياسات مختلفة بعضها يثبت صغرى القياس القريب من المطلوب وبعضها يثبت كبراه على
نحو ما دللنا عليه فانه يكون المبادئ كلاهما قياسين صرحنا بتصرفها لكن مقدمة
مقدمات وبان فيها استقرا والقاطعي يثبت مقدمه بالاستقرا والاستقراء مقدمات
كثيرة فعلى هذا القياس يكون القياس على مطلوب واحد بعد ما ثبت لا بهما ان يكون
فيه بل نتيجة للمقدمتين الاصليتين للقياس ولهذا على ان ثبت مطلوب واحد بمقدمات
فوق اثنين فانه لا بد في القياس الاقتراني من حكم كلي ومن حكم داخل فيه وهاتان مقدمتان
فان وجد في اثبت من حمله ما فوق اثبت هذا المعنى ولم يكن يحتج اصلا فليس ذلك على
٤ ٣ التاليف كون والصحيح علامة وليس للعلامة علامة لا معنى الكبرى ان لا شيء مما هو علامة
لله علامة وكذلك لله ونت ولله ليس زمان لحاج اليه لانه لا نافع له فليس له وقت
زمان والحد ينبغي ان يوضع مفرده من الحروف واما عند التاليف والقول فقال
كل على ما يجب فيكون الحروف دونا واله وزمانا ولان عند القول يراد عليها
من الحروف ما يتصل به وايضا يجب ان يراعى ما يقال مطلقا فيقال مطلقا كقولنا
الانسان حيوان وما يقال بشرط فيقال بذلك كقولنا عن المتناهي لا يعلم من جهة ما هو
غير متناه وما يقال بسيطا كقولنا الحيوان حساس وما يقال بتركيب كقولنا الانسان
حيوان ناطق دون حطين فربما صدق القول مرسلا ولم يصدق بشرط وربما صدق بشرط
ولم يصدق مرسلا وربما صدق بسيطا وكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب بسيطا
وقد اشير الى هذا في باب ... وفي سوفسطيقا واذا اشتغلت الحد الاوسط
مكررا للاشتراط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر اي ان الحد
الاوسط يجعل له تكرار ثلاث مرات في الصغرى والكبرى ومرة اخرى وبذلك
المرتجب ان يوجد مع الاكبر ويدخل في النتيجة مثاله العدل خير وكل خير يعلم
انه خير فالعدل يعلم انه خير فاذا لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحمل لانه لا معنى
لقولك العدل خير انه خير وكذلك غير الغائب غير موجود وغير موجود متوهم من جهة



انه غير موجود والانسان محسوس وكل محسوس فانه يلف من جهة ما هو محسوس
واذا اردت ان تنتج من هذا حدث الاوسط من هنا هو ذلك الخبر موجود والموجود
معلوم وان اردت لامر شيئا مثل ان الخبر معلوم ما احدث الاوسط لامر مثلا
وذلك الخبر موجود وكل موجود فهو معلوم ما او مثل ان الخبر معلوم من جهة
كذا قلت مثلا ان الخبر موجود ما الذي بالوجود الذي يحقق ذاته وكل موجود فانه
يعلم انه ذلك الموجود اي بالوجود الذي يخصه فالخبر معلوم الوجود الذي يخصه اعني
انه معلوم انه خبر وهذا بالحقيقة هي النتيجة فان كانت النتيجة الاولى ان الخبر يعلم
انه موجود ما قال واذا العلو يبدل لمكان الاسم اسما مكان الاسم قولا ومكان
القول اسما وبدل الحروف المعطاه اخرى للواحد الاسماء مكان الاقوال
في الحاجة انه وان كان في القول حرف يعني عنه فاطرحه ليصير اسما مفردا مثلا
لو كان لا فرق بين قولنا ان المظنون ليس جنسا للموهم وقولنا ان المتوهم ليس مظنونا
فاطرح ذكر الجنس ليصير ذلك المظنون اوان كان امراها ابين وان يحال الفاء حقيقة
الدلالة لكن المقصود لا يتغير بحذا الابين في هذا اذ كانت المسامحة اليسيرة
توجب خللا في المقصود فانه فرق بين قولنا ان اللذة خير وان اللذة هي الخير
اي ولا خير غيرها فان اردت ان تنتج ان اللذة خير وجعلت الحد الاكبر في القياس
خيرا بلا الف ولام وان اردت ان تنتج ان اللذة هي الخير حفظت في حدود القياس الالف
واللام وان امكن ان يغلط ولا يسمى في المقول على الكل ان يحمل معناه
ان كل ما يوجد له ب يوجد له ا وان يقول ما يوجد في كله ليكون لانه يجوز
ان يكون في بعض ذلك الشيء الذي يوجد فيه فيكون ا في ذلك البعض خاصة
او فيه وفي الاخر وان يقول ما يوجد في كله ب يوجد فيه ا يجوز ان لا يوجد ا في كله
دائما الاول وصح موجودا يوجد ما في كل اشياء وصح ا ايضا موجودا
في كل تلك الاشياء فالكلمة في الامرين جميعا وكان كانه يقول ان ا يقال على كل
اسما يقال على كلمات ويعني بكل كل واحد فانه ليس على هذه الجهة فليس يجب
ان يقال على ح وهذه في المقول على الكل وليست المحالات
التي يلزم في هذا الباب لسنا الحروف لانا لسنا نضع هذه الحروف على انها
اسما محصلة مفهومة بل للتعليم ويدل على مناسبة هذه النسبة اي نسبة
على الكل ونسبة فاحذر على المهندس يرسم خطوطا ذوات عرض كيف

لا الحس بل الخطوط الحقيقية للتعليم لان الكلام في هذه الخطوط الموضوعة كذلك
حروفنا تعلمنا هذا واذا اختلطت قياسات في مثل هذه المراتب فانه ردت
الحدود فلا تستعمل بان تحل كله الى شكل واحد بل ربما كان من الاسهل تحليله
بحل كل واحد الا ما يلحق به في القياسات المختلطة بمحمول هو جزء او زمن يجب
ان ينال هل يبطل القول جملة او يبطل جزء منه فانه يكون فيه ابطاله ايضا اجملة
مثلا ان قال لو قال ان الانسان حيوان ناطق مائت فان هذا اما ان يبطل بان يبين انه
ليس حيوانا ناطقا مائتا ما هو ذا بالجملة واما ان يبطل بانه ليس مثلا ناطق فانه
اذا لم يكن حيوانا ناطقا مائتا فان كان قصده ابطال الناطق وحده فاجعل الحد
في القياس ناطقا لا جميع ذلك كله فتصطر علة والمثال الذي في الكتاب
انه اذا جعل مثلا انه جنس بتبسط مشروب واريد ابطال هذا با ابطال المشروب
وحده في المشروب وجعل مثل قولنا ماء البحر ما وماء البحر ليس بمشروب فليس كل
ماء بمشروب فليس اذا الماء جنسا بتبسط مشروبا والقياسات الشرطية فلا تحل كلها الا
القياسات الاقترانية فانه لا تحل الى الشرطية بل القياس المنتج المستثنى وكذلك
الخلف فانه لا يحل كله الى الاقترانيات بل الى المنتج للمحال فالفرق بين القياسات
الشرطية الاخرى وبين الخلف ان الشرطية من مقدمتي القياس الشرطي في كل قياس
يحتاج ان تعد له المخاطب وما لم يوافق في كل واحد منهما لم يمكن استعماله في القياس
فان الخصم ان لم يعلمه وكم تعرف تصدقه او شهرته لم يلزمه من انك لو احببت
ان تستعمل قولك انه لو كان الاضداد نوع واحد فعلمها علم واحد ولكن للاضداد
نوع واحد فاذن لها علم واحد فلم يسلم الخصم هذا الاتصال لم يمكن ان تستمر فيما
ويسلم منه من لانها مختلفة واما الشرطيات التي في الخلف فالاولى انه ان
كان هذا كاذبا فنقيضه حق فهو مما لا يحتاج ان تتواطأ عليه لكن ولا يسلم من
لان الخلف عادة في قياس ولذلك مصرحا بالقوة
لا بالفعل والاخرى انه اذا وضع هذه المسلوكة لزم منها كذا وكذا المحال
وليس يحتاج هذا الى التعريف لان لزوم المحال عنه وهذا النتيجة
عنه مثل قولك فاذا اخذ القطر مساويا للضلع كان الزوج مساويا للفرد
فلا يحتاج الى التعريف والتواطؤ واشار الفيلسوف الى ان غير هذه قياسات شرطية
فعل بها ولا في الخلف كلها لا تحل الى الشرطية الا

الا قرانات لانها اما موضوعة بالطبع وبغير بين واما بينة ظاهرة لا تحتاج الى تبيين
كما في الكل فيكون موضوعه انما لا قياس واذا وجدت المقدمات وكان القياس
في شكل غير كامل الى شكل اخر انما لا يحل مثل رابع الثاني وخامس الثالث وسادسه
الشكل الاول في الانتاج فانه يحل اليه مثل الضرب الثاني منه للشكل الثاني فلا اشاركه
في انتاج لكلي غير الشكل الثاني واما المنتجات للجزئيات من الشكل الاول فيحل الى الحروبات
الشكلين الاخرين السالب الى الشكلين جميعا والموجب الى الثالث ولا يشاركها وما يحل
من الشكل الاول فليس دائما يحفظ الحدود على حالها بل ربما انقلب الاصغر اكبر والاكبر
اصغر ولا سيما من ذلك لا مكان عكس النتيجة واما ما يحل من الاول اليهما فيحفظ الحدود
على حالها والاول يشارك الثالث في ان كل واحد منهما يحل الى الاخر بعكس الصغرى
وحيث يعكس الكبرى في الثالث فقد جعلته اولا صغرى ثم عكسته لانك في ذلك تريد
ان تجعل موضوعه موضوع المطلوب ويشارك الثاني في ان كل واحد منهما يحل
الى الاخر بعكس الكبرى وحيث يعكس الصغرى في الثاني فقد جعلته اولا
كبرى ثم عكسته لانك تريد ان تجعل محموله محمول المطلوب واما الشكل الثاني
والثالث فانما يحل فيما بينهما ضرب واحد من هذا الى ذلك ومن ذلك الى هذا
وذلك هو الذي كبراه سالبة كلية فيهما جميعا ويحل بعكس الصغرى من كل واحد
منهما. قال الفيلسوف وقد يقع شر اغلاط لتشابه * لا التي قولنا ليس هو هذا وقولنا
هو لا هذا واختلافهما في الحقيقة مثال ان يقول قائل ليس هو بابيض او يقول قائل
هو لا ابيض فان احدهما بالحقيقة سالبة والاخرى بالحقيقة موجبة ولكن معدولة
فليس سالبة قولنا هو ابيض قولنا هو لا ابيض ولكن هو ابيض فليقرب ذلك الى الذهن
بمثال فنقول ان نسبة قولنا يمكن ان يمشي الى قولنا هو لا ابيض لان كل واحد من
الموضعين فيه لفظان هناك يمكن ويمشي وها هنا هو وابيض وقد دخل حرف السلب
في الثاني جميعا من اللفظين وترك اللفظ الاول على حاله فلم يعمل فيه ولذلك قولنا يعلم
خيرا ذو علم لا خيرا ويقدر ان يمشي ويقدر ان لا يمشي ثم معلوم ان النقيض ليس هو
هذه بل قولنا ليس يمكن ان يكون ليس يعلم الخير ليس يقدر ان يمشي اما الذهن فلا نقض
فلا شك فيها واما ان ذلك ليس بنقيض فلان يمكن ان يمشي ويمكن ان لا يمشي قد يصدقان
معا وكذلك عالم بالخير وعالم لا بالخير يصدقان معا والنقيضان لا يصدقان

معا فاذن ليس هذه تلك النقيض واحد فلذلك ليس قولنا ليس هو ابيض
وقولنا هو لا ابيض شيئا واحدا وعلى هذا المثال اذا قلت هو لا مساو دللت
على شيء محدود وهو الغير المساوي واما اذا قلت ليس مساويا رفعت المساواة
فقط ولم يجب ان يكون هناك موضوع محصل بل لو كان معدوم الذات صدق
عنه نفي المساواة لانه اما ان يكون مساويا واما ان لا يكون مساويا وليس يجب
ان يكون اما مساويا او يكون شيئا هو غير مساو وبالجملة السلب يصدق على كل
ما يوضع وعلى المعدوم والمعدول يصدق على عدم شيء في موضوع موجود محصل
ومما يقرب الى الفهم ان يجعل بدل هو عودا فنقول عود ابيض وعود لا ابيض
وليس عود ابيض فانه يعلم انه اما ان يكون عود ابيض واما ان لا يكون ابيض وليس
يجب ان يكون اما عودا ابيض واما عودا لا ابيض فربما كان ليس بعود فقولنا
ليس عود ابيض يصدق على ما ليس بعود وقولنا عود لا ابيض لا يصدق الا على
العود وكذلك ليس هو ابيض يصدق على ما ليس هو وقولنا هو لا ابيض لا يصدق
الا على ذلك الهو وهو الموضوع المحصل الذي يشار اليه بهو واذ ليس قولنا
هو لا ابيض ليس سالبة قولنا هو ابيض ولا ايضا سالبة قول اخر لان الحدود هو
ابيض فاذن ليس هذا القول سالبا بل هو موجب وسالبة هذا القول هو قولنا
ليس هو ابيض لا غير وقولنا هو ابيض سالبة تقابلها وهو ليس هو لا ابيض وبينها يناسب
ما فان الموجبة المعدولة تحت السالبة البسيطة ولحصر مساوق لكنا في الصورة
لا نمنع هكذا انك تضع اولا الموجبة المحصلة ولكن علامتها آ فتجب ان توضع
عندها لا محالة ما يلائمها وهي السالبة المعدولة ولكن علامتها د فتضع بازاء كل
نقيضه وتضع ب ت وتضع ×

آ هو ابيض ب ليس هو ابيض
طرفا د ا ب
د ليس هو لا ابيض

× د ج فا و ب على الطول
و ا د و ج على العرض و ا و ج على القطر الاول
و د ب على القطر الثاني فا و ب و د و ج لا يجتمعان الصدق ولا كل ما يقال له ج
يقال له ب فما هو لا ابيض فليس هو ابيض والا فهو ابيض وهذا محال وليس كل ما هو
ب فهو ج لما كنا قلنا ان كل ما هو عود لا ابيض فليس عود ابيض ولا ينعكس حتى
يكون كل ما ليس عود ابيض فهو عود لا ابيض والحكم في طرف آ د ب العكس

وقيل ما قيل له آ صدق عليه د ولا ينعكس فليس كل ما ليس عود الا ابيض
فهو عود لا ابيض والثاني في هو والعود والحدود آ مع د في الجمعين اللذين كما لا
يجمع عود ابيض وعود لا ابيض وامات ود في الذي في الطرف الثاني يجتمعان في
الصدق كما يجمع ان يقول الحجر ليس هو عودا ابيض وليس هو عودا لا ابيض وكما يقول
العنقا ليس هو ابيض ولا هو لا ابيض ولا العنقا هو لا ابيض فهو شي موصوف
بانه لا ابيض وموضوع في المعدوم عن موضوع ليس ولا هو به له والفرق بين
السالبة المحصلة وبين الموجبة المعدولة من جهة انفسها وقد يعرف الفرق بينهما
لعارض في ذلك في القضايا المحصورة فان قولنا كل انسان هو ابيض او اعرف
الى العدول صار كل انسان هو لا ابيض واذا سلب السلب الذي يجمعه مثل
ليس كل انسان ابيض ومن المعدولة يكون فوق الصدق ويجمع مع المحصلة على
الكذب واما الاخرى فيما يقتضي على الحقيقة ومعرفة هذا او معرفة العدمية تقتضي
في مادة ممساس واذا كان السالب البسيط ليس هو المعدول الموجب شاهدا
فالقياس عليهما ليس واحدا ولا ايضا اذا كانا في المعدومات كان حكم اللزوم واحدا
فيجب ان نراعي هذا حتى لا يوصل المعدول الموجب على انه سالب فان القياس المنتج
لقولنا كل انسان هو لا موسقوس هو الضرب الاول من الشكل الاول المنتج الموجب
الكلي ونظيره مثلا ان كل حيوان هو لا موسقوس واما السالب الجزئي في الكلي
فيعرف احكامه ومن يستدل احرى عن على ما تعلم وقد تعرض مثل هذا الخطأ في
التلازم فانا اذا اخذنا محمولا او موضوعا يلزم احدهما كل الاخر ولا ينعكس
فرسا هما رسانا ان وضعنا الملازمة نوفا وعلامتها آ والملزومة تحت
مثلا ح كالابيض لو كان ح والملون آ وكل ابيض ملون ولا ينعكس ثم يضع
ما لا لكل واحد مناقضه ولكن ما نقيض آ ت وهو ما ليس بملون ث آ ملون ت ليس
بملون ح ابيض د ليس بابيض وما نقيض ح د وهو ما ليس بابيض وجد اللزوم في
جانب د بالعكس وكان الموافي ملزوما والسلبي لازما مثلا انه ما ليس
بملون ليس بابيض ولا ينعكس على ما في هذه العيون فليس ان اللزوم هناك
بالعكس ومثاله ان د وح لا يخلو من ان يصدق عليه احدهما وكذلك الاخر
فان كذب د صدق ح فصدق آ فكذب ت فصدق د [illegible] لا يلزم كل آ فان

آمر د

على بعض ما هو آ الذي لا تصدق وعليه ج ويكون حينئذ كذب ت فان فرض صدق ء على
ما لا كذب عليه ت فذاهم صدق وامات وح فلا تصدق فان معا لات و آ لا يصدقان
معا واذا صدق ت كذب آ واذا كذب آ كذب ء فان لم يعد النقيض على ما يتبع
بل غلط نوضع مكان السالبة المناقضة معدولة موجبة لم يلزم ان يكون اللزوم والانعكاس
على هذا الترتيب او يعرض منه محال فانه اذا كان آ وت حتى لا يخلو ان يقال
على الحقيقة كل شي اما آ واما ت مثل شي ما معين هو لنا كل غير ما يصح واما هو لا
يصح ء لا كذب ء وهم احرى كالمتحصن لزم محال فليمنع المعدول لكن ويكون
معدوله آ ت ومعلوم انها مخالفة على ما بينا فيكون من وجه مناقضه لما ولت
لا ان في ت ما اصدق ت فهي مثلا كالمتوسط بين آ وت وهي مخالفة لهما جميعا
ويجمع لذلك ت ح ولذلك فاذا كان حكم المعدول لحكم المحصل والسلب قولنا كل
ح آ ولا ينعكس صح ان كل ء ت ولا ينعكس واذا صح ان كل ء ت ولا ينعكس صح على
الوجه الذي وضع ان كل ت د ولا ينعكس وكان صح الامر بالعكس ان كل د ت
ولا ينعكس بهذا الحد ولزم من وضعنا حكم المعدول لين في التلازم لحكم السالب ولا
يكن ان يقول قايل انه لم يلزم من ذلك ولا ذكر من وضعنا الحال من المعدول ليس والسالب
كالحال بين المتحصن والحال بين الموجب البسيط والمعدول ليس ولكن لذلك فارت
متوله على ت ود معولة على ت ه

المقالة الثانية

في استقراء السالب

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج ذلك الكل والجزي جميعا وعكسها المستوي وعكس النقيض
ولكن تنتج الاول بالذات وهذا بالعرض على سبيل اللزوم ومعنى عكس النقيض ان يجعل
مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مثل انه اذا صح كل
ت آ صح ما ليس آ ليس ت والجزئية الموجبة تجمع على ما يتبع عكسه وعكس نقيضه واما
السالبة الجزئية فليس تستمع شيا الا بالانعكاس وهاهنا وجه آخر وهو ان القياس
الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يساوي ه
تحت الاوسط اعني كل موضوع مثله للاوسط انما على كل موضوع للاصغر فاذا
احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى في الحقيقة كانها
ليست قياسات اخرى بل القياس الاول الا انها لها في الذهن معا فالوجه الاول

نتيجة مع نتيجة. والوجه الثاني نتيجة حسب نتيجة وأما في الشكل الثاني فإنا نستنتج النتيجة ما تحتها
لا ما معها لأن الأكبر بالفعل غير محمول على الأوسط بل عسى بالقوة. وأما القياسات
الجزئية فلا نستنتج ما تحتها ما تحتها لحكم القياس لأن ذلك إنما يمكن حيث يكون النتيجة كلية
تقوم بالقياس الذي هو في الحقيقة مع النتيجة المستنتجة مقام الكبرى فيظهر للاشتمال
أنه عن قياس واحد لزم. وأما إذا كانت النتيجة جزئية فلا يمكن ذلك وأما التي معها
فيمكن وإن لم يمكن للنتيجة الجزئية أن نستنتج ما تحتها في الأول فكذلك في الآخرين وإذا
كان في الآخرين لا نستنتج النتيجة الكلية ما معها لأن الحكم على الأوسط غير متعين
أي غير موضوع بالفعل فيسير ويحتاج إلى بيان فكم بالحري أن لا نستنتج الجزئية
جزئية معها ولكن نظن أن في الشكل الثالث قد نستنتج النتيجة ما معها والصواب أن
ذلك ليس مع النتيجة لأنه ليس موضوعه بالفعل من تحت الأوسط مع موضوع النتيجة
الثانية فيكون معها وإنما يكون معها إذا كان بالفعل موضوعا وموضوع النتيجة
الأولى تحت الأوسط فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها في الظاهر كالواحد
وأما إذا كان يحتاج إلى عكس وبيان فلا زيادة إنما يكون معها إذا كانت نسبتها
٤ إلى الكبرى واحدة وإنما يكون تحتها إذا كانت النتيجة يصح أن تصير كبرى ٥

النتيجة الصادقة من مقدمات كاذبة لما كان القياس كالمقدم والنتيجة كالتالي حيث من وضع
المقدم وهو صحة القياس أي وضع مقدماته صدق وصواب تأليفه أن يكون النتيجة لا محالة صادقة
وليس حيث يرفع المقدم وهو كذب المقدمات أو فساد التأليف كذب النتيجة لا محالة بل قد
يمكن أن يكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لا أن المقدمات أوجبته بل إن كانت
صادقة بذاتها وعارضة لهذه المقدمات والمقدمة الكاذبة إما أن يكون جزئية وإما
أن يكون كلية والكلية إما أن تكون كاذبة بالكل وهي التي ضدها صادق أو كاذبة
في البعض كقولنا كل حيوان إنسان وهي التي نقيضها دون ضدها صادق. ولا يخلو
الكاذبة في الشكل الأول إما أن يكون إحدى المقدمتين أو كلتيهما فإن كانت إحدى المقدمتين
وهي الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كلي امتنع أن ينتج صادقة وذلك لأن ضدها
صادق وينتج ضد تلك النتيجة صادقة فلا يصدق هي. وإن كانت الصغرى هي
الكاذبة بالكل أمكن أن ينتج صادقة بل يكون كل ج آ وكانت كنوع تحت جنس هو آ
وليس شيء من ج ب هو كالنوع الآخر تحتها وهو أن كل ج ب فينتج كل ج آ فلذلك إن كانت
آ ب مقدمة سالبة وآ جنس غريب من جنس ج ب فلا اشتمال على أحدهما ولا أحدهما على

الآخر فإذا أخذ أن كل ج ب وصدق ولا شيء من ب آ أنتج حقا أنه ليس شيء من ج آ
وأما إن أخذت الكبرى كاذبة في البعض أو كلاهما كاذبتين في الكل أو في البعض جاز أن
ينتج صادقة. مثال الكاذبتين في الكل كل إنسان حجر وكل حجر حيوان كل حجر إنسان ولا شيء من
الناس بحيوان وللصغرى الكاذبة وكبراها كاذبة في البعض كل ققنس فرس وكل فرس
أبيض فكل ققنس أبيض أو لا شيء من الفرس بأسود. ومثال الكاذبتين في البعض كل إنسان
أبيض وكل أبيض حيوان أو لا شيء مما هو أبيض بعرض. ومثال التي الكاذبة وحدها هي الكبرى
ولكن بالبعض قولنا كل ققنس أبيض وكل أبيض حي. وللسلب كل ثلج أبيض ولا أبيض بحي
فإن كانت الكاذبة في البعض هي الصغرى والكبرى صادقة كان لزوم صدق قولك
كل مشاء إنسان وكل إنسان حيوان. وللسلب كل فلك عقل ولا شيء مما هو عقل بحيوان
أي حيوان طبيعي. وأما إذا كان القياس ينتج الجزئي فقد ينتج الصدق إذا كانت المقدمات
ولكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولنا بعض الأبيض ثلج وكل ثلج حي
وللسلب كقولك بعض الأبيض إنسان ولا شيء من الناس بحيوان ولتجعل الكبرى في الجزء كقولك
بعض الكبير جسد وكل جسد حيوان أو لا شيء من الجسد بحيوان ولتجعل الكبرى صادقة
والصغرى كاذبة في الكل كقولك بعض الأول ققنس وكل ققنس حيوان وللسلب بعض
العدد ناس ولا شيء من الناس بحيوان ولتجعلهما كاذبتين لكن الصغرى في الكل والكبرى
في البعض كقولك بعض ما هو أسود أبيض وكل أبيض حي أو ولا أبيض بحي ولتجعلهما كاذبتين
في الكل كقولك بعض الناس عدد وكل عدد حيوان وللسلب بعض الأسود ققنس ولا
ققنس بحيوان. وأما في الشكل الثاني فقد يجمع الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة
كيف اتفق أما في القياسات الكلية فإن السالبة الكلية والموجبة الكلية تتحدان في أي وضع
اتفق فإذا صدق في وضع وكذب فضرب السالبة موجبة والموجبة سالبة على الفساد
كان كذب فأنتج تلك النتيجة بعينها. وأما إذا كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة
بالكل فمثاله أن يكون الحد الأوسط جنسا للطرفين المتباينين كقولك كل فرس حيوان ولا
شيء من الناس بحيوان فلا شيء مما هو فرس بإنسان ثم إن الكذب في أيهما كان واحدا وكذلك
إن كانت الكاذبة منهما في البعض وهي سالبة كقولك لا شيء من الأبيض حيوانا وكل غراب
حيوان أو موجبة كقولك كل أبيض حي ولا شيء من القفز حي وكذلك إذا كذبتا جميعا في البعض
كقولك كل أسود حيوان ولا أبيض بحيوان وأما إذا كانت القياسات تنتج الجزئي فلتكن الصغرى

صادقة جزئية موجبة والكبرى كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان
حيوان فلنجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل كقولك ليس بعض الابيض بغير متنفس وكل
حيوان غير متنفس ولنجعل الصغرى كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولك بعض
غير المتنفس حيوان ولا شيء من العدد بحيوان ولنجعل الكبرى موجبة صادقة كقولك
ليس بعض النساء بحيوان وكل انسان حيوان او لنجعلهما جميعا كاذبتين والكبرى سالبة
فيكون المثال فيهما هو والنتيجة هو الذي في القياس الكلي بعينه كقولك بعض الحجر
حيوان ولا شيء من الناس بحيوان فاذا جعلت الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الناس
بحيوان وكل عالم حيوان ؛ واما في الشكل الثالث فلذلك قد يجمع صدق من كاذبتين
او كاذبة مع صادقة لينتج الحق اما الكاذبتان في الكل فكقولك كل غير متنفس مثلا
وكل غير متنفس انسان فان جعلت الكبرى سالبة فكقولك كل حبشي اسود ولا شيء مما هو حبشي
بحيوان وكذلك ان كانتا كاذبتين في البعض كقولك كل ابيض جيد وكل ابيض حيوان
او لا شيء من الابيض بحيوان ومثال صادقة مع كاذبة في الكل سالبة كبرى كقولك كل حبشي
ابيض ولا شيء مما هو حبشي بحيوان ومثال صادقة مع كاذبة في الكل صغرى كل حبشي اسود
ولا شيء من حبشي هو غير متنفس فان جعلنا موجبتين والكبرى هي الكاذبة في الكل فمثاله
كل حبشي حي ولا حبشي اسود او بالعكس كقولك كل حبشي اسود وكل حبشي حي ومثال
صادقة مع كبرى كاذبة في البعض موجبة كقولك كل انسان ذو رجل وكل انسان
حد وان عكست الصدق عكست المثال فان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان
ذو رجل ولا انسان بحد فان جعلتها الصغرى فليكن كل انسان بحد ولا انسان واحدا
بفرس ؛ واما في القياسات المنتجة للجزئيات فاسهل انها الحدود من الكليات ولا حاجة
لتحكي كاذبة في البعض بل في الكل بين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون
من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالي بعينه قد يكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع
التالي بعينه قد يكون مع استثناء المقدم على ما بيناه قبل والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق
المقدمات كما ان ارتفاع التالي لا يصح ان لا يرتفع معه المقدمات والمقدمات الصادقة
تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي ضرورة وكذب المقدمات لا
يلزمها كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي لا محالة مثلا ان كان هذا الشخص فهو
جسم ذو عظم لكنه ابيض فهو جسم ذو عظم لكنه ليس بجسم فليس بانتقض لكنه

فلا يلزم انه ليس بجسم لكنه جسم فلا يلزم انه ابيض

في بيان الدور

بيان الدور ان يجعل النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الباقية مثل قولك كل ج
ب وكل ب آ فينتج كل ج آ فان اخذت كل ج آ وكل آ ب انتجت كل ج ب وان اخذت كل
ب ج وكل ج آ انتجت كل ب آ ويحتاج ان يكون المقدمة التي يضاف الى النتيجة منعكسة
على نفسها مثل كل ج ب وكل ب ج وهذا العكس في الموجب ظاهر واما في السالبة
فالعكس فيه ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس
موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا
بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثل هذا السلب قولك
لا شيء من الجواهر بعرض فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فما ليس بعرض فهو جوهر
وهذا بالحقيقة لازم العكس او لا شيء مما هو اله معلول الوجود بالغير فعكسه فما ليس
معلول الوجود بالغير فهو اله فالاول انما يلزمه هذا مثاله اذا كان لا شيء من ب آ
وانعكس لا شيء من آ ب على ان كل ما ليس آ فهو ب فيلزم ان كل ما ليس ب فهو آ ؛ والا
فليكن بعض ما ليس ب ليس آ فهو ب يلزم ان بعض ما ليس آ فهو ب هذا خلف فاذن
اذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة
كقولنا ليس بعض ج آ فانما ينعكس ان كل ما ليس بعضه آ فهو ج فان كانت احدى المقدمتين
منعكسة دون الاخرى كان سبيلها سبيل النتيجة في انتاج الاخرى ولا سيما
في الضرب الاول من الشكل الاول فمقدمته العكس انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى
لكن ان كانت المنعكسة كبرى بقيت هي في القياس الثاني او الصغرى بقيت صغرى
في القياس الثاني فان كانت الكبرى سالبة كقولنا ولا شيء من ب آ فعكس العكس
الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس آ فهو ب فاصل النتيجة محمولة من السلب الكلي الى
العدول فنقول كل ما هو ج فليس آ وكل ما ليس آ فهو ب ينتج كل ج ب واما انتاج
الكبرى فيسهل بان نعكس الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من ج آ واما القياسات
المنتجة للجزئيات فان الكبرى لا يمكن ان ينتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى
فيمكن في الموجبة هكذا بعض ج آ وكل آ ب بعض ج ب وفي الموجبة والسالبة
لا يمكن لان الصغرى تكون سالبة جزئية ولا ينتج ؛

في بيان الدور في الشكل الثاني

اما الموجبة من المقدمتين فلا يمكن ان ينتج دورا فان انتاج
السالبة بل يحوج لان القياس حينئذ يكون من سالبتين فلا ينتج الكبرى خصوصا

موجبة واما السالبة فلا تخلو اما ان يكون صغرى واما ان يكون كبرى فان كانت السالبة
كبرى فالقياس كلي والنتيجة سالبة كلية فاذا عكست الصغرى الموجبة الكلية وقرنتها
بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن
الا ان نعكس الكبرى والنتيجة معا فيرجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس المطلوب
ثم نعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان نعكس فيه الا عكسا واحدا فليس
هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور فيه باي عكوس كان لتلك المقدمات او لوازم
لها فانها بهذا بيان الدور واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي صغرى فيحتاج
الى الشرط الذي خص السالبة مثاله كل ج ا ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ب ثم نقول
كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس ب فهو ا فكل ج ا فهذا انما يتم بلازم الكبرى
ولازم النتيجة اذ كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ولكن
الا يسمى على ما قلنا. واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي كبرى فيحتاج ان نعكس النتيجة
العكس الذي خص هذا الموضع ولازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله
اذا كان القياس لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب فنقول ما هو ب فليس ج وكل ما
ليس ج فهو ا فكل ب ا فهذا انما يكون بيان الدور على ما قيل في غير هذا الموضع
هذا الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه في انتاج السلب انما يوجد لازما
السالبتين اذ يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت
المقدمات هكذا امكن بيان الدور. واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان نبين منها
ومن النتيجة الكبرى لانه ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان نبين هي
في الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس عن سالبتين ولكن نبين على النحو
الذي بينا لا غير

بيان الدور في الشكل الثالث

واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان نبين فيها كلية لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف
كانت لا تنتج الاخرى واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل ج ب
وبعض ا ب فيمكن لانا اذا عكسنا كل ب ج وبعض ب ا انتج بعض ج ا وان كانت
صغرى لم يمكن لانا اذا اخذنا ان بعض ب ا واضفنا اليها عكس النتيجة وهو كل ب
ا انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن فائدة في ذلك ولكن اذا اخذ بامثال هذا في
الثاني فيشبه ان يجوز في الثالث فان اختلط موجبة وسالبة والموجبة هي

امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض ج ا وهو النتيجة وتضيف اليها الصغرى
وكل ج ب ليس بعض ب ا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزئية
الموجبة من السالبتين الا ان نعكس السالبة على النحو المذكور فنقول بعض ج ليس ا وكل
ما ليس بعضه او كله ا فهو ب فنقول بعض ج ب فقد بان ان البيان الدوري في
الشكل الاول للموجبات لا يخرج من الشكل الاول جميعه ولا محالة واما السوالب
فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يحتاج فيه من الثالث لتلك لعكس المقدمة
السالبة فنقول كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فجعلت ا و ب محمولين معا
واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول او غيره لحصل فاذا رد الى الشكل
الثاني واما على الوجه الذي يحل الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن
ان يكون البيان الحقيقي كله فيه واما التحليل وكان في غير هذا فليطلب فيه وما كان من
الشكل الاخر انما نبين بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه
اما نافعا واما معدوما واذا اخذ بيان الدور ما تم بالنتيجة وعكس مقدمة في

انعكاس القياس في الشكل الاول

عكس القياس هو ان يوجد
مقابل النتيجة اما بضدها واما بنقيضها ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة
الاخرى من الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اجتمع احدى المقدمتين ابطل الاخرى
فان كانت يناقض النتيجة لم يبطل الا ان اخذ المقابل بالتضاد والقياس مختلف فلنضع
ان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فان قلنا لا شيء من ج ا وكان كل ب ا انتج لا شيء من
ج ب وكان كل ج ب يناقض الضد اي ضد الصغرى وان اخذنا النقيض اي النقيض
للصغرى وكله من الشكل الثاني. واما ان اضفنا اليها الصغرى فعلنا او لا شيء
من ج ا وكل ج ا انتج من الثالث انه ليس كل ب ا. ولذلك لو قلنا لا كل ج ب فاذن
لا سبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا ينتج ان يكون الشكل هو
الثالث. ولنضع ان كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وناخذ مضاده وهو ان
كل ج ا وكان لا شيء من ب ا انتج ضد الصغرى وناخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك
من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المقلوبة الى المضاد والنقيض الصغرى انتج الكبرى لا عين
وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى جزئية فحينئذ ان عكست النتيجة الى النقيض بطلنا
معا وبالتضاد لم يبطل شيء فلنضع ان بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا فعكس النتيجة
في السلب المناقض انه ليس شيء من ج ا وكل ب ا انتج نقيض الصغرى او نضيف اليها

الصغرى فينتج ليس كل ب ا فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس بعض ج ا وكان كل
ب ا انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض
ج ا وبعض ج ب كما اخرجنا ولم ينتج لنا الخلف من جزئيتين من الشكل ولم يمكنا ايضا
بعض ج ب ولا شي من ب ا فلا كل ج ا او ناخذ نقيضه فنقول كل ج ا وبعض ج ب
بعض ب ا وهو نقيض الكبرى او نقيض لها الكبرى فيكون كل ج ا ولا شي من ب
انتج نقيض الصغرى واما اذا اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا بعض ج ا ولا شي من
ب ا انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب واذا اضفنا الى الصغرى
لم ينتج

واما في الشكل الثاني ∴

قال واما في الشكل الثاني
فانه لا يمكن ان يوجد مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان ينتج ضده بل بان
ينتج نقيضه لان القياس حينئذ يعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما
مع الكبرى الصغرى فان عكس النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتضاد
انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل ولا يمنع ذلك هناك فلنكن
الكبرى موجبة مثل ان لا شي من ج ا وكل ب ا فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب
وقلنا لا شي من ج ا انتج في الحالتين انه لا كل ب ا فان اخذنا كل ج ب وكل ب ا انتج
كل ج ا فان اخذنا بعض ج ب وكل ب ا انتج بعض ج ا ثم فلنكن الكبرى سالبة مثل
ان كل ج ا ولا شي من ب ا ولناخذ اما كل ج ب او بعض ج ب وقلنا وكل ج ا انتج في
الحالتين بعض ب ا وهو نقيض الكبرى لا ضده وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا
كل ج ب ولا شي من ب ا انتج لا شي من ج ا او قلنا بعض ج ب ولا شي من ب ا انتج بعض
ج ليس ا فهذا هو تفصيل ذلك فان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل بشي من المقدمتين
احد ضد النتيجة ونقيضه مثل ما اعتبر في الشكل الاول واما بالنقيض فيبطل كلتيهما
بالنقيض فلنضع بعض ج ا ولا شي من ب ا فليس بعض ج ب فان قلنا بعض ج ب لم ينتج
مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض ج ا ولا يبطل ذلك قولنا بعض ج ا فان قلنا كل
ج ب وقلنا بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو نقيض الكبرى او قلنا كل ج ب ولا شي من
ب ا انتج لا شي من ج ب وهو نقيض الصغرى ولنضع لا كل ج ا وكل ب ا فان ضد
ضد النتيجة وهو بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ج ا ولا يبطل بهذا
قولنا لا كل ج ا .. واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل ج ب ولكن ب ا ابطل الصغرى بالنقيض

او قلنا كل ج ب ولا كل ج ب ولا كل ج ا ابطل الكبرى بالنقيض ∴

العكاس القياس في الشكل الثاني ∴ م

ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل
الا مقدمة لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئية
فلا ينتج ومع الكبرى يكون من الشكل الثاني وكبراه جزئية فلا ينتج واما ان اخذت بالنقيض
كان عكس النتيجة كليا فان كانت الكبرى سالبة كان موجبا كليا او موجبة كان سالبا كليا
ولا تجتمع سالبتان لانه مع الصغرى يكون على نظم الشكل الثاني ولا ايضا تجتمع مع الكبرى
موجبتان فيكون غير منتج في الشكل الثاني بل ينتج لا محالة ان كانت المقدمتان كليتين ابطل ضد
كل واحد منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول وان كانت احداهما وليكن الصغرى
جزئية ابطل نقيض كل واحد منهما لان الجزئية اذا اخذت مع عكس النتيجة انتج حتى تا
وان لم يوجد هي بل الكلية انتج كليا وفي الحالتين يكون مقابلا ما لم يوجد مع عكس النتيجة
على هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل
الاول يكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى
كان من الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل
صغراه بالثاني وكبراه بالاول

في قياس الخلف ∴

قياس الخلف يكون ايضا من وجه مشابها لعكس القياس لانك تاخذ نقيض نتيجة ما وتضيف
اليه مقدمة وتبطل مسلما ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائما انما كان قبله
قياس مقرر الصغرى والكبرى ونتيجة حيث عنه بالفعل ثم عقد قياس اخر لابطال
شي معلوم ∴ واما الخلف فقياس مبتدا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق فلا بد
بعد ما نتيجة حتى ينتج محالا لا كذب الحدود والترتيب فيها واحد فليكن صح لنا ان
كل ب ا وسط ج ا ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفنا الى الصغرى بطلت الصغرى
او الكبرى بطلت الصغرى كان هذا عكس القياس فلو انا ابتدانا فقلنا ان كان قولنا
كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا صادق وكان مسلما ان كل
ج ب ينتج ان ليس كل ج ا وكان محالا ان كل ج ا هذا خلف ولا يمكن ان يكون كل ج ا
كاذب فقولنا ليس كل ج ا كذب ولزم عن قياس جاري مجرى مقدمة كاذبة ولكن ليست
المسلمة وهي ان كل ج ب وهي دون المشكوك فيها وهو ان ليس كل ب ا فاذن
كل ب ا والمطلوبات الاربعة فيها الا الكلي الموجب يمكن ان يتبين من كل شكل
بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين

قولنا كل ب آ كاذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ب آ فلنا إن كان قولنا كل ب آ
كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ب آ صادق ونحتاج أن نضع من هذه المناقضة
مقدمة أخرى مسلمة ننتج منه الاستحالة وتلك المقدمة لا تشاركه في الشكل الأول
لأن هذه المناقضة لا يجوز أن يكون صغرى لأنها سالبة ولا كبرى لأنها جزئية
وأما إن أخذت الضد بدل النقيض أمكن أن نجعله كبرى ولكن إذا أنتج محالا لزم أنه كذب
لم يلزم أن نقيضه صدق لأن الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما قيل في
باب قياس علم ينفع في إنتاج المطلوب وأما السالبة الكلية فليس في الشكل الأول
بأن يوجد نقيضه وهو الموجبة الجزئية ويضاف إليه كبرى فينتج محالا ولا يمكن أن يضاف
إليه أخرى وهي صغرى فيكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية ليس في الشكل الأول بالخلف
مقدمة هي كبرى لا غير وأما الموجبة الجزئية فإنا إذا أخذنا نقيضها وهي السالبة
الكلية لم يمكن أن يضاف إليها في الشكل مقدمة إلا الصغرى لينتج المحال وأما السالبة
الجزئية فإذا أخذنا نقيضها في الشكل الأول أمكن صغرى وكبرى معا لأنه كلي
موجب

الخلف في الشكل الثاني

أما الكلية الموجبة فإنه
إذا أخذ نقيضها وهو ليس بعض ب آ لم يمكن إلا أن يضاف إليها كبرى كلية موجبة
وأما الكلية السالبة فإنه إذا أخذ نقيضها لم يمكن أن يضاف إليها إلا كبرى سالبة
كلية وإذا أخذ الضد بين بالقياس بطلانه ولكن لم يبين بطلان نقيضه (صدق) . وأما
الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن أن يضاف إليها كبرى وصغرى . وأما الجزئية
السالبة فنقيضها يمكن أن يضاف إليها إما كبرى وصغرى لأن المضافة في
الجزئين معا تكون كلية والكلية تصلح في الشكل الثاني صغرى وكبرى إن كانت
وإذا أخذ الضد في هذا فبطل لم يجب بطلان الضد ولكن لم يصلح إلا صغرى

الخلف في الشكل الثالث

أما الكلية الموجبة فإنها إذا أثبت بالخلف
وأخذ نقيضها لم يصلح إلا كبرى وأما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لأنها
موجبة جزئية ويكون تصلح في الطرفين أيهما كان . وأما الجزئية الموجبة فنقيضها
إذا أخذ لم يصلح إلا كبرى . وأما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى
فإن الموجبة لا تبين إلا بالضروب التي كبراها سالبة هي نقيض النتيجة . وأما السالبة
فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد ههنا أنه إذا بطل لم يجب بطلان
صدق هو في غيره . قال والفرق بين المستقيم والخلف أن المستقيم يقصد فيه العاقل

في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يثبته فيقيس عليه من مقدمات مسلمة إما على الإطلاق
وإما على وضعه ونحو حجته وأما الخلف فإنه يقصد فيه في أول الأمر أن ينتج
شيئا غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق أو على وضعه ونحو حجته
فإذا أنتجه عاد وأنتج كذب ما هو نقيضه فأنتج صدق نقيض ذلك . وأيضا
فإن المستقيم إنما يوجد فيها المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفي الخلف فأحد
المقدمتين من تلك الجملة والأخرى نقيض المطلوب . وأيضا فإن النتيجة غير بينة
في أول الأمر في القياس المستقيم حتى ينتج فيلزم . وأما في الخلف فإن النتيجة توضع
أولا ويوضع نقيضها وإذا كان الخلف مؤلفا من نقيض المطلوب ومن صادقة ينتج
محالا فإنك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة أنتج لك نقيض
التالية وهي المطلوب . وإذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف من الشكل
الأول إن كان سالبا والثالث إن كان موجبا . مثاله إن كنا أردنا أن نبين أنه ليس
من ب آ فأخذنا نقيض هذا وهو أن بعض ب آ فلا بد من أن يكون هذه صغرى
والتي تضاف إليها إما قولنا وكل آ ج أو ولا شيء من آ ج حتى ينتج المحال فإن أنتج موجبا
وكان بعض ب ج وأخذنا نقيضها ورد إلى الاستقامة كان نقيضها لا شيء من ب
ج وكان ب ج كان الشكل الثاني وإن كان سالبا وكان ليس كل ب ج وكان نقيضها
كل ب ج وأضفنا إليها لا شيء من آ ج كان أيضا الشكل الثاني وأما إن كان المطلوب
سالبة جزئية وأخذنا نقيضها وهي الكلية الموجبة فإن أضفنا إليها كبرى موجبة
أو كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وإن أضفنا إليها صغرى موجبة جزئية أو كلية
فإن النتيجة تكون موجبة وبعضها إما كلية سالبة وإما جزئية سالبة وجميع ذلك يجوز
أن يبين بأن نقيض النتيجة بالصغرى في تأليف الشكل الأول إلا أن يكون
النقيض والصغرى جزئيان ولكن إنما قال الفيلسوف هذا لأن بالمستقيم سائر الشكل
في الشكل الثاني دائم وليس في الثالث بدائم . وأما الموجب الكلي مثل قولنا كل
آ ب فإنه لا يمكن أن يبين في الشكل الأول وذلك بأخذ نقيضه ولا يمكن أن يكون
نقيضه إلا الكبرى الأولى لأنه سالب كلي فلا يمكن أن يبين بعكس القياس إلا من
الصغرى ونقيض النتيجة فالموجب في هذا الباب لا يمكن رده إلى الشكل الثاني
بالاستقامة . وأما الشكل الثاني فإذا عكس قياسه الخلفي إلى الاستقامة رجع إلى

الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف نقيضه
فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى فقد بان ان ذلك بالشكل الاول وكذلك
الكلي السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى . واما الجزئي الموجب فان
نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك الجزئي السالب
فاذن جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفات المنتجات للجزئي يمكن ان
تعكس ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تبين كلها في الاول وسالبته
في الثالث اما الموجبات فان نقيضها يكون في قياس الخلف كبرى لا محالة فيبطل ان
بالشكل الاول واما السالبتان فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان
يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك للمستقيم يرجع
احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

في القياسات من مقدمات متقابلة

هذا هو قياس مؤلف من موجبة وسالبة متضادتين او متقابلتين
احسن حتى ذلك اما بان نبدل اسم حد بما يرادفه واما بان نوجد بدل الحد حده
او كلية تحمل عليه فانه يمنع الحكم عن الحد وهو الذي بالحقيقة قياس من متقابلتين واما
بحسب الظن بان يكون المحمول فيهما شيئين ليس جملتها في الحقيقة واحدا لا ان
معناهما ليس بواحد الموضوع كذلك فيكون شيئان مختلفان وهما واحد الحكم بالظن
فيشترك جميع هذا في الظن ان القياس من متقابلتين واما الحقيقي فهو الاول
وهذا انما يستعمل في الجدل على سبيل التبكيت بان نسلم قولا ثم نسلم بعضه من اصول
اخرى او نسلم ثم نوجد المسلم والمنتج شيئا منه لشيء انه ليس هو والمتقابلات
في اللفظ اربعة كل ولا كل بكل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وفي
الحقيقة ثلثة لان بعض ولا بعض لا يتقابلان . ومعلوم ان القياس من متقابلتين
لا يمكن في الشكل الثاني لان جانب الموضوع مشترك فيه وجانب المحمول مشترك فيه ولكن
يمكن ان يجعل في الشكل الثاني بان يوجد الموضوع كشيئين والمحمول واحدا وفي الثالث
ان يوجد المحمول كشيئين والموضوع واحدا وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز
وضع ايهما شئت صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين لم يجز الا ان يكون الكبرى
هي الكلية سوآء كانت موجبة او سالبة ولكن لا بد من ان يكون الطرفان شيئا واحدا
بالفعل وبالقوة مثل ان يكون احدهما نوعا وجزءا يحمل الآخر فيكون قياسا على المتقابلين

واما ما سوى ذلك فلا يكون الا في الظن مثل القياس على متلازمين مثل والجاب
وعند ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق حيوان ولا شيء من الضحاك حيوان . واقول ايضا ان
يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع مما يظن انه قياس على المتقابلين
وليس في الحقيقة قياسا واحدا وعلى متقابلين بل اذا ادى الى ذلك بالتحقيق كان قياسا
في قياس احدهما مضمر والآخر مصرح به والمضمر هو بالحقيقة على متقابلين ولكنه اقرب
الى الحقيقة لان الحكم على الكلي بالحكم على الجزئي الذي تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه
حكم على الجزئي القياس الذي ذكرناه وان انتج [illegible] انتج المطلوب او شيئا آخر فانه
ان انتج المطلوب فالمقدمات الاخرى فضلة وانما دخلت لسبب اما استظهار واما
ستر للنتيجة واما تحسين للكلام وتحسينه واما لشيء مما يذكر في الخطابة والجدل مما
هو غير ضروري في نفس المطلوب وان انتج شيئا آخر فذلك الشيء اما ان يتصل
بالمطلوب حتى يكون ضروريا له في السبيل الى انتاجه فيكون القياس الاول ليس
على المطلوب بل على مقدمة لقياس المطلوب فليس القياس واحدا بل قياسات متتالية
وان كان لا يتصل بالمطلوب فلا فائدة في تلك المقدمتين الا اذا لم تلزمهما
لا غاية في المطلوب وانما فعلهما وفائدتهما هو ما تلزمهما لا غير وكل قياس
فهو من مقدمتين وان كانت المقدمتان تحتاجان الى بيان احتيج الى مقدمتين اخريين
لكل مقدمة فيكون اجزاء الامر من المقدمات زوجا سواء كان القياس بسيطا او كان
مركبا فان كان احدى مقدمتي القياس بينة والاخرى محتاجة الى بيان كانت ايضا المقدمات
زوجا مقدمتا القياس ومقدمتا مقدمة واحدة وكل قياس بسيط او مركب
فمقدماته الذاتية زوج فان كانت فردا فهي اما ناقصة عن التمام او فيها زيادة
وكل قياس مركب فاما ان يكون موصلا واما ان يكون مفصلا والموصل هو الذي
يذكر فيه النتيجة بالفعل من على انها نتيجة ثم يذكر بالفعل مرة اخرى على انه مقدمة
والقياس المفصول هو الذي لا تذكر فيه النتائج اصلا بل تفصل عن الكلام ويرتب
سائر المقدمات بعضها مع بعض ولما كانت المقدمات في كل قياس على عدد
زوج فيجب ان يكون في القياس المتصل بالحدود حدود افراد لان الحدود اكثر

من المقدمات بواحد لان المقدمتين المشتركتين المتصلتين بالنتيجة واذا زيد عليها نتيجة
ومقدمة واحدة كانت الحدود خمسة والمقدمات اربعا. ولانه يحتاج في كل
مقدمتين مطلوب نتيجة كان عدد النتائج نصف عدد المقدمات لان عن كل
اثنين يكون نتيجة فان في القياس المتصل يكون النتائج نصف المقدمات والحدود
اكثر منها بواحد. ولانها ازواج فالحدود افراد. واما القياس المفصول
مثل قولنا كل ا ب وكل ج د وكل د ه وكل ه ط فانه يشارك الموصول بان
المقدمات اقل من الحدود بواحد وذلك لانه اذا كانت مقدمتان يوجد باحدها
محمولاً على المحمول او موضوعاً للموضوع او في وسط بين جزئي مقدمة لتكون موضوعا
لذلك محمولا لذلك فان بذلك الحد يزيد على مقدمة فيزيد مقدمة وحدا وكان اولا مقدمتين
وثلاثة حدود فتكون اذن اربعة حدود وثلاث مقدمات فان العدد الزائد
والعدد الناقص اذا زيد عليهما زيادة متساوية في العدد كان الزائد على حاله
زائدا والناقص ناقصا كما كان. ويكون المفصول يخالف الموصول بانه ليس يجب ان
يكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا بل ربما كانت المقدمات افرادا فيجب حينئذ
ان يكون الحدود ازواجا لان ما زاد على الزوج بواحد فهو فرد كما ان ما زاد
على الفرد بواحد فهو زوج. ويحتمل ان يكون قياس واحد مركب من نتيجة مطلوب
اذا اريد اثباته الصغرى والكبرى معا فيحتاج ان نستأنف لكل واحد منهما
قياسا من الرأس ومع ذلك فان جملة مجموع القياسين ذلك لانا اذا اردنا ان
نبين بالقياس المفصول المقدمتين جميعا ثم النتيجة المطلوبة امكن ان يكون عدد المقدمات
باجمعها فردا او زوجا وذلك لان مقدمات كل واحد من القياسين المقدمين
اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون مقدمات واحد زوجا
والآخر فردا. فان كانت زوجا فالزوج مع الزوج زوج فالجملة زوج ويزاد
عليه النتيجتان اللتان هما مقدمتا المطلوب والزوج مع الزوج زوج وان كانت
فردا فالفردان ايضا مجموعهما زوج ثم اذا زيد عليه ذلك زوج بقي الزوج على حاله
واما ان كانت زوجا واحد منها وفردا من جانب فلا شك ان المجموع فرد والزيادة
عليه زوج فالمجموع فرد وحيث كانت المقدمات ازواجا فالحدود افرادا
وبالضد ومما يخالف به المفصول الموصول ان النتائج لا يكون في العدد نصف جملة المقدمات

بل يكون اقل من المقدمات بواحد فيكون كلما زدنا واحدا ازدادت مقدمة وحصلت نتيجة
مع كل مقدمة يزاد حد ونتيجة الا ان المقدمتين الاولتين للنتيجة الاولى اكثر من
النتيجة الاولى بواحد وينقص من الحدود الاولى بواحد فان يقال قائل انه يمكن ان
يكون الحد الزائد لا يجعل المقدمة الزائدة مع التي كانت على شكل منتج واما انتاجهما
مع النتيجة التي قبلها فحينئذ لا يكون المركب موصولا في الطبع من امر انه منتج وان كان
منتجا وحينئذ لا بد من ذكر النتيجة وحينئذ لا يكون عدد النتائج على هذه النسبة فالجواب
ان القياس حينئذ يكون مركبا من موصول ومفصول ولا يكون مفصولا محضا ولهذا
اذا انتهى المفصول الى مقدمة سالبة كان الاحرى به ان يوصل بالنتيجة مثل انه اذا
قيل كل ج ط ولا شيء من ط ا وكل د ا وكل ب ا فان هذا يلزم ان كل ج ا ولكن الاولى
الاحرى معه ادرج على النظم الطبيعي للموصول لا يمامه ان يقال كل ج ط ولا
شيء من ط ا ينتج انه لا شيء من ج ا. ثم يقال وكل د ا فينتج ولا شيء من ج د وكل ب ج فلا شيء
من ج ب وهو المطلوب الاخير

في تبيين ما هو اسهل من المطلوبات واصعب

كل ما يتبين بشكل واحد فهو اصعب اثباتا مما يتبين في اشكال
والذي يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب اثباتا من الذي يتبين بضروب والكلي
الموجب يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان
نقيضه يتبين في الاشكال الثلثة وبستة ضروب وضده يتبين في شكلين بثلثة
ضروب فابطاله بتسعة اوجه. ويليه الكلي السالب لان اثباته في شكلين فقط
بثلثة ضروب وابطاله بوجهين نقيضه بضروب بشكل واحد وهذا اصعب ونقيضه
يتبين في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب فهو اسهل الجميع
اثباتا واصعبه ابطالا والكلي بالجملة اصعب اثباتا من الجزئي لان الكلي ان صح الجزئي
الذي تحته ولا ينعكس ولان الجزئي تحته اذا صح لم يجب ان يصح هو واسهل ابطالا
لانه يبطل بنقيضه وبضده معا فابطاله بوجهين والجزئي لا يبطله الا النقيض

في اكتساب المقدمات

ليس يكفينا ان نعلم انه هل هذه المقدمات المؤلفة
منتجة لهذه المطلوبات بل وان نعلم انها اذا لم تكن حاضرة معدة فكيف نطلبها. والامور
منها جزئية ومنها كلية والجزئية لا تحمل على شيء حملا حقيقيا ولا حملا كليا اما جزئيا
فليس تحمل على شيء الا وذلك الشيء ليس دونه في ان يكون محمولا عليه بل ربما كان
اولى به فالجزئي تحمل على الجزئي فيقال هذا الانسان هو هذا القائم او زيد هو

ابو عبد الله وكذلك يجوز ان يحمل بالعكس ويكون الامر في ذلك على السوية وقد يحمل
على الكلى يقال انسان ما هو زيد او بعض الناس زيد فيكون جعل ما هو الجزئي
بطباعه ان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع الحقيقي هو زيد والانسان هو المحمول
عليه في الحمل الطبيعي لان زيدا ليس وصف الانسان وليس معرفا او موضحا للانسان
واما الانسان فهو وصف زيد والمعرف له فقد وضع ما هو الاولى بالحمل فليس
اذن هذا الحمل حسنا اي بانسا ومن المحمول ان يكون محمولا ومن الموضوع ان يكون
موضوعا انما ذلك في الاجناس والفصول والعوارض وما اشبهها والانواع الاخص
للاعم واما الحمل الكلى فانه لا يمكن ان نقول كل زيد هو هذا العام ولا كل انسان هو
زيد. واما الثلاث فهي المحمولات الحقيقية وهي انما قد يكون بعضها موضوعات لبعض
وسمى ما منه في كتاب البرهان الى محمول لا يحمل في الطريق الحقيقي ان يقال عليه
شي اخر وان امكن في الطريق الجدلي. والثانية المأخوذة من مقدمات مشهورة
سهى من طلب البرهان فلا يحمل الحقيقة على شي وشيها اوساط واكثر البحث والكلام فيها
من هذه المحمولات والموضوعات وما لا يحمل فيمكن ان يستخرج الحدود الوسطى بين
طرفي المطلوب منها وذلك هو اثبات الماهية للمجمع الحدين وجمع خواصهما
وحد كل واحد منهما ما يحمل كل واحد منهما من الاجناس والفصول وفصول الاجناس
واجناس الفصول وفصول الفصول والاعراض العامة لهما او لجنسيهما او لفصليهما
واما اذا كانا اسا التي حمل عليهما الطرفان على احد هذه الوجوه وكذلك الاشيا التي
يحمل ان يوجد لكل واحد منهما او احدهما ولا يطلب بالعكس اعني لا يستعمل يطلب
ما يحمل ان يلحقه التي يوجد لوحد كل منها. واما في الايجاب فيطلبان جميعا لان
محمول الشي وموضوعاته الحقيقية ممن في الايجاب واذا عرفت اللواحق والمحمولات
افرد ما يدخل في الماهية وما لا يدخل فيه وانما ما هو لاحق بالحقيقة وما هو لاحق
بحسب الراى المشهور فما كثر من هذه الاصناف اقرب الى اصابة المطلوب
وحيث ان يطلب هذه كلها فان الناس بها وليس اللاحق الكلى هو الذي يلحق بكليته للموضوع
بل الذي يلحق بكل واحد من الموضوع واذا وجدت بحسبه لواحق كلية او مسلوبا
عن طبيعته عن موجوده له فاعلم انها كذلك لحد المطلوب لواحق وما لا يلحقه ولكن
لا يقسم عليه بل الطلب حولها وذلك للحد الذي يخصه دون جنسه ولا يجب ان يستعمل
فيطرح هل لواحق الاجناس المتوسطة التي هي اجناس لحد ما لاحقه لما كان الكل يلحقه

ان يطرح هل الحد لاحق لها فان لاحق اللاحق لاحق. ولا يقتصر على ما هو لاحق ابدا بل واطلب
ما هو لاحق على الاكثر فان المطلوب اذا كان اكثريا فانه يبين عن مقدمات كلها او بعضها
اكثرية ولا يستعمل ان يحمل ما هو لاحق للطرفين فانه لا ينتج من ذلك كما يبين في الجنس
في الشكل الثاني لا يتجان فان كان المطلوب موجبا كليا فانظر هل في واحد بعينه يحمل
المحمول وهو يلحق الموضوع فان وجدت ابعد قياس فان اردنا ان يبين موجبة جزئية
انظر شيا واحدا موضوعا لكليهما. واذا دنا سالبا كليا طلبنا هل فيما لا يلحق احدهما شي
يلحق الاخر فيكون بيانه من الشكل الثاني. واما ان ردنا سالبا جزئيا طلبنا هل في موضوعات
الموضوع ما ليس لاحقا للمحمول او في لواحق الموضوع ما لا يلحق المحمول او في لواحق المحمول
ما لا يلحق الموضوع ومن هذا ليس الحدود الوسطى الحدود التي من الاشكال
الثلاثة. واما اللواتي لا ينتج فان يطلب لاحقا للطرفين او غير لاحق ولا الطرف او
موضوعا لمحمول المطلوب وهو غير لاحق للطرف الثاني ولا يستعمل في المطلوب السالب
ان يطلب ما هو ضد وما هو غير حتى يقول مثلا ان كل حار بارد ومن كل حار او مثل ان
سولة سما وارض فيهما غيران وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط حيث
ان يكون شيا واحدا وانهما فان هذا لا ينتج شيئا وذلك لانه لو لا ان الحار ليس
بارد والسماء ليست بارض لما كان ينتج ولو كان بدل الحار شيا اخر ليس بارد لكان ينتج
فاذن انما ينتج لا بسبب الضد والغير بل بسبب الايجاب والسلب وعلى هذا القياس
ان كان الضد او الغير لا يجتمعان في شي واحد فكيف كان احدهما موضوع في الموضوع
والاخر محمول للمحمول فلذلك ان بعض ما هو حار بارد وكل حار [illegible] فتمام هذا الاول
تنتجان احدهما كل حار ولا شي مما هو بارد بحار ثم يضاف الى النتيجة ان بعض حار
او كل حار بارد وعلم انه قد احد جمع هذا فيما يحمل ان يلحق واحد من الطرفين
لان البارد احد فيما لا يلحق او الحار احد فيما لا يلحق واحد البارد فيما يلحق والحار
لما يلحق الكل وحيث ان يستعمل على السلب ولا الايجاب ليكون القوة فانه موجود
في كل حار وحار او في بارد وكل بارد فاذن ينتج وحول الضد والمماثل
الا الايجاب والسلب يكون قياس لاعتبار [illegible] وكذلك القول في قياس الخلف فان
الخلف ينكسر هذه الاشياء كلها وذلك من وجهين احدهما ان في الخلف
قياسا اخر ايضا ويتم هذه الاشيا والثاني ان كل خلف فانه يمكن ان يرد الى المستقيم
من حدود واحدة باعيانها يكون [illegible] وكذلك القول في تصحيح [illegible]

في الشرطيات. قال: وقد يسوغ أن يستعمل في الإيجاب الكلي بالطرفين موضوعات
الطرفين جميعا إذا كان الطرف الأصغر إنما يحمل على بعضها بشرط أن لا يحمل على
ما ليس هو فيكون منعكسا فإذا أوجد هو بعينه موضوعا للأعظم استعمل به في الإيجاب
الكلي كما كان يستعمل به في الجزئي. وكذلك إن كان لا يلحق الطرف الأكبر استعمل به في
السلب الكلي كما كان يستعمل به في السلب الجزئي. قال: وكذلك الأمر في ذلك بالاضطرار
أو الإمكان. وأما الإطلاق فهو مع الإمكان لا يوجد دائما ... ولكن ليست
مطلقة بأن وجدت ممكنة من الجهة التي هي ليست موجودة الآن ولكن يمكن أن توجد
وأفهم من قوله ليست بموجودة أي الحكم الذي هو بنسبة ممكن عن كان بعد وإن
جاز أن يكون موجودا ولكن لا يكون بنسبة ممكنا. قال: ففي المقاييس الحقيقية لا
يستعمل إلا ما كان لحقه ولا حقه وصدقه وضرورته ولا ضرورته بالحقيقة وفي
المقاييس الجدلية يستعمل ما كان كذلك بحسب الرأي المحمود وفي الخطابية ما كان
كذلك الظن والآراء التي تحمل كما ينبغي على الفعل.

في أن القسمة غير داخلة في علم إثبات القياس دخولا معتدا به

وهذه القسمة هي قسمة الأجناس إلى
الأنواع والعامات إلى الخاصات وليس له كبير غناء في القياس. قال: فإن كل قياس
وكل برهان يكون الحد الأكبر إما أعم من الأوسط أو مساويا له وفي القسمة
يكون الحد الأكبر أخص كقولك كل حيوان إما مائت وإما أزلي وكل إنسان حي
فيكون الحي حدا أوسط والمائت والأزلي طرفين أكبرين وكل واحد منهما أخص
من الأوسط فالنتيجة أن كل إنسان إما مائت وإما أزلي ثم يأخذ إما مسلما وإما برهان
أحد أن كل إنسان مائت فإن أخذ مسلما فإن القسمة الأولى غير مفيدة ...
وإن بين بقياس أن الإنسان مائت فإما أن بين بقياس حملي فيكون ذلك القياس
بعد ذلك لا القسمة أو باستثناء أنه ليس بأزلي فيجب أن يكون شيء متوسط
بين الإنسان وبين الأزلي يسلب عن أحدهما ويوضع على الآخر ... فإن كان
القياس أن كل إنسان ... ولا ... بأزلي فهو في قوة أن ... مائت وإن كان ... من
... وكل ... فليس هذا القياس في قوة ذلك القياس ولكن على الحالين
فإن المطلوب غني عن القسمة لأن القياس إن جعله حمليا فقط بين بيانا أوليا أن كل
إنسان مائت وإن جعله استثنائيا فإنه لا بد من قياسين يبين بيانا أوليا أن ليس ولا
واحد من الناس بأزلي ثم يضاف بعد إلى بيان أن كل إنسان مائت فمن أنه ليس بين

كون الإنسان أزليا وبين كونه مائتا واسطة فإذا لما أعطي في الأول لم يعط أن يخبر أنه مائت
وإذا كان هذا هكذا فأي حاجة كانت إلى أن يبين ذلك بأخذ بتوسط الحي بين الإنسان وبين
أنه إما مائت وإما أزلي وعلى الأحوال كلها ذلك البيان فضل ثم يجعلون المائت واسطة
ويقولون كل إنسان مائت وكل مائت إما ذو أرجل وإما عديم الأرجل ثم يأخذون أنه
ذو أرجل لا من هذا القياس بل إما مسلما وإما بقياس آخر ثم يقسمون ما ذا الأرجل
إلى ذي رجلين وإلى كثير الأرجل ويأخذون أنه ذو رجلين مسلما أو بقياس آخر فلا يكون
إذن القسمة أنتجت شيئا من هذا بعينه ولا كانت ضرورية في أن ينحدر من الجنس الأعلى
إلى الأسفل إلا بمعونة قياسات أخرى هذا بعينه بل تلك القياسات وحدها تفعل
المطلوب دونها. والأعجب أنهم إنما يقسمون ثم يضعون أحد القسمين وضعا
وفي آخر الأمر يجمعون جميع ذلك ويضعونه وضعا أنه مساو من غير أن يكون
ذلك بنتيجة القسمة فأما أن يكون بينا بنفسه وأما أن يكون بين بقول آخر غير ذلك القول
... القسمة ... المحمول ... على ما ينبغي وإما أن يكون هذا
القياس على ما ... ولم يكن القياس عليها فلما أن ... كان مطلوبنا أنه ليس
قطر المربع ... ثم فلننظر في القسمة إما أن يكون لهما ...
وإما أن يكون ... أنه لا يكون على أن القسمة هو الموجود ...
المطلوب بنفسه ... ذلك بقياس فما منفعة القسمة بل القسمة لا توجب ولا
تسلب لا على الإطلاق ولا بحسب جهة ... أو عن عام أو غير ذلك ٥

في تحليل القياسات المعمولة إلى الأشكال الثلاثة

قد عرفنا كون القياس كيف يكون وأنه إذا لم يكن كيف يكتسب فبقي أن نعلم أنه إذا أعطينا
قياسا كيف نحله إلى الأشكال وإذا صادفنا التحليل إلى الأشكال موافقا للتركيب منها
صار ذلك سببا في زيادة العلم بما قيل لأن الحق شاهد لذاته ومتفق من جميع جهاته
فإذا وجدت قياسا فاطلب أولا المقدمتين دون الحدود فإن طلب ما هو أقل أسهل
من طلب ما هو أكثر والقسمة إلى الأقل أسهل من الأكثر فإذا وجدت المقدمات
القياس واعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة حتى إن كان هناك فضل زيادة
أو طلب لمعنيهما ... ومما قيل في كتاب الجدل والخطابة ... ثم ربما وجدت
صغرى فقط ووجدوا الكبرى ... وربما كان بالعكس فاطرح
ما لا يحتاج إليه وأحضر ما يحتاج إليه فإنك إذا وجدت إنما وجدت ...

الاوسط وعرف المطلوب وعرفت الشكل الذي ينتجه والضرب الذي ينتجها فقد وقفت
عليها الكمية المطلوب ولسبه وعرفت نسبة الى احد الطرفين فقد عرفت نسبة الى
الآخر لا محالة حتى ينتج وكذلك في المطالب الجزئية وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة
والنقصان اذا كان الكلام المقول يسبق بعده الى الذهن لزوم النتيجة حتى يزول الشك مع
ان في حقيقة الامر نقصانا او زيادة اما في الزيادة فقد ذكرنا ظاهره لان النفس
لا تلتفت اليها اذا وجدت المطلوب لازمه واما في النقصان فلقناعة النفس
باللزوم مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر
لا يبطله الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر وليس ينتج من هذا القول هذا ولكن
ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه النتيجة يلزم منها ذلك
اما اللزوم المقدم الثاني من غير بيان وانما يقع مقدمة اخرى محذوفة واما الآن
في قوة هذا القول ان يقال الى ما ينتج فيقال اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر
وما يبطل ببطلانه الجوهر هو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر ولكن لا بأس ان يقال على
ما يقوله الاسكندر ويتم قياسين اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر
فليس يبطل ببطلانه الجوهر فليس شيء من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا ايضا
ليس نفس النتيجة بل يضاف اليها ان ما ليس غير جوهر فهو جوهر وكذلك ايضا
اذا قلنا ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا
له فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له فاذن الانسان جوهر وهذا لازم
عنه لا على سبيل القياس والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار
حسب قياسا وانه وان كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما يلزم عنه
شيء بالاضطرار قياسا وقد يقع الخدعة من جهة مشابهة التاليف لتاليف القياس
من غير استيفاء الشرائط كقول القائل زيد هو متوهم زيدا والمتوهم زيدا يمكن ان يكون
ان ليس فزيد يمكن ان يكون ان ليس وهذا محال فان الكبرى يجب ان يكون كلية وهذه
الكبرى ان اخذت كلية يجب يلزم هذه النتيجة لا يكون صادقة لانه يجب ان
يصدق وكل متوهم زيدا فهو يمكن ان يكون ان ليس وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا
وليس يمكن ان يكون ان ليس بل هو بالفعل الطالع وان جعلت الكبرى يجب يصدق عليه
لم يلزم هذه النتيجة وهو ان يقال وكل ما هو متوهم زيدا فهو من جهة ما هو متوهم يمكن
ان يكون ان ليس فينتج هذا الشرط ان زيدا يمكن ان يكون ان ليس لا ان زيدا من جهة ما هو متوهم

يمكن ان يكون ان ليس :. ومثال آخر زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى يعدم الآن فزيد يعدم الآن
يعني بقوله زيد المعنى يعدم الآن انه اذا سكت لم يكن زيد المعنى بالفعل موجودا :. ومن
نوع الغلط والخدعة بان يكون القياس من القياس على جهة تبديل المحمولات فيقال الصحة
ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان اذا على الاطلاق فينتج ان الصحة عن ... ولا في
شيء من الناس وهذا خلف والسبب فيه ان هذا النوع من القياس يشترك فيه ما يحمل
بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالاسم والحد كالمريض لا يقال ان احدا من الناس مرض
بل مريض فالحد الاوسط بالحقيقة مقلوب عن الاصغر الا ان يشتق منه فقد وضع
افيد الحالات ما هو قابل للحالات فان قيل على وجه ان كل انسان فهو مريض اي
وقتا ما واي ما دام مريضا ولا واحد من المرضى يمكن ان يكون صحيحا فالكبرى
كاذبة فان كل ما يوصف بالمرض فانه يوصف بالصحة ايضا ومما ينبغي ان يراعى
انه اذا حصلت المقدمات فلا يجب ان يطلب الحدود مفردة بل كثيرا ما يكون
مركبة ولا يكون يدل لها اسم مفرد وهذا مما يصعب التحليل فان امكن تبديل ذلك ان
يطلب اسما او يخترع اسما فهو اسهل مثل قولنا كل مثلث فان زواياه الثلاث
مساوية لقائمتين واذا كان الحد المركب من الفاظ ظن انه حدود وقع الغلط :. ومما
يغلط ايضا الحروف التي تقترن بالاسامي مثل في وبل وما اشبه ذلك فربما كانت اجزاء
من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما كانت دالة على الحمل والصفة نفسه فانك
تقول ان علما واحدا موجود ويريد لا ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل ان
فيها علما واحدا وربما اختلف ذلك في الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود
في كل حكمة والحكمة موجودة للخير او في الخير فتكون الكبرى حرف التعريف دال على
الحمل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول فيجب في مثل هذا ان يراعى ما هو جوهر
ويهمل ما هو زايد فيقال في الخير علم ولا يقال الخير علم وربما كان على عكس هذا العلم
موجود في كل ضد او نقيضه والضد او النقيض موجود في الخير فينتج ان الخير فيه
علم ويكون حرف في الملحوظ في النتيجة لازمه في الكبرى لا الصغرى وربما اتفق
في كليهما ان كان دالا على صفة وفي كليهما ان كان جزء محمول وهذا في السلب وان كان
واحدا كقولنا في السلب ليس للحركة حركة ولا للكون كون فاذا قول الملك لو ينتج ان
اللذة ليس لها [illegible] وذلك حكم القياس المعرفية :. واما في الشكل الثالث

فقد مرّ ما هو

فإنما يمكن حينئذ أن يكون من ضرورته المنتجة للسالب. وأما الضروب المنتجة للموجب فقد مرّ ما هو
موجبان كيف سلمنا وعلى كل حال فلا يحوزه أن يكون إلا أن يكون السالب الكبرى
مثاله كل طب علم ولا طب بعلم فليس كل علم بعلم. ولذلك إن أخذنا على الناقض
أن تلك قال وينبغي أن يستقصي النظر هل يمكن هاهنا شيء أمكن في الشكل الثاني إذا كنا
تناهاك والمثال أن علم فاضل ولا شيء من العلوم فاضلا ثم وضع بدل العلم الطب
فصار طرف أخص من طرف ثم جوّز أن يوضع الطرفان كيف اتفق فيكون قياس على
متقابلين فهل يمكن ذلك هاهنا فإذا استقصى وجد أنه لا يمكن فإنه لا يمكن في الشكل
الثالث في القياس على المتقابلين أن يكون الطرف الأكبر أخص من الأصغر فالمقدمتان
متقابلتان أي عن الحمل مثل قولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة طب فليس كل
علم طب وما في هذا إلا استقصاء أن يصح ولا كل ... كل ولا واحد بعض ولا
شيء وهي بلبه فيجعلها أسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول إلا أن لموضوعاتها
اسمين مترادفين أحد أحدين أو مشتركة الموضوع إلا أن لمحمولها اسمين مترادفين ووضعا
كالطرفين إذا أمر هما جعل الآخر والموضوع محفوظ الاسم فيكون نسبته بالقياس من الشكل
الثالث الذي عرضها فيعرف أنها قياس وأنها عن قياس بالأصول المتقدمة ويعرف
أنها ينتج أن الشيء ليس هو بالأشكال الله أعطاك إلا أن الأكثر ليس يجب أن يكون ليس
أخص من الأصغر ولكن أن يطرأنا المجوّزنا أن يكون يصدق أي عن كاذب أن يكون
انفاعن متقابلين بنتيجة صادقة اسمه لأن هذا ينتج أن المني ليس هو وأما أنه كيف يمكن
أن يعرض هذا في النظر فذلك لأنه يمكن أن يكون عند إنسان ما قياسات فاسدة
أنتجت ما كان فاسدة فيوجد معها عند نفسه ويكون عنده جواب موضوع مسلم ويكون
تلك القياسات أو الناتج الفاسد يلزم عنها لفساد هاهنا فاسدة يمكن أن ينساق في
إنتاج ضد هذا الحق ويكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لحسن هذا الموضوع
المسلم أو الجزئي بحجة فإذا حقق كان بالقوة مقابلة فينتج منه قياس من مقابل هذا
الموضوع. مثاله إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ويكون في تلك القياسات
الفاسدة إما مقدمة كاذبة وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين وإما نتيجة فاسدة
أن كل عدد ينقسم بمتساويين أمكن أن يلتمس من تلك المقدمة ما نقض أو مصادرة لهذا
الموضوع أن لا شيء من الأعداد فرد فينتج منها أن بعض ما هو عدد ليس بعدد أو بعض

ما هو فرد ليس بفرد. وكذلك إن وضع أن كل علم ظن ثم سلم أو لزم أصول أخرى عنه
أن الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا وفي القياسات الفاسدة مقابلة لمقابله
وربما كان الموضوع باطلا وفي القياسات مقابلة لمقابله أو يمكن أن يلتمس مقابلة
لقياسات صحيحة عنده وربما كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات فاسدة فالتمس
من الصحيحة صحيحا ومن الفاسدة فاسدة مقابل الصحيح فعمل قياسا على متقابلين. وأما إذا
وقع ذلك ابتداء فلا يمكن أن يستعمل من غير حيلة ثم من تلك الحيل أن يسلم جزئية ما فيه
كلية كما يسلم أن كل علم ظن وأن لا شيء من الطب ظن أو يوهم أن المركب ليس أحد الجزئين
عن المركب ويجعل المركب حدا أوسط فيقال الحيوان الأبيض ليس بأبيض أي ليس
أبيض مجردا وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم يقول الإنسان ما هو أبيض فينتج أن
الإنسان ليس بأبيض أي ذلك الإنسان بعينه ثم يقول ذلك الإنسان ليس بأبيض
وهو بعينه أبيض فيؤلف قياس من الشكل الثاني هكذا ذلك الإنسان ليس بأبيض
وزيد أبيض فذلك الإنسان ليس زيدا وهو بعينه زيد هكذا ينبغي أن يفهم هذا
الموضع ويمكن أن يوجد له مثال كلي كقولك كل إنسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو
حيوان ناطق بناطق فليس أحد من الناس بناطق ثم هو موضوع أن كل إنسان ناطق
فكل إنسان ناطق ولا بشر ناطق فلا أحد من الناس بشرا وكل إنسان ناطق ولا إنسان
واحد بعينه إن جعلنا المتمم متلاصقا مترادفا فالناطق لا إنه ما يكون ناطقا ما ليس
ناطق ويمكن أن يجعل هذا مثالا للفصل الأول أن يكون يسلم في مقدماته الفاسدة
أن الحيوان الناطق ليس بناطق ويسلم أصلا أن أحد المحمولين لا يحمل على جهة محمولين وكان
يسلم الحيوان كل إنسان ناطق فلزمه أن يقاس عليه من متقابلين. في المصادرة
على المطلوب الأول. المصادرة على المطلوب الأول داخل في جنس ما لم يبرهن
مما قيل ولكن ذلك الجنس أعم منه لأن ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب أن القول غير
منتج بسبله أو لكذب مقدماته وقد يكون بسبب أن المقدمات أخفى من المطلوب أو أن
المقدمات مساوية له في الجهالة أو المقدمات إنما تبين بعد بيان المطلوب. وليس
من هذه مصادرة على المطلوب الأول فإنه إنما يكون ذلك في قياس منتج الشكل
وليس يجب أن يكون بسبب أن المقدمة أخفى أو مساوية في الجهالة حتى إذا كان
كذلك كانت المصادرة على المطلوب وذلك لأن الخفي والمساوي في الجهالة قد

يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة على المطلوب الاول واما في المصادرة
على المطلوب فليس الخفي والمجهول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس
مصادرة على المطلوب الاول لان المطلوب بنفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان بدل اسم
اخر حده الذي يراد ان يجعل حدا اوسط. فاما الاشياء البينة بنفسها فلا يمكن
بوجه ولا بالحقيقة ولا ان يقاس عليها من اجل انفسها فان ذلك غير ممكن لانها مقبولة
مسلمة وان كان يمكن ان يصادر عليها بل انما يستعمل هذا فيما من شانه ان يشك فيه
ويجهل فهذا اذا استعمل في بيانه غير ما هو اعرف منه فقد عمل الواجب واذا استعمل
بينه في بيان نفسه فقد صودر على المطلوب الاول وقد يعرض ذلك في قياس
واحد وقلما يخفى هذا الا على ضعفاء العقول وقد يعرض في قياسات عدة وذلك
بان يكون بينه بين بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك
المقدمة انما تبين بصحة النتيجة فيكون هذا ايضا مصادرة على المطلوب الاول
بوسائط مثل الشكل الذي في كتاب اوقليدس ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها
خط قاطع كانت الزوايا كذا وكذا ومن مقدمات برهان ذلك ان الخطين اذا وقع
عليهما خط فصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معا دون قائمتين لم يلتقيا
وهذا موضوع في مصادرات كتاب اوقليدس فان رام احد ان يبين هذا بان
يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا الثلاث
اعظم من قائمتين هذا خلف فان لم يلتفت فقد صادر على المطلوب الاول
من جهة انه لم يتبين ان الزوايا الثلاث بهذه الحال الا ببرهان يعد صحة كون
زوايا الخطوط المتوازية بتلك الاحوال فيكون عرف بيان الزوايا في الخطين بزوايا
المثلث وبيان زوايا المثلث بينها فيكون استعمل كون زوايا الخطين مع الخط
الواقع عليهما مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسائط فهكذا يكون المصادرة على
المطلوب لا ان يكون استعمل مقدمة لا تسلم او هي حقيقية كيف كانت وبالجملة يجب ان
يكون قد اخذ فيها احد جزئي المطلوب مرتين اما على الحقيقة بان يكون مترادفين يرجع
احدهما على الاخر جملة ومعنى واما بحسب الظن وان كانا شيئين كانا معا لشيء
كالانسان والضحاك ويظن ان شانهما وحكمهما واحد وفي الحقيقة معناهما مختلفان
او كلي وجزئي ويظن ان الحكم فيهما واحد ممن اراد ان يبين ان الطب ظن فاخذ ان
العلم ظن وكان يظن ان الامر فيهما واحد فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول.

والمصادرة على المطلوب بحسب الظن على اقسام مذكورة في طوبيقا واما في الحقيقة
فعلى ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسم اخر مرادف كما كان يكون
في مقابل القياس بان يقابل القياس والمصادرة على المطلوب الاول يعرض كان في
ان الحد الاوسط فيهما موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وانما
يكون فيها مقدمة صادقة جدا وهي التي يكون موضوعها ومحمولها واحدا ومقدمة
مشكوك فيها وهي التي هي المطلوب وقد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على
الاول في الشكل الاول والثاني والثالث لكن اذا كان المطلوب موجبا كليا امكن
في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والاكبر اسمين
مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة وان كان كبرى كان الاصغر والاوسط
كذلك وان كان جزئيا لم يمكن في الشكل الاول الا ان يكون صغرى وان كان سالبا لم يمكن
فيه الا ان يكون الكبرى وقول الفيلسوف ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول
يصلح ان يوجد في القياس صغرى وكبرى ليس صحيحا على ظاهره بل يطلب له تاويل
وكذلك قوله ان في الشكل الثاني يصلح ان يصادر على المطلوب الاول كان صغرى
او كبرى فانه اذا كان الاسم المرادف هو الحد الاوسط [illegible] وكان يجب
ان يكون الحد الاصغر في المطلوب وفي الصغرى واحدا [illegible] على هذا ولم يمكن ان يجعل
المسلمة صغرى والكبرى هي المجهولة والذي قاله الفيلسوف يحتاج الى تاويل واما
في الشكل الثاني فان المطلوب لا يكون الا سالبا فمتى صودر لا يكون الا صغرى وفي
ضرب لا يكون الا كبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان جزئيا لم يجز في الثاني الا صغرى
وفي الشكل الثالث الا كبرى وفي الاول لا يصلح بانه يوجد لانه لا يصلح صغرى ولا كبرى
والمصادرة على المطلوب الاول قد يكون في البراهين وذلك اذا كان يصادر بالحقيقة
بالوجه الذي قلنا وقد يكون في الجدل وذلك اذا كان فعل ذلك بحسب الظن المحمود وهو
الذي يكون فيه المقدمة الصادقة فيه لشيء واحد بحسب الظن المحمود.

في وضع ما ليس سببا للنتيجة الكاذبة على انه سبب للنتيجة

والقول الذي يقال ان الكذب الذي ابحث ليس من قبل كذا او ليس من هذه الجهة فانه يقع في قياس
الخلف اذا اخذ نقيض المطلوب ثم قرن بما شانه كذا ثم رام ان يبين نقيض الموضوع
كذب لانه انتج كذا فقال لم يلزم الكذب عن هذا النقيض القياس الخلف وانما يمكن ان

في الموضوع

فقال له ذلك اذا كان الكذب يلزم وان وقعت هذه المقدمة ولم يستعمل في القياس
وهذا لا يكون في المستقيمة لان في المستقيمة لا يقصد انتاج كذب من وضع شي مناقض
للمطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا فلان في القياس مقدمة
كاذبة او ليس بالبينة منتجا ولم يتبين انه لم يعرض ذلك من قبل وضع كذا لانه لا يسلم ان
ذلك عارض من ذا انما يكون للقصد شي غير نقيض ذلك المطلوب او نقيضه لا ان
يقاس من ابطاله الى ابطال قول لا يبان نقيضه فهذا لا يعرض في المستقيمة وجوها
ان كان القياس يستطاع مقدمتين يصل بها النتيجة فكيف يقال ههنا كانه لم يعرض من ذلك
من قبل هذا كانه اذا رجع هذا الى الكذب وليس ثم شي يمكن ان يرفع وشي قياس
وكذلك ايضا في القياس المركب لا يمكن هذا لان القياس المركب يشتمل على الاستقامة
الى النتيجة فلا يكون فيه شي فضل فان كان لم يكن لقولهم ان الكذب لم يعرض من ذلك
فائدة لانه لا يسلم الكذب اصلا ويبطل القياس الذي نتيجته ولا يستعمل بشريه ذلك
الشي الذي لا مدخل له في انتاج الكذب فذلك لا يبين شيا اذ الكلام والمناقضة
في النتيجة ولزومها وبطلانها لا في كونها لازمة عن شي يراد ابطاله ليس يصح
بل هذا في الخلف اذا كان النقيض الموضوع سوا وضع او رفع لا يعرض حكم اللازم من
الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه اما ان
يكون الحدود التي للمحال ولقياسه غير مشتركة مع النقيض الموضوع البتة واما ان يكون
مشتركة ذلك المحال لزم عن شي اخر مثلا لو ان احدا اراد ان يبين ان القطر غير
مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس وبين فيه ان الاحاد ثم قال وهذا محال فاذن
القطر مشارك للضلع وهذا اظهر ما في هذا الباب واما مثال الذي يوجد في
المحال او قياسه حدود تشارك وتتصل بحدود النقيض فمثل ان يقول ليس كل ب ا والا
فليكن كل ب ا ولكن كل د ج وكل ج ب وكل ب ا فاذن كل د ب هذا خلف فاذن
ليس كل ب ا فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا كل د ب يكون نتيجة
عن مقدمة وان لم يقل كل ب ا وانما الكذب الاخر بان نقول كل ب ا وكل
ا د وكل ج د وكل ا د وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك
لان قولنا كل ب ا ان رفع في القياس المنتج للخلف بل كيف ان يكون حدود المحال
وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ومع ذلك اذا رفع النقيض لم يلزم
محال بل يكون المحال لازما لوضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل المركب لا حشو

فيه او ليس قياسات مختلفة لا وصلة بينها فان الكذب لا يمكن ان يجتمع عن قياسات كثيرة
لا يستعمل ايضا لا تصريحه لقياس في اخر فانها اذا اجتمعت ولم يستعمل اما ان يكون
الكذب لازما عن واحد منها وان رفع القول في ذا واما ان لا يلزم عنها شي بالتركيب وان
كنت تاخذها ايضا لم ينفع جمعها في ابطال شي او اثباته مثل قياسات مختلفة على
ان الموازية تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وغير ذلك فان جمع اصناف
نتائج كاذبة لا يستعمل قياساتها لا يلزم فيه شي على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف

في استعمال القياسات في الجدل والتمرن في تاليفها او معها ::

ولان المسئلة على وجهين في الجدل اما مقدمات قياس مع نتيجته كقول السائل اذا كان
كل ب ج وكل ج د فكل ب د فهذا لا اصله فيه ان لا يسلم ادا مقدمة او غير
ان القياس غير منتج .. واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها اجزا لا حذر الشا
ويشبه النتيجة فيكون فيه التحفظ على وجهين احدهما عند تسلم مقدمة مقدمة والاخر
عند اجتماعها للتاليف قياسا :: واما في القسم الاول فيجب ان يجتهد حتى لا يسلم
حد امكن ان يسلما قياسا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك فليس لم يمكن
ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان يحد والتبكيت قياس على اثبات نقيض
الوضع الذي يحفظه المجيب :: واما في اجزا الامر بعد التسلم فيجب ان يتامل
ان الواسطة التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى تعرف الشكل والضرب
فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كان لا يبالي المجيب والتالف الكلي مع اباحه او
كان غير منتج اصلا مع اباحه اصلا وهو انما يبالي له بعد حفظ اشكال القياسات
وضروبها فهذه وصية المجيب :: واما السائل فيجب ان يحتال في استعمال ما
اوصي المجيب بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد باخفا ما يكون من الحيلة فيسلم ما هو
ضروري في الانتاج من غير ان يسلمه على نظم قياسي فيبطل الصنعة بل ان كان
القياس من ثنا من قياسات ينتج ناتج بعض مقدمات لقياسات ينتج ناتج اخر ولا يزال
حتى يبلغ المطلوب سال اولا عن ابعدها من المطلوب في تسلمه ثم لم يسال
عما يليه بل عما يوافق من المطلوب من مقدمات بينها ثم عاد وسال عما بين
المسلمين مثلا ان كان يريد كل ب ا وكان ينتج ذلك بل كل ب د وكل د ه
وكل د ج وكل ج ا فكل ب ا يسال اولا عن مقدمات الاطراف او الواسطة
فان سال عن مقدمات الاطراف فاولا الكبرى لان السائل اذا سال اولا عن

الصغرى البتة كل د ج هذه المحبة انه عسى ان يكون كل د ج او بعضها اخر على النظام
واما اذا سال عن الكبرى انه البتة كل ب آ فيكون قد علق الكلام على الترتيب
ووقع الحدس عن هذا الجانب ايضا لانه اذا قيل كل ب آ او كل د ب فهو حاكم بكل
على النظم القياسي بالفعل اذا لم يوقع المشترك في كل واحد منهما تحت الاخر فلنقف
اذا لم يكن مصرحا فالاحرى ان يسال عن الكبرى او لا فيقول البتة كل ب آ ثم يتباعد
عنه فلا يسال عما يوجبه بل عما لا يليه فيسال كل د ج ثم يعود فيسال عما بينهما
انه هل كل ج ب ولذلك يجتهد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان يسال عن بعض المقدمات
المتوسطة اولا ثم الطرفين على اختلاف الترتيب ثم عاد الى طرفيه الاخرين لم
يكن به باس بعد ان لا يجعل المسايل مرتبة ؛ واما اذا كان القياس مستطاعا عن مركب
بحيث ان يسال اولا عن الواسطة يجعلها ولسواله عن الكبرى مثلا هل كل ب آ فيكون
طلب اولا النسبة للحد الاكبر الى الواسطة ثم يسال عن الصغرى فيكون قد فعل
ما يمكنه من تفريق اتصال المقدمات فاذا فعل هذا احدث قياس على بعض الموضوع
وهو الشكل الاول فاستعمله وعلى شرايطه في الاشكال والضروب الا انه
باعتبار ما وذلك لاعتبار ان يكون منتجة ويستر وضع ما حفظه المجيب

في انه كيف يمكن ان يقع في شي واحد علم وظن معا بلا ان

وكما انه يخدع الانسان فيظن بما هو قياس انه ليس اما فيما بينه وبين نفسه واما
بغلط السائل اياه في تسليم الحدود وكما انه يخدع في اتصال مقدمات القياس
قد يخدع فيعلم شيا من جهة ويكون ظنه غالبا من جهة اخرى على علمه والقياسان
الموقعان لعلم ولظن مضادة له على جهتين احدهما بالاجمع في انسان واحد بل في انسانين
مثل ان يكون كل د ب وكل ج بلا واسطة ثم كان كل ب آ وكل ج آ ايضا. فان اعتقد
انسان واحد ان كل ب آ وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شي من ج آ وهو باطل
ويكون كل بما راه الصغرى هذا ان كل د ب وذلك ان كل د ج اعتقد اعتقادين
متقابلين في اما انسان واحد فلا يمكن ان يعتقد عقد القياسين معا بالفعل فيدرك
شيا وضده بما يجمعهما مقابل ان وقع له مثل هذا شك ولم يعتقد شيا. والجهة
الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان يكون يعتقد ان لا شي من ج آ ومع
ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة ان كل د ج وكل ج ب
وكل ب آ فانه اذا يعلم ان كل ج ب وكل ب آ يكون علم بالقوة ان كل ج آ وهو دا

يظن ان لا شي من ج آ فالذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه
ان يعلمه وهو ان كل ب آ واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلا كما ان انسانا
يعتقد ان الاجرام المساوية لا تسارك النار والاسطقسات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية لانها ترى متوهجا بالفعل مخصوصا بالكواكب وعلمه بها كلي بوجه
في فيها بالقوة لا بالفعل لانه علم جملة ان كل جسم سماوي لا يشارك النار ؛ واما ان
الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي فليس من جهة واحدة علم وظن
بل علم الشي من جهة الاحصة وظن من جهة خصته ولكن الشبهة باقية في انه كيف يمكن
ان يعلم في المثال الاول ان كل ج ب ويعلم ايضا ان كل ب آ ومع ذلك يظن ان لا شي
من ج آ ويعلم هاهنا ان كل كوكب فهو من جوهر السماوي ويعلم ان كل ما هو من جوهر
الجسم السماوي فهو غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية ؛ وحل هذه الشبهة انه
لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولم يضع الاصغر تحت الاوسط بالفعل في انه لا يجب
ان يعلم النتيجة بالفعل وبين ان يعلم الكبرى والصغرى معا ولم يؤلف بينهما بالعالم
عنه النتيجة بالفعل لان وجودها بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجبان في
النفس العلم بالنتيجة الا ان يكون فيما بينهما بالنفس مخصوص وان يكون النفس
مراعية لذلك التاليف متعمدة اياه فانه بينه وبين المطلوب كل ذلك بالفعل
والا وقع ذهول مثلا ان من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم
يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال امكن ان يظن مع ذلك ان في بطن هذه البغلة
جنينا وذلك لان هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما يصير ان
سبب النتيجة بالفعل اذا اخطرا معا بالبال على الترتيب الذي من شانه ان ينتج
واعرا نحو النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق ولم يحضرا معا في العلم
بالفعل على الترتيب المذكور ونحو الغرض المقصود فان النتيجة يلزمهما بالقوة كما ان
الكبرى وحدها اذا علم لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع
تحت الاوسط وتحت حكمه فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع
العلم بالمقدمة الكبرى الكلية مشابه احدهما الجهل فيه يجري عوبا بالقوة تحت
كل معلوم والثاني الجهل فيه يلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم فعلى
هذا ينبغي ان يفهم قول الفيلسوف فاذن ليس من جهة واحدة جهل الشي وعلمه
وقد ذكر السكك مانن على سقراط اذ قال له هل المطلوب عندك معلوم او

مجهول فإن كان معلوماً فالطلب محال وإن كان مجهولاً فكيف يعرفه إذا وجده
وهل يعلم أن يظفر بالأمر الذي لا يعلمه فلم يتعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسه
بل عرفه بشكل هندسي أن المجهول كيف يستفاد بالمعلوم ∴ وأما أفلاطن فلما تعرض لذلك
قال إن العلم تذكر وكيف يستقيم هذا والعالم بأن كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية
لقائمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وإن كان جاهلاً بها بالفعل كالحس بمثلث جزئي
ونعلم أن هذا الشيء مثلث ونخطر بالبال ما كان علمه أولاً فيشعر أن هذا الشيء زواياه
الثلاث مساوية لقائمتين ولا يجوز أن يكون قد تذكر شيئاً علمه قبل فإن هذا المثلث
الجزئي إنما حدث الآن فكيف علم من قبل أن زوايا هذا المثلث مساوية لقائمتين
بل إنما كان علم أولاً علماً كلياً لا يوجب جهله ثم علم بأنا وقوع هذا الجزئي تحت ذلك
العلم الأول فعلم بأنا الأمر المتعلمة وقط بالفعل بل بالقوة فإذن قد كان يعلم المطلوب
لا من الوجه الذي يجهله ويجهله لا من الوجه الذي يعلمه فليس إذن يجهل المطلوب
كل الجهل حتى إذا وجدناه لم نعلمه فإنا نعلمه بوجه لا نجهله ولا أيضاً نعلمه بكل
العلم حتى يستغني عن طلبه لأنا نجهله من الوجه الذي نجهله وهذا كمن كان يعرف
أن الوسيمة بعلامة ولا يعرفه بالخصوص فيعرف مثلاً أن كل من به تلك العلامة
مهموم كعبد آبق ولا يعرف أن الشيء الذي يطلبه فلما أحس به أحس بالعلامة وهو
الحد الأوسط فيعلم أنه الأمر المطلوب وبالجملة فإن العرض المعرفة إما
عامة وإما خاصة وإما معرفة بالقوة وإما معرفة بالفعل وقد فصل هذا
ولهذا السبب يمكن أن يكون يعرف الكلي ويجهل الجزئي لا الجهل الذي هو عدم العلم
بل الجهل المضاد للعلم مثلاً بأنا يكون علمنا أن كل حس بغلط ثم رأينا حساً محسوساً
فيعتقد ظننا أنه جزء أو غير حس فيكون قد أخطأنا في الصغرى لا جهلاً، فيظن
وربما نظن حراماً كالسماعة أنه شيء ما جرى بالعرض إلى وكما علمنا أن كل شر ما فليس
بخير فيكون ظننا أن هذا الشر خير ... لنا صواب عن مثل هذا الخطأ لا نظن
ما أنه شر وظننا بذلك الشر أنه خير فيكون لنا أن هذا ما خير فيكون الحد غائباً
في المقدمة دون النتيجة في انعكاس المقدمات بعضها على بعض بالتساوي في الكمية
بعد عن صورتها بل أمر يعرض للنتيجة فإنها إذا أمكن يكون في موضوعاتها ومحمولاتها
نقول إذا أعنا أن كل ج آ من قولنا كل ج ب وكل ب آ ثم انعكس كل ج آ فصار

65

كل آ ج فيلزم أن ينعكس الصغرى وذلك لأنك تقول كل ب آ وكل آ ج وكل ب ج يلزم
أن ينعكس وكل لأنك تقول كل آ ج وكل ج ب فكل آ ب فإن كانت الكبرى سالبة
فقلت كل ج ب ولا شيء من ب آ فيلزم منه أنه لا شيء من ج آ لأن الكبرى مما ينعكس
لا محالة فيما ينعكس الكبرى ولذلك ينعكس النتيجة لانعكاس الكبرى وإن كانت
الكلية السالبة ينعكس لنفسها دائماً وأما كيف ينعكس بسبب انعكاس الكبرى فلأن
الكبرى إذا انعكست صارت إلى الشكل الثاني ووجب أن يكون صغرى فأنتجت
عكس النتيجة ∴ وأيضاً إن انعكست الصغرى وانعكست النتيجة انعكست الكبرى
لأنه إذا كان كل ب ج وقيل ولا شيء من آ ج وهو عكس النتيجة أنتج لا شيء من آ ب
فإن لم تنعكس النتيجة أنتج الكبرى بحالها فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة أو
المقدمة ∴ وأما انعكاس المتلازمات والمتقابلات فإنه إذا كان كل واحد
آ و ب ينعكس على الآخر في الحمل وكان كذلك ج و د وكان ب أو ج موضوع
إما الشيء المطلق وإما شيء أخص لا يخلو إما أن يكون ج وإما أن يكون آ فلذلك هو
لب د و د لأنه إذا كان إذا وجد في الموضوع آ وجد فيه ب وحيث لا يوجد
فيه ج فيجب إما أن لا يوجد فيه د وإلا فقد وجد فيه ج لأن كل ج د فإذن
عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د وكذلك عند ما يوجد فيه د يجب أن يوجد
فيه ج فلا يوجد آ فيجب أن يوجد ب وإلا فقد وجد آ وأقول إنهما لم يوجد
فلأجل يوجد لأنه إذا لم يكن فيه د فأقول يكون فيه ب لأنه إذا لم يكن فيه د
لم يكن فيه ج وإلا كان ج ليس د وإذا لم يكن فيه ج كان فيه آ وكل آ ب
فكان فيه ب وكذلك بالعكس ومثال هذا أنا نضع المكون والفاسد ينعكس
أحدهما على الآخر وغير المكون وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر وكل
شيء إما مكون وإما غير مكون فكل شيء إما فاسد وإما غير فاسد وهو أن
ليس من ... يخرج من قوة قوله إن كان المكون والفاسد ينعكس أحدهما
على الآخر والثاني وإن كان غير المكون وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر وكان كل شيء
إما مكوناً وإما غير مكون فإذن كل شيء إما فاسد وإما غير فاسد ∴ قال وإن كان كل
الموضوع إما أن يوجد فيه آ وإما ب ∴ وأيضاً إما أن يوجد فيه ج وإما د ثم كان كل آ
د ... كل ج آ فكل ب د وكل د ب ∴ وإلا فليكن بعض د ليس ب فيكون آ لأنه لا يخلو
الموضوع من آ و ب وإذا كان بعض د آ وكل آ ج فبعض د ج وكان كل د ج لا يجتمعان

معاً فهو اخلف واما اذا كانت ا موجوده في كل ب وفي كل ج فقط ولا توجد في غيرها
ثم كان كل ج ب وكل ا ب لان ب يقال عليه ا لان ا يقال على ب وج فقط ثم ب يقال
على ب وعلى ج فيقال على جميع ما يقال عليه ا وكل ب ا فان العكس في ج العكس ايضا
ا ب وهذا ظاهر وانما اذا كان كل ج ا وكل ج ب وكان كل ب ج فكل ب ا لان
كل ب ج وكل ج ا

في الاقيسة من شيئين متقابلين

اذا كان
ا وج كلاهما افضل من ب ود مجموعين وكان ا وب متقابلين وج ود متقابلين فان
ا افضل من د وذلك لان ا مطلوب كما ان ب مهروب عنه لانهما متقابلان وكذلك
ج مطلوب مثل ما د مهروب عنه لانهما متقابلان، فان لم يكن ا افضل من د فاما
ان يكون مساوياً له او يكون د افضل له ان كان ا مساوياً لد في انه مطلوب فيجب
ان يكون ضداهما متساويين في انهما مهروب عنهما اعني ج وب فاذا جمع الى ا ج اجمع
مطلوب د مهروب واذا جمع الى ب د اجمع مطلوب ومهروب لكن يكون جمله ذلك
في الطلب والهرب جملة هذين فلم يكن مجموع ا وج افضل من مجموع ب ود وكان افضل هذا
خلف. واما ان قلنا ان د افضل من ا في انه موثر مطلوب هذا د الذي هو شاعه
الخلاف لما كان في باب الهرب عنه لا الاقل بل الاقل والاكثر فاذا الاكثر فيكون اذن
ج اكثر في وجود اجابه ا وج ولم يكن هكذا ثم قيل لهذا مثال من كتاب فلاطن فيكون ل
امر المواد احيانا مساعد الحسن محبة على نفسه فيكون ب ان لا يكون مساعده على نفسه
ولكون ج هو ان لا يساعد على نفسه فيكون د هو ان يساعد على نفسه ثم يكون ا وج اعني ان
يهوى مساعده ولا يساعده افضل من ب ود اعني ان لا يهوى مساعدته ويساعده فاذن
ا وهو ان يهوى ان يواتيه افضل من د وهو ان يواتيه كذلك لا يساعده اي من ان
يهوى مساعدته ومعنى هذه المواتاة والمساعدة المشاركة في الجماع فاذن فعال المحبة بلا جماع
ارجح المحبة من الجماع والافضل هو الحال في كل شي فعلى المدامة فعال المحبة بلا جماع
افضل من الجماع والجماع اما ان لا يكون له مدخل في باب المحبة واما ان يكون شاملاً للمحبة
المحبة لا اراده من الالتقاء وطلب النسل المودي الى بالذة المعاينة والمخالطة فلا يكون
عن المحبة ولا لاجل شهوة مقارنة للمحبة فالشهوة تطلب اللذة والمحبة تطلب المخالطة
والحمل لو امكن الا المحبوب فيكون دون الشهوة اذا قدرت وعدا لست بعد دفعها
طلبا للجماع لاجل المحبة فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة لا على ان نفس المحبة تقتضيه بل على
ان الشهوة المقارنة للمحبة تقتضيه لا لاجل المحبة.

فصل في الاقاويل الموقعة للتصديق ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم تكن منها

قال المفسر المعانيش

الجدلية والبرهانية ترجع الى هذه الاشكال الثلثة بل الاستقراء والمقاييس الخطبية والفقهية
والمشورية التي تسمى فعلية والخطب اما ضمائر واما مثالات مطويه في الحدوث
والبدت ومطوية الانتاج في الثالث سواء كانت صادقه او كاذبه ولكنها معروفة لحق
المزاحم منازع او افلح جماعة سامعين حاضرين ومكاسين واكثرها في الامور الجزئية
واما الفقهية فهي ضمائر ومثالات ماخوذه مع اخواتها صاحب الشريعة من تبيان حكم
حسب شريعته ما فعله بالذات وحرمه بالعرض والمشورات الفعلية هي ضمائر
او مثالات من امور صادقه يراد بها مطلوب فيما يحث ان يفعل او يترك لا بحسب
مخاطبة انسان الا بالعرض.

واما الاستقراء

في الاستقراء

فهو ان يتبين شيا كليا موجبا وسلبا على شي اخر لوجود ذلك الشي الاول فيما تحت الكلي
الثاني اعني جزئياته. ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم بالكلي المحمول او المسلوب
كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف
الاوسط فيكون تبيين باحد الطرفين وجود الطرف الثاني للواسطة ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار واسطة وما حقه ان يكون حدا اوسطه قد صار حدا للكبر
مثلا الحد الاصغر هو ج انسان وفرس وبغل والحد الاوسط طويل العمر وهو ب والحد
الاكبر وهو ا قليل المرارة واردنا ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء لنبين
ان كل طويل العمر قليل المرارة فلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر
حاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو اما انسان او فرس او بغل اذ قلنا كل حيوان طويل
العمر فهو كالفرس والانسان والبغل ثم قلنا وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل
المرارة فينتجنا ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة فعلى ترجع هذا اذن الى الشكل
الاول الا ان الوسائط فيه انسان وفرس وموضوعات الحد الاكبر انسان وفرس واما ان
كان الاكبر هنا للاوسط والاوسط موجب على الاصغر فالاوسط ثابت فليكن فيه
من الكبرى الى الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر فهو في الشكل فان العكس في
عادات حتى يكون كل ب فهو احد تلك المعدوده لا غير ولا تخلو منها ويكون كل
واحد منها في ب مساويا وان كانت الماء هي الجمادات والحمار هي الباب الا ان في
كل ب لا محالة اذ كل انسان فلا ان على هو موضع ثم العكس الموضوع على احدهما هو واحد
ان قال الثاني على كل الذي العكس عليه الاول من سبب هذا والاستقراء التام الحقيقي هو
هذا الذي يرجع فيه في عادات ويكون الجزئيات عدت بالتمام والاستقراء انما يضطر اليه في

انتاج المقدمات التي ليس بين محمولها وموضوعها واسطة وانما ليس موضوعا للموضوع
فانه اذا كانت ثمة واسطة كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء
فقد بان من هذا ان الاستقراء خالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون لو
كان القياس قياسا حدا اصغر يصير في الاستقراء واسطة فيصير ما يجب ان يكون حدا
اكبر للواسطة لو كان القول قياسا في القياس يكون هكذا والقياس اقدم
وابين في الطبع واما الاستقراء فاقدم وابين عندنا وكانا انما يحسن استعمال المقدمات
الاول بالاستقراء **في التمثيل** اما التمثيل فانه يكون اذا اتفق
من اربعة حدود اكبر كلي واوسط كلي وهذا الاوسط محمول على الاصغر لانه محمول
في شبيه الاصغر فيكون للاصغر وشبيهه جزئين واما الاكبر فانما يحمل على الاوسط
لانه محمول على شبيه الاصغر فليكن الاكبر فانما يحمل على الاوسط لانه محمول على شبيه
الاصغر فليكن الاكبر ا ومعناه المذموم والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين والاصغر
ج ومعناه قتال اهل ثيبة لاهل اثينا والشبيه بالاصغر بحسب الاوسط د ومعناه
قتال اهل اثينا لاهل فوقيا وههنا قياسان في الشكل الاول احدهما كبرى هل ا ب
ا هل قتال المتاخمين مذموم والثاني النتيجة وهو انه هل قتال اهل ثيبة لاهل اثينا
مذموم ويجب ان يكون ثبات اعرف من هذين احدهما هل قتال اهل ثيبة لاهل اثينا
قتال متاخمين وهو وجود ب الاوسط في ج الاصغر والثاني هل قتال اهل اثينا لاهل فوقيا
مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاوسط فنقول هذا ان قتال ثيبة لاهل
اثينا قتال متاخمين وقتال المتاخمين مذموم فقتال اهل ثيبة لاهل اثينا مذموم لكن انما يصح
الكبرى بالشبيه فنقول قتال المتاخمين قتال اهل اثينا لاهل فوقيا وقتال اهل اثينا
لاهل فوقيا مذموم فقتال المتاخمين مذموم وقد رجع التمثيل الى قوة القياسات وصار
التمثيل يصح بقياسين وسوا كان المثال الذي هو الشبيه واحدا او كثيرا فقد رجع حاصل
الامر في المثال الى انه يوجب حكما على جزئي لوجوده في جزئي اخر وكان الاستقراء
يصح الحكم على كلي لوجوده في جزئياته والاستقراء التام هو من جميع الجزئيات حتى يتبين وجود
الاكبر في الواسطة التي يريد ان يبين بها اصغر واما في المثال فيكفي جزئي واحد
وبعضها حتى يتبين الحد الاكبر في الواسطة ولا يمكن جميع الجزئيات والا امر فيها المطلوب
في الاستقراء وجود الاكبر في الواسطة بيانا فليكون وجود الاوسط في الاصغر
اعرف من النتيجة **في المقاومة** واما المقاومة فهي مقدمة توجد كبرى

لانتاج مقابلة مقدمة في القياس وربما اخذت كلية سالبة موضوعها اعم من تلك المقدمة
فتبين صدقها كقول القائل في المقاومة مقدمة احدها قياس ان العلم بالمتقابلات واحد
انه لا شيء من المتقابلات العلم بها واحد فان كانت المقاومة سالبة او جزئية توجد ليس
في الشكل الاول وربما اخذت جزئية فيكون القياس عليها من موضوعات موضوع
تلك المقدمة ومن الشكل الثالث سوا كان موجبا او سالبا وفي الاول فيقول المجهول
والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد والمجهول والمعلوم متقابلان واما في الشكل
الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة . واما السالبة فلا تبين به الا ان تغير الكلام في المقدمة
الكبرى عن وجه المقاومة وهو ان يكون موضوعه هو نفسه موضوع المقاومة مثلا
نقول ان الاضداد متقابلة وليس مقابلة العلم ولا هو مقابلة بمعنى الدلالة على البيان
نفسه الى ابانته بالعكس فان النظر في نفسه اذا كان انه ليس من المتقابلات العلم
به واحد بدل هذا عكسه لم يدع له الذهن اذعانه لهذا لا يجب ان يذكر ان السالبة
الكلية تنعكس فيحتاج ان يزيد في الكلام ما يغني عنه وان قلنا ان السالبة الكلية
تنعكس مثل نفسها فلم يصر ان عكسها مثلها في البيان وان كان في مواضع يكون ذلك
اعرف اعني الشكل الثاني كما اذا كان عكس الجزئية اعرف من الجزئية التي توجد للمقاومة
اعني الشكل الاول في انتاج الجزئي فتامل ما يوجد في ذلك الراي المحمود واعتبار
الاضداد والاشباه على ما قيل في طوبيقا **في الراي والعلامة** هذان
يرجعان الى الاشكال ايضا والراي مقدمة محمودة كلية في ان كذا كان او غير
كائن او موجود او غير موجود كقولهم الحساد يبغضون والمحبون يحنون وهي
توجد في القياسات اما بالقوة واما بالفعل مقدمات كبرى وصغراها فلان حسود
وفلان محب وحدها بحسب الظن الغالب والقياس الكائن منها يسمى ايضا راي . واما
العلامة فيكون العلامة فيها اما مقرونة واما محمودة مظنونة يكون الحد الاوسط في
القياس الكائن منها علامة لوجود شيء وكونه على جهات ثلاث اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل اللبن اذا جعل علامة الولادة فقال المرأة
لها لبن فقد ولدت فهذا الحد كثيرا ما يسمى الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسطا موضوعا
لهما جميعا كقول القائل الحكماء ذوو فضل لان فلانا ذو فضل وفلان حكيم
واما ان يصلح ان يجعل اوسطا محمولا عليهما جميعا ويوجد التاليف في الشكل الثاني

لا ان مثل هذا مقبول في الخطابة بيان لانه قياس مطوي كقولهم هذه المرأة صفراء
فقد ولدت ولا يمكن ان يقال كل صفراء ولدت بل كل والدة صفراء فهذا اصل في الظن
وكذلك هذه المرأة بها لبن فهي حبلى وانما يكون علامة ودليلا اذا اضمر الكبرى ولا كان
قياسا والذي يستمر في الشكل الاول فلا يستقيم وهو صحيح . واما الذي في الشكل
الثالث فيستقيم فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل حكيم فاضل وكذلك الذي في
الثاني لان القياس الكائن من موجبتين ولا ينعكس كبراه فسهل المناقضة بان يقال ليس يجب
ان يكون كل مصفر والدا فيكون نطقا في الثالث وينبه على انه عقيم واما مما هو ايضا
محمود مقبول . واما المواضع بما هو منه برهاني وليس مشهورا مستقلا ومن العرف
العامي فليس عن كلام الخطابة فذلك الذي هو في الشكل الاول فاصل العلامات
ويسمى ... **في الفراسة** اذا سلم ان الانفعالات والهيآت
الواقعة في ابتداء الجبلة والطبيعة تتبعها اخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن
مثل الفراسة او رأى ان الانفعالات الطبيعية كالغضب والشهوة والاخلاق
تتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه كما تتبعها في النفس ثبتت الفراسة وانما قلنا
الانفعالات الطبيعية لان هاهنا انفعالات تورد في النفس من غير ان تعرض للبدن
مثل تعلم اللحون اما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما فاذا علم ان الانفعالات
في النفس تصحب انفعالات للبدن وبالعكس امكن ان تجعل الانفعالات البدنية
او الهيآت البدنية دلائل على الانفعالات النفسية او الملكات النفسية فاذا
عرف نوع من الحيوان انفعالا او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد طلب ما يتبع
تلك الحالة النفسية من احوال البدن وخص بها فجعلت الهيئة البدنية علامة
للهيئة النفسانية فيكون العلامة البدنية مثلا عظم الاطراف العالية ويكون هذا
خاصة للاسد لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى كل حيوان غير شجاع بل يوجد لكل
حيوان شجاع فهذه الهيئة البدنية موضوعة كعظم الاطراف علامة للشجاع اولا ثم
يعكس عليه فاذا رئي انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع فان كان المقياس
هناك طبقتين او انفعالات نفسانية مثل ان الاسد مع انه شجاع قد نسب الى الجود ولكن
ما يجب ان يتأمل اي العلامتين تعم اي المعنيين ولا يعرى وذلك على وجهين فان كانت
العلامة في النوع كله وليس احد المعنيين في كله كانت العلامة تدل على وراسه الموجود

في النوع كله وان كانت العلامة في نوع اخر يشاركه في احدى الخلتين دون الاخرى كانت
العلامة مما يشاركه فيه لا لان النمر لا يشاركه في الجود ويشاركه في عظم الاطراف
فان وجب ان يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر لا محالة ومساوية للاكبر

بسم الله الرحمن الرحيم   اللهم رحمة وغفرا

كتاب البرهان

العلم اما تصديق واما تصور والتصديق انما يقع بالقياس وما يشبهه والتصور بالحد
والرسم . وقد قلنا في صورة القياس وبينا اي الصورة يصلح ان يحاز بالتصديق
اليقيني الواجب ولكنا لم ندل بعد على المادة التي منها القياس كما ان صورة الدينار
قد يتفق مع اختلاف مادتها فيكون مادتها تارة ذهبا ابريزا لا غش فيه ويكون
تارة ليس بذلك الابريز ويكون تارة ذهبا غير خالص ويكون تارة لا ذهبا ولكن
شبيها بالذهب كذلك صورة القياس قد يتفق مع اختلاف مادتها فيكون تارة مادتها
حقا يقينا لا غش فيه فيصير به القياس برهانا ويكون تارة ليس باليقين الصرف
ولكن مقارنا لليقين محمودا في المشهور لا يشعر بامكان نقيضه الا بدقيق النظر واما
في المشهور فهو مصدق به فيكون القياس عن مثله جدليا ويكون تارة لا يقع به
تصديق جزم ولكن غالب ظن وقناعة نفس مع حضور امكان نقيضه بالبال او قبول
النفس له اذا ذكر به والقياس الكائن عن مثله يكون خطابيا ويكون تارة مشبها
بالمذكورة اما اليقيني واما المشهور وليس هو باحدهما والقياس المؤلف من مثله يكون
مغالطيا سوفسطائيا وقد يكون نوع من القياس ليس يراد به ايقاع تصديق او ظن
ولكن يراد به تحريك النفس الى انقباض وكراهة ونفور عن امر ما او انبساط ورغبة
وميل الى شيء ما بان يحاكي ما ينفر عنه بامور ينفر عنها بالطبع وما يرغب فيه بامور
مرغوب فيها بالطبع وهذا النوع من القياس يجري في تحريك النفس مجرى
او لحسنها او قبحها او تخييلها او غير ذلك وخصوصا اذا جعل الكلام موزونا بالايقاع
الذي يحسن الكلام وهذا الصنف من القياس يسمى شعريا ومقدماته مثل قولنا للعسل
انه مرة مقيئة واذا شبهها العقل بالمرة عافته النفس وانقبضت عنه
ولنشرع من هاهنا الى تفصيل مواد القياسات التي يقع بها التصديق لا التي يقع

بما يحصل مع تكذيب النفس لها فان الغرض الذي يؤمّه في صناعة المنطق هو في ذلك
والقسم كل ما وقع التصديق به لا لقياس تقدّمه رأيا سابقا. والقسم كل ما وقع به
التصديق ليس رأيا ثابتا. والقسم كل ما كان من الآراء السابقة ليس مستفادا عن
الحس ولا متوقفا على الفكر بعينه وما كان منها مستفادا من الحس فهو حسية
وما كان مستفادا عن غيره عند الرأي يسمى الذاتية معقولا واما الذاتية فلنقسم كل
ما يكون التصديق بها عن تأمل بل مخلوطا معه من ظنه او مقدمة مشهورة في بادي
الرأي الغير المتعقب وما كان التصديق بها لاجلها كان مبدأه العقل النظري فلنسمه
اولية وما كان مبدأه العقل العملي فالرأي المحمود فلنسمه ذائعة مشهورة وما كان
مبدأه قوة الوهم التابعة للحس فلنسمه مقدمة وهمية. ومنها ما ليس بالحقيقة بديهيا وقد
شبه به وسمي مغالطة فلم نذكر امثلتها ولم نذكر تحقيق الفصول بينها فان جملة ذلك اعظم
نسبة في ما قصرنا اذ وسبك النطق فان الظاهر من اهل النظر تساوي
عندهم مراتب هذه الآراء السابقة كلها فيستعملون كل واحد منها لان تجعل مادة
لاي قياس امكن على اي مطلوب ارادوا ان يبرهنوا اما كان منها بينه عن غيره فليس
يعرفون عليه تمييز اصناف البديهيات فاذا ابتدى قياس من الوهميات واخر من
الاوليات واخر من المشهورات واخر من المشبهات لشيء من هذه لم يتسع لهم ان
يلح معه بل خالف فاتبع هذا شيئا والآخر نقيضه واما اهل صناعة المنطق فهم
يميزون بعض هذه عن بعض ويستعملون الاوليات والمحسوسات في علم اليقين
واما البواقي فيميزون بها ويستعملونها في اغراض اخرى فمثال المحسوسات قولنا
ان الثلج ابيض وان الشمس تطلع وتغرب ومثال المعقولات قولنا ان النية قبل الزوال
في شهر رمضان للصوم جائز في قول ابي حنيفة ومثال المظنونات قولنا هذا انما
يخرج في الليل لريبة. ومثال الاوليات قولنا الكل اعظم من الجزء ومثال الذائعات
قولنا العدل جميل والظلم قبيح ومثال الوهميات قولنا لا يكون جسم واحد في مكانين
وقول من يقول انه لا بد من ان يكون وراء العالم اما خلا واما ملا ومثال المغالطات
قولنا كل ما هو في مكان فهو ساكن فيه فينتج مثلا ان المتحرك ساكن ثم المحسوسات
لا شك انها صادقة حقيقية اذا استثنينا موضع اخذ منه مثل ضعف الحس وبعد
المحسوس وامثال الوسائط. واما المعقولات فمنها ما يقارب النفس فلا يخطر امكان
نقيضه بالبال وهذا يناسب الذائعات وان لم يكن في المشهور خلاف كان من الذائعات
ما

ومنها ما لا يكون التصديق به بهذه القوة فيناسب الظنيات وبالجملة فلا يلزم من
المقدمات بوجه ولا يستعمل في العلوم الا على سبيل مساعدة ووضع وعلى سبيل آخر
سنذكرها بعد. واما الوهميات فانها تكاد تشبه النفس لقوتها حتى لا تكاد
تميز بينها وبين العقليات الصرفة من جهة التصديق بوجه فان الذهن يقبلها قبولا
وآمرا بالواجب فلا يخطر امكان نقيضها بالبال لكن من الوهميات ما يجري مجرى العقليات
الصرفة ومنها ما يعاندها وينافرها ولا يكون شيء منها وهو ذائع مشهور لان
العقل العامي العملي يدعو له حذرا يوقع اذعانه لسائر المشهورات فما كان من الوهميات
حكما في المحسوسات وفي لواحقها من جهة ما هي محسوسة فبديهة العقل وبديهة الوهم
فيه واحد لان الوهم تابع العقل في المحسوسات وكما انه يحيل ان يتوهم جسم في مكانين
كذلك لا يمكن ان يعقل وما كان من الوهميات في مبادي المحسوسات وفي امور اعم من
المحسوسات كالوحدة والكثرة والابتداء والانتهاء وما اشبه ذلك يحكم فيها بحكم
على الوجه الذي عليه المحسوسات لانه لا يصدق بما خالف مجرى المحسوسات لم يلتفت
فيه الى البديهة وان كانت قوته عند الذهن مما لا يشك في ذلك ويظهر ابتداع الذهن
ويسرع الى الناس في ذلك لانه قد تبين لنا من مقدمات عقلية لا ينازع فيها الوهم بوجه
وجود امور مخالفة للمحسوسات ثم ان الوهم يرجع بعد تسليم المقدمات الى مخالفة النتيجة فيقطع
جوهر انه لا يستقيم ما ليس كالمحسوس فبهذا خالف الوهم فيما رام ان يجريه مجرى المحسوسات
لانه لا يستقيم الا كذلك ومثال ذلك انه يوهم في الذهن التصديق بقولنا ان ما ليس
خارج العالم ولا داخله فليس بموجود وما لا يشار اليه فلا ذات له وان الكل ينتهي
اما الى خلا واما الى ملاء مقام التصديق بقولنا ان الكل اعظم من الجزء حتى اي عاقل
ساذج النفس لم يعتقد شيئا سدد همه بمخالفة الوهميات اذا سئل عن الامر بان حار
بالفطرة فيها حوا عن اعتقاد مشابه للشك لكنه الى هذه البديهة بوجه ويعلم ان اول
ما يوجبه الوهم عدم ذاته فان الوهم لا يتوهم ذاته فليس كل ما لا يتوهم فهو معدوم
واما الذائعات فقد يكون معقولات وقد يكون اوليات عقلية وقد يكون وهميات
وقد يكون حكما بالعرف على سماعها وتواضعها على التصديق بها على سبيل الاحتجاج فلم يرتبط ذلك
كذا كذا في انفسنا اذا ما تشبهنا بالعقليات الصرفة ولو انا رجعنا الى انفسنا
وطرحنا العادات وصرنا كانا لم نسمع شيئا ولم نعتقد وتأملنا في البداية فجعله
عقلا وشككنا انفسنا فيها امكنا ان نشك فيها ولم يمكنا ذلك في العقليات والوهميات

المذكورة مثال ذلك اذا انزلنا انفسنا بهذه المنزلة ثم عرضنا على انفسنا ان العدل جميل
وان الكذب قبيح وشككنا انفسنا في ذلك امكننا ان نشك فيه بل يجب علينا ان
نصدق به واذا عرضنا على انفسنا ان الكل اعظم من الجزء لم يمكننا ان نشك فيه بل ولو
عرضنا على انفسنا ان وراء الكل اما خلاء واما ملاء لم يمكنا ايضا ان نشك فيه مع بطلانه
فالوهميات اكثر من الذائعات الصرفة والذائعات بعضها صادقة يشبه الصدق وبعضها
كاذبة لا ترجع الى الصدق كقولنا السعادة هي اللذة وبعضها انما تصدق وتكذب
بشرائط دقيقة واسباب وقوع التصديق بالذائعات اما تطابق الكل وطول
السماع لها منذ الصبى واما اضطرار المصالح او الاخلاق الانسانية كالحياء والحب
الديانات واما الاستقراء الكثير واما دقة الشرائط التي بها تكذب وقصور الاذهان
العامية عن تمييز واحد شذ فيه احد اطرافها وههنا مقدمات خارجة عن هذه توجد
مبادئ للقياس وهي المقدمات التجربية وكأنها حسنة معاونة للقياس مما سيذكر في
اخرها الكتاب فليست هي اوائل صرفة وان كانت توجد مبادئ للقياس فالحسيات
والتجربيات والعقليات الاولية كالوهميات التي هي في المحسوسات تصلح لان تجعل
مبادئ البرهان، واما الذائعات وما يجري مجراها من المقبولات فهي مبادئ
الجدل واذا اخذت في البرهان فهي مغالطة، والمظنونات مبادئ الخطابة
والمشبهات مبادئ المغالطة ونحن في هذا الكتاب انما نتكلم من جملة هذه فيما
يصلح للبرهان بانه كيف هو وما علامته وكيف يستعمل في البرهان وقبل ذلك فاني
اوصي وصية فاقول اذا اردت ان تمتحن مقدمة هل هي اولية تجدها كانك دائما
للعشرة وللعادات ولا تاويل المسموعة من الناس بل كانك اول يوم سمع شيئا
او تعقله هو يوم مد ثم احضر من المقدمة المعنى دون اللفظ في ذهنك وانظر هل يمكنك
ان تشك فيه وهل يجد لعقلك جوزا لنقيضها فان لم تجد عندك شيئا من ذلك فانظر هل
الداعي الى التصديق به لا دخول سبقه في ذهنك وخروجه عن عادة حسك واستحالة
تصوره في ذهنك لدعاء الوهم اياك فيه الى هيئة من الهيئات الحسية فان كان ذلك
شك فيه فان لم يكن فهو البين بنفسه وجانب المهملات اصلا واياك ان تسلم في
شيء ان طلبت معرفة الاوليات للشيء لانك لا تجد مناقضه او لانه موافق لا
مثله لشيء او لانك تستحي او تستنكف ان تنطق به بل لا تلتفت الى مثال الشيء ولا الى
حركته ولا تحصر ذهنك فانه يضلك ولكن يطرد ذهنك به فيزيغ عن المقصود

ولا تلتفت ايضا الى كلمة بعينها يكون بيننا بنفسه وكلمة اسرتنا وبالعكس واحد حتى
يكون لك اجزاء القضية كلها منفصلة عن مشوشة فاذا فعلت جميع هذا فانظر هل
يمكنك ان تشك في القضية فان لم يمكنك ولم تجد عقلك الى طلب ازدياد ان
وضعته استحلت نفسك فهو اولي بهذا وكما يروح العقل الاولي على انه اولي فكذلك
كثير من الاوليات يظن انها غير اولية لشيء من الوجوه المذكورة فاذا صار الامر بينا
لك فلا تلتفت الى من يسلم لك او لا يسلم لك الا ان الحق بنفسه لا لاجل اعتقاد الناس
له

فصل في ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

وذلك لان كل تعليم وتعلم ذهني اما في طلب تصديق وهو بالقياس فيحتاج ان نعلم
اولا المقدمات تصديقا ونعلم تصورا ونعلم النتيجة تصورا واما في طلب تصور وهو
بالحد والرسم فيحتاج اولا ان نعلم اجزاء الحد تصورا ومن ذلك ما يكون بالاستقراء والتمثيل
وغير ذلك فيحتاج ان يتقدم العلم فيه بالمقدمات وبالمثال

فصل في ان المطالب كم هي واينها المتقدم

من المطالب مطلب هل اما هل الشيء موجود
وهو الهل البسيط واما هل الشيء كذا وهو الهل المركب وكلاهما يطلب التصديق
ومطلب ما اما ما معنى اسم الشيء ويكون للموجود والمعدوم ويتقدم الهل واما
ما الشيء في نفسه ويتقدمه الهل البسيط فما لا ذات له لا ماهية له واما الاسم
فللموجود والمعدوم معا وله معنى وكلا مطلبي ما هو للتصور اما تصور معنى
الاسم واما تصور حد الذات، ومن المطالب مطلب لم وهو يطلب علة التصديق
بالحد الاوسط وقد يركب على هيئة مطلب اي وهو يطلب التمييز وهو ايضا
بعد الهل وهو من مطالب التصور لا التصديق ومطلب كيف وكم واين ومتى
وما شابه ذلك فالحق ان يطول بقاعدة المطالب فانها ترجع الى هذه

كيف تعلم المقدمات تحت علم كلي

اذا حصل عندنا علم كلي بالاكتساب نعلم ونعلم على
ما هو فيه بعض ذلك بالطبع او بالتجربة والحس مثل قولنا ان الكل اعظم من الجزء وقولنا
ان السقمونيا مسهلة للصفراء فانا نكون علمنا ذلك الكلي بالفعل وعلمنا جزئياته تحته
بالقوة مثلا اذا علمنا ان كل انسان حيوان بالفعل فلسنا نعلم بالفعل هل زيد الذي نجده
حيوان لانا ربما لا نعرف ان زيدا موجود وان زيدا انسان فاذا اجتمع لنا بالحس ان
زيدا موجود وانسان مع علمنا ان المقدم المقدمتان كل انسان حيوان حصل علم الجزئي بالفعل

وكان بالقوة وهو ان ... ولذلك كان الفكر عندنا كلتا والصغرى
حدث بالقياس او التجربة كلتا وافرقا حدث علم بالث كان بالقوة فان قال قايل انك
تدعي علما بان كل اثنين زوج فهل الذي في يدي زوج او ليس بزوج فان قلت لا علم لي
به قال فهذا اثنان ولم تعرف انه زوج وهذا ذهب لك انك تعرف ان كل اثنين
زوج ولم تعرف هذا فما الذي يجب ان يقال له قال الفيلسوف ان قوما اجابوا فقالوا
انا انما نعرف كل اثنين عرفناه فهو زوج قال وهذا الجواب خطا لانا نعرف ان كل
اثنين في نفسه زوج عرفناه او لم نعرفه ولكن الجواب انا لم ندع انا نعرف كل اثنين
هو زوج بل انما ادعينا انا نعرف ان كل اثنين في نفسه زوج فعلمنا بهذا الحكم الكلي
ذكر جهلنا المقابل له وهو ان نعتقد بسبعة انه فرد ولا نعلم بطلان سبعة وصحة
واما الجهل الجزئي بان هذا اثنين زوج ام لا لانا لا نعرف وجوده او لا او لا نعرف
انه اثنان فهو جهل غير مناقض لهذا العلم لانا نعرف انه ان كان اثنين فهو زوج فنطلب
هل هو اثنان فان علمنا هذا بالفعل علمنا المطلوب بالفعل واما سطح مانن انك
اذا طلبت بالتعلم علما مستفادا فلا تخلوا اما ان يكون ما تطلبه تعرفه او لا تعرفه
فان كنت تعرفه فطلبك له محال وان كنت لا تعرفه فاذا وجدته لم تعرفه كمن يطلب
آبقا لا يعرفه فاذا وجده لم يعرفه. قال الفيلسوف لا بل اعرفه بالتصور بالفعل
واعرفه بالتصديق بالقوة في اعرف الكلي الذي يعمه وعين وانما اجهله بالعرض فاذا
وجدته وعرفت من غير طلب بل بالحس انه مثلث وكنت علمت ان كل مثلث زواياه
الثلاث مساوية لقائمتين خرج من القوة الى الفعل معلوما مجهولا انا عرفناه من جهة
لم نكن اذا وجدناه نعرفه ولولا انا جهلناه من جهة لم نكن نطلبه وان لم يكن لك معلوما انه
معلوم من وجه لما كنا نعرفه اذا وجدناه ولولا انه مجهول المكان لما كنا نطلبه وكما
انا [illegible] بالحس ويكون ذلك علما بالايو من وجه ما [illegible] وكنا عرفناه. فصل
ويكون ذلك علما [illegible] من الامر بين لنا المقصود وذلك ههنا فاذ كان كل تعلم
وتعلم فكري فبعلم متقدم على ما [illegible] ان يكون عندنا علوم اوليه بنفسها
غير مكتسبة بل حاصلة بالفطرة او بالاستقراء او التجربة فمنها ماهي مبادي التصديق
ومنها ماهي مبادي التصور. فصل في ان العلم المكتسب على كم وجه
يكون وما البرهان الحقيقي منه انه وان كان تصور الحدود في تولج العلوم

وقبول المبادئ [illegible] والاوضاع فيها تسمى علما. واما كل ما وقع من قياس يسمى علما
فان اليقين الحقيقي هو الشيء الذي يقع فيه التصديق بان كذا كذا مقرونا بالتصديق بانه
لا يمكن ان لا يكون كذا [illegible] فانه اذا كان فيه تصديق واحد بانه كذا او ليس
كذا ولم يكن التصديق الثاني بانه لا يمكن ان لا يكون كذا او لا يكون ليس كذا فاليقين عرضيا
بل اما اليقين في الحقيقة هو الذي فيه التصديقان معا وانما يحصل هذا اليقين بان نعرف
العلة التي بسببها الشيء كذا او ليس كذا وذلك برهان اللم. فصل في الفرق
بين برهان لم وبرهان ان. كل برهان فان الحد الاوسط فيه علة لا محالة للتصديق
بالنتيجة ويمكن ان يكون علة للنتيجة في الوجود ويمكن ان لا يكون فان لم يكن فربما
كان معلولا لها كقولنا هذا الخشب محترق وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق وهو
الحد الاوسط معلول لمس النار ولكنه علة للتصديق بمس النار واما ان لا يكون
معلولا لها ولا لكن عارضا معها ولازما الموضوع لزومهما مثل قولنا هذا المريض
الحاد المرض قد اسقت قارورته في حق مرضه وكل من كان كذلك فانه يخاف
عليه البرسام فينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فليس احدهما علة للآخر
ولكنهما عارضان معا لعلة واحدة وهو حركة المرار الى الراس واما اذا قلنا
كل غراب اسود وكل اسود فانه جسم فهو كذلك فليس السواد علة لكون الجسم جسما
ولا لكون الجسم جسما علة بالفعل لان يكون اسود. واما اذا كان الحد الاوسط علة للنتيجة
في نفس الوجود فاما ان يكون علة للنتيجة فقط واما ان يكون علة ايضا للحد الاكبر وحده
ومثال الاول انا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فقد اعطينا
العلة وهو الحيوان وذلك لان الجسمية اولا للحيوانية ثم للانسانية ولا انها تكون
للحيوانية لانها للانسانية ولا تكون للانسانية الا من الحيوانية فالجسم من جهة
الحمل هو اولا للحيوان ثم للانسان فاذن الحيوان علة لان حمل الجسم على الانسان ولكن
ليس علة لذات الجسم فان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة الحيوان بالذات لكنه علة لكون
هذا النوع جسما. واعلم ان جنس الجنس وفصوله وحده ولوازمه انما يكون من
الجنس للنوع والجنس علة في ذلك. واما القسم الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط
مع انه علة للنتيجة علة ايضا للحد الاكبر فهو على وجهين اما ان يكون علة للحد الاكبر
على الاطلاق كقولنا هذا الخشب مسته نار احرق فمس النار علة للاحتراق على الاطلاق

واما ان يكون علة للحد الاكبر لا على الاطلاق ولكن في حال ووقت اذ قد يكون علة
اخرى غيرها مثل ان نقول هذا الانسان حدثت به عفونة خلط وكل من حدثت به
عفونة خلط انتشرت الحرارة الخارجة من الطبع في اعضائه فيعتريه حمى فالعفونة
علة للحمى ولكن لا على الاطلاق فليس كل حمى انما تكون من عفونة فالاول علة للحد
الاكبر مساوية والثاني علة له غير مساوية بل اخص منه ويشبه انه قد يكون للشيء
علل اخص منه فكل برهان كان الحد الاوسط فيه علة للنتيجة في نفس الامر فهو
برهان لم سواء كان علة للاكبر على الاطلاق او لا على الاطلاق او لم يكن وكل برهان
لم يكن كذلك فيسمى برهان ان فان كان الحد الاوسط معلولا فهو المخصوص باسم الدليل
في هذا الموضع وجميع هذا اعني براهين ان فانما تعطيك ان الامر موجود ولا تعطيك
لم هو دائم وجوده لانك لا تدري علته وكثيرا ما نطلب اللم مجردا وقد استعملنا
ان لانه اما قياسية واما تجربية وحسية مثل ان حجر المغناطيس يجذب الحديد وتعلمه
بالتجربة لم نطلب علته لا لنسيانه بل ليست لم هو

فصل في شرائط مقدمات البرهان الحقيقي

:: يجب اذن ان تكون هذه المقدمات عللا للنتيجة
لا محالة في وجودها كما هي في تصديقها فتكون اقدم منها بالذات واقدم منها عندنا
بالزمان واقدم منها بالمعرفة لانا انما نعرف النتيجة بها ويجب ان تكون صادقة
لان الكاذب وان انتج الصدق فليس بالذات بل بالعرض والقياس ما ينتج بالذات
ولما كانت عللا يجب ان تكون مناسبة لان العلة مناسبة للمعلول فتكون ذاتية
في العلم الذي منه النتيجة او في علم يشاركه كما نوضح وتكون اوائلها مقدمات ثابتة
بنفسها فان لم تكن هذه الشرائط موجودة لم يكن موقعه للنفس من وجه بل اما
جدلية من مشهورات وان انتجت الصادق واما غريبة مثل برهان الطبيب
على ان الجرح المستدير بطيء الاندمال لان الدائرة اوسع الاشكال احاطة فلذلك قد
تخرج عن ان يكون طبيب واحد مهندس :: واعلم ان الاقدم الى ذاتنا المطلق هو
المحسوس الجزئي والاقدم عند ذاتنا العقلي هو الذي هو اشد كلية ثم ندرج العقل
يسيرا يسيرا الى التفصيل وهذان الاقدمان عندنا هما الاعرفان عندنا واما
الاعرف عند الطبيعة فهي النوعيات المفصلات والاسباب البسيطة وانما نتوصل
بالبرهان عما هو اعرف عندنا كان اقدم في الطبع وهو الاحق والاقدم عندنا الى

الاعرف عند الطبيعة :: واعلم ان مبادي البرهان اما بحسب العلم كله مثل الشيئين
لا يصدقان معا او لا واسطة بينهما او بحسب طائفة من العلوم مثل قولنا ان الاشياء
المساوية للشيء الواحد متساوية فان هذا مشترك للرياضيين في علومهم المختلفة
واما بحسب علم واحد كقولهم كل عدد اما زوج واما فرد وكل واحد من هذه الاقسام
فما نعلم بها مشترك في انه طرف معتبر من البعض ليس من شان الاخر ان يكون مثله
كما من شان طرفي سؤال الجدلي ان يكون كل واحد منهما داخلا في القياس الجدلي فان
السائل يؤلف القياس من ايهما سلم له واما المجيب فاحد المحمود وربما كان طرفا
النقيض محمودين مشهورين معا فيمكن ان يستعملا في قياسين جدليين في مجلسين ومبادي
البرهان اذا كان بحسب علم او علوم وليس بحسب العلم المطلق فيمكن ان يكون ذا
وسط انما يبين صدقه بحد اوسط ولكنه يوضع في ذلك العلم وضعا اما على سبيل
المصادرة اذا كان للمتعلم راي فيه خالفه او على سبيل الاصل الموضوع اذا كان
المتعلم مسامحا فيه والحدود قد توضع ايضا وضعا وليست مقدمات فليس فيها
ايجاب شيء ولا سلبه :: واما المقدمات التي لا اوساط لها بوجه وهي موجودة في
العقل فهي تسمى مقدمات واصولها وهي المبادي الحقيقية للبرهان ونسبتها
لها مثل والامر بتصديقنا بالعلم المكتسب فان كان علة فهي اكثر فيما نعرف المعلول
من المعلول اذا كانت شاركه وكذلك ان وقع تصديقنا بها بواسطة ثم منها لشيء
اخر :: واما المصادرات والاوضاع فهي مثل ما يقول في فاتحة صناعة الهندسة
ان كل خطين يقع عليهما خط فيكون زاويتاه من جهة اقل من قائمتين فانهما يلتقيان من
تلك الجهة ومثل انه لنا ان نخط على كل نقطة وبعد كل بعد دائرة ولكن هذه وان
كانت موضوعة فهي صادقة وعليها برهان في علم اخر فالبرهان انما يؤلف من
امثال هذه المقدمات لان البرهان قياس مؤلف من يقينيات وان قوما ابطلوا
البرهان فقالوا ان البرهان قياس وكل قياس فانما يكون من مقدمات فان كانت
مجهولة لم تعرفنا المجهول وان كانت معلومة علمنا انها ببرهان وتمادى الامر
الى غير النهاية او وقف عند مصادرات واصول موضوعة مجهولة في
الحقيقة فحسب قوم ان التخلص من هذا بان يقال ان البراهين تنتهي الى مقدمات
اولى ولتلك المقدمات براهينها منها يبين بعضها ببعض بالدور وهو لا

هو بوا من البطل الى الغرق فان مقدمات البرهان اذا كانت تبين بعضها ببعض
فكل واحدة منها اعرف من الآخر واقل معرفة منه فانه من جهة ما تبين بالآخر
هو اقل معرفة منه ومن جهة ما تبين به الآخر فهو اعرف منه وذلك بالقياس
الثاني وهو المحال واما اذا كان احد الامرين اعرف بالقياس الى الطبيعة فلا باس
به وانما قلنا انه اذا تبين مقدمة ب ج بمقدمة آ ث التي قدمه في بيانها على مقدمة آ ج
فقد تبين مقدمة ث ج بمقدمة ب ج بعكس بانه قال انما كان ث ج لان ب ج ولو جاز
هذا لكفانا المؤونة في طلب البراهين. وانما قال ان البيان ... بالدور على ما انضح
في كتاب القياس لانه لا يمكن الا في حدود متعاكسة فليس تسوق هذا في المقدمات الاولى
مع انه تمايل الوضع في صحة اولئك الاول لكن ان تقدمتهم القائلة ان كل معلوم
انما نعلم بالبرهان غير مسلمة وهي كاذبة فان هذا يوجب ان يكون لكل مقدمة
واحدة لانه يجب ان يكون بين كل حدين واسطة فان كان بين الحدود واسطة
اخرى وجب اما ان يكون حدود لا واسطة او يكون وسائط تذهب الى غير
النهاية ولا محالة ان ذهابها الى غير النهاية لا يكون على سبيل الا تمايل بل على
سبيل التالي واذا كان على سبيل التالي لم يكن بين الشيء وبالة واسطة فقد صح
انه مع اشتراط ان لا يكون حدان لا وسط بينهما واسطة ان يكون حدان ليس بينهما
واسطة واما الذي يلزم الحدود والوسائط فقد استحال على العقل بالجملة فلا احاطة
بالعلم انما الحوان لنا ... عندنا مقدمات معلومة بلا برهان وهي مبادئ البرهان

فصل في ان مقدمات المطلوب الضروري في البرهان يجب مع
الشرائط المذكورة ان يكون ضرورية. وذلك لان المقدمات الغير الضرورية
لا تعدنا به لذات بل عسى بالعرض على ضرورة كما ان الكواذب قد تعد نتيجة صادقة
فاذا كان المطلوب فيها ضروريا اي غير ممكن التغير وغير ممكن ان يكون لا من
خلاف ما اعتقد فيه فيجب ان يكون ما تعد ضروريا فانه ان كان غير ضروري
وتغير لم تعد ما كان تعد قبل التغير ومعنى الضروري هاهنا غير معنى الضروري
في كتاب القياس فانا نعني بالضروري في كتاب القياس ما ليس هنالك دائما
هاهنا نعني بالضروري ان يكون المحمول دائم الوجود لمعنى الموضوع اذا اخذ بطبيعته
وان لم يكن دائما لما يعرض لهاتيك الطبيعة مثلا عددنا ان قولنا كل ابيض فهو

73

ملون غير ضروري في كتاب القياس لانه ليس كل ما يوصف بانه ابيض يجب ان يوصف
ما دام موجود الذات بانه ملون بل ما دام موصوفا بانه ابيض فان زال عنه
هذا الوصف لم يجب عليه هذا الحمل واما هاهنا فان هذه المقدمة ضرورية
لان الملون يحمل طبيعة الابيض من جهة ما هو ابيض ضرورية وان لم يكن الموصوف
بانه ابيض ضروريا

فصل في ان مقدمات البرهان يجب ان تكون
مقولة على الكل لانه في كل بيان وصله من البرهان من مقدمة كلية الا ان المستعمل
في كتاب البرهان من المقول على الكل والمستعمل في كتاب القياس مختلفان وذلك لان
الذي في كتاب القياس يكفي من شرطه ان يعم بالحكم كل عدد ولم يكن من شرطه
ان يكون في كل زمان كل واحد فان المطلقات لم يكن مع كليتها دائمة الوجود للموضوع
او السلب عنه واما المقول على الكل هاهنا فلما كان ضروريا وجب ان يكون
مقولا على كل عدد في كل زمان فانه ان لم يكن كذلك كان لقائل ان يقول ليس هذا
لكل الضرورة فانه ليس موجودا لهذا الشخص في هذا الزمان

فصل في ان مقدمات البرهان ذاتية وما معنى ما هو بذاته ولما كان يحدود البرهان
مناسبة فهي ذاتية والا لم يكن علة فليس ما الذي هو بذاته فيقال ذاتي لكل
ما هو ما خوذ في ماهية الشيء وحده بما الذي موضوع له كالاجناس والفصول
ويقال ذاتي للاعراض الخاصة لموضوع ما التي يوجد في حدودها اما ذلك الموضوع
كما يوجد العدد في حد الفرد والزوج العارضين لانواع العدد والانف في
حد الافطس او جنس الموضوع مثل الملك في حد مساواة مضروب ... في
نفسه لمضروب الضلعين كل في نفسه والعدد في حد مضروب عدد زوج في
عدد فرد وانما كان هذا ذاتيا للموضوع وان كان اخص منه لوجهين احدهما انه
يلزم الموضوع لذاته ومن طريق ما هو هو والثاني ان الموضوع لا يخلو عنه وعن
مقابله فالمتقابلان منه من جهة ان الموضوع او جنسه يوجد في حدهما شيء
واحد ذاتي للموضوع لا زائد فيه وهذا مثل قولنا كل عدد اما زوج واما
فرد وربما كانت الاقسام كثيرة لكنها مشتركة في ان الموضوع لا يخلو
عنها ويوجد في حدها فالقسم الاول كان المحمول فيه يوجد في حد الموضوع
والقسم الثاني ان الموضوع فيه يوجد في حد المحمول او جنسه وما كان من

المحمولات لا يوجد في حد الموضوع ولا الموضوع في حده فهو غريب عرضي والاولى
الداخلة في البرهان احد هذين لانهما مناسبان في الذات . واما ما يقال بذاته على وجوه
أخرى مثل القائم بذاته الذي لا على موضوع ولا في موضوع والذي هو سبب بذاته مثل
الذبح للقتل لا العثور على الكنز او الذي هو من الاعراض في شيء اولا وبسببه مثل
المماسة التي مثل الماضي في السطح او اللون في الجسم فعمدة اظنه في غرضنا هذا فصل
في الحمل الكلي بحسب هذا الكتاب ومقارنته لما سلف . كان الحمل الكلي في كتاب
القياس ان يكون المحمول يسلب او يثبت على كل واحد من الموضوع ثم كان المقول على الكل
ها هنا ان يكون المحمول يسلب او يوجد على كل واحد من الموضوع في كل زمان ثم ان
فان الحمل الكلي ما كان الحكم على كل واحد وفي كل زمان واولا فصل
في معنى الاولي لخصوص معنى الكلي . والاولي هو الموجود للشيء ولا يوجد للشيء بعموم
اعم منه كله وهو الذي ليس موجودا للشيء من جهة شيء آخر موجود للشيء كلي عليه .
مثاله ان مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين موجود للمتساوي الساقين ولكن ليس له
لذاته اولا لانه ليس له من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث
اذ يوجد لغير المتساوي الساقين ولا يوجد لغير المثلث من الاشكال فلا يوجد لجنس
المثلث الذي هو الشكل وسواء كان هذا الاول حاملا مثل هذه المساواة للمثلث اولا
يكون حاملا مثل لعله اشياء ولكن لكل واحد منها او كان مثل الجنس للانواع فالكلي حسب
شرائطه ان يكون اوليا فصل في شبهة تقع في معنى الكلي وحلها في هذا
الكتاب . انا ربما اعطينا الكلي وظننا انا لم نعط وذلك اما بان يكون الامر بالعكس والاسباب
في ذلك ثلاثة واحد للقسم الاول وذلك انا ربما الحكم كليا اوليا فيظن انه ليس بحسب
موضوعه اذا كان من الاشخاص المفردة كالشمس والقمر والارض انا لم نعط اما
لان الحكم على الحيوانات غير اول لان الصفة التي موضوعها يخص مخصوصة لا كلية ولا كل
حيوان نعلم انا اذا حكمنا على الشمس ببرهان انه كذا وعلى الارض انه في الوسط
لم نحكم من جهة ما هي شمس او ارض بعينها بل من جهة ما هي شمس على الاطلاق وارض
على الاطلاق والمعقول من الشمس ومن الارض طبيعة كلية اي يجوز ان يحمل من
جهة ما هي شمس وما هي ارض محمولة على غيره فان منع عن ذلك مانع في الوجود
فليس المانع كونه معقولا شمسا او ارضا ولو كانت شموس كثيرة وارضون كثيرة لكان

الحكم فيهما بعينه ذلك الحكم . والكلي المعتبر في موضوعات القضايا المحمولة هو هذا
لا ان يكون بالفعل في الوجود محمولا على كثيرين بل ان يكون المتصور منه معنى يصح ان يعقل
مشتركا فيه اذا نظر اليه من حيث هو هو . فان منع عن الوجود لذلك مانع فمن جهة
لا بعينه . فاما الجزئي المخصوص فهو الذي فرض موضوعه بحيث لا يمكن فيه من الاعتبار
مثل قولنا زيد كاتب فلا يمكن للنفس ان يوقع في الوهم ولا في الوجود شركة في هذا الموضوع
واما شيئا غلطنا هذا المعنى فاحدهما ان نحسب المقول على الكل كليا وان لم يكن اوليا مثل
ظن الظان ان التوازي اولي لخطين يقع عليهما خط فيجعل كل زاويتين داخلتين من جهة واحدة
قائمتين فيكون الزاويتان من جهة واحدة بالفعل قائمتين وانما يظن هذا لان التوازي محمول
على كل خطين هكذا في كل وقت وليس كذلك فان التوازي ها هنا اولي لكل خطين يقع
عليهما خط فيجعل الزاويتين معادلتين لقائمتين وبواسطة هذا محمول على هذين الخطين
ذوي زاويتين بالفعل قائمتين لانه ان احدهما لو كانت منفرجة والاخرى حادة وكانتا
معا لقائمتين واحد كان التوازي محمولا عليه ايضا . واما السبب الثاني في موقعه اما
الخطأ واما الضرورة . اما الضرورة فلعدم الاسم في تلك الصناعة او على الاطلاق
للشيء العام فيحمل على الاشياء التي تحت ذلك العام فيظن انه اولي لها مثال ذلك البرهان
على ابدال النسبة فانه اولي لا للمقادير ذوات النسبة ولا للاعداد ذوات النسبة
ولكن للكم ثم في الهندسة يبرهن عليه وكذلك في الحساب لان الهندسة يبرهن عليه على
انه للمقادير وفي الحساب على انه للعدد لانه لا يوجد في المقادير ولا في العدد شيء يعم
المقادير والعدد موضوعا عاما يكون البرهان في كل واحد منهما اولا لانه يبرهن لا على
الكم ولا على المقدار او العدد فصل في القانون الذي يتبين به
بين الاولي وغير الاولي اذا كان الحكم مقارنا لمعاني مختلفة في العموم والخصوص يحمل بعضها
على بعض مثل مساواة الزوايا القائمتين فانه يوجد مع شكل ومثلث ومتساوي الساقين
ومن نحاس فاي معنى اذا نفي وارتفع سواه نفي معه الحكم فاذا ارتفع هو نفي الاخر
الحكم محموله اولي فان ارتفع النحاس وانه متساوي الساقين ولو امكن رفع انه
شكل وحفظ المثلثية نفي الحكم واما ان حفظ الشكل وانه من نحاس ورفع المثلث
ولو امكن حفظ متساوي الساقين مع رفع المثلث وجدت الحكم باطلا فمن جهة ما هو
اعم من المثلث بحد المعنى العام نافذا الحكم معدوما ومن جهة ما هو اخص من المثلث
بحد المعنى الخاص مرتفعا والحكم موجودا فعرف ان الحكم اولي للمثلث فصل

في تعريف الاشياء التي عليها مدار الامر في البراهين :. وهي ثلاثة موضوعات ومبادي
ومسائل :. فالموضوع هو الشيء الذي يطلب البرهان في ذلك العلم عن احواله وعوارضه
الذاتية مثل المقدار للهندسة او النقطة للهندسة او الواحد للعدد وللحساب :. والمبادي
هي المقدمات التي منها يبرهن في ذلك العلم ولا تبرهن في ذلك العلم اما لظهورها واستغنائها
وعلوها عن درجة الحاجة الى البرهان :. واما لعلو درجتها عن ان يبرهن في ذلك العلم
واما لدنوها عن ان يبرهن في ذلك العلم بان يبرهن في علم دونه :. واما المسائل
فهي ما محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او لعوارضه وكيف
كانت فهي عوارض ذاتية له مشكوك وجودها له او لنوع منه او لعارض له فيبرهن
عليه فالمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان
فاما الموضوعات فقد يكون لعلوم متباينة مثل موضوع الطب وموضوع المناظر اذ
احدهما بدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض والاخر خطوط مخطوطة في الوهم في المشف
من البصر ومن المبصر وقد يكون موضوع احد العلمين مشاركا لموضوع الاخر وذلك على
وجوه اما ان يكون الموضوع واحدا ولكن جهتا النظر مختلفتان مثل ان جسم العالم موضوع
للعلم الطبيعي وموضوع لعلم الهيئة لكن هذا ينظر فيه من جهة ما له مبدا حركة وسكون
وذلك ينظر فيه من جهة ما له تقدير وشكل وان اتفقا في النظر في التقدير والشكل في
بعض الاوقات فهذا ينظر فيه من جهة ما يوجبه الطبيعة وذلك ينظر فيه من جهة ما
يوجبه المشاهدة :. واما ان يكون شي من موضوعي العلمين مثل النفس الشهوانية
ينظر فيها الطب والخلقي معا لكن لذلك خاصة النظر في احوال البدن ولهذا خاصية
النظر في احوال النفس الناطقة :. واما ان يكون احد الموضوعين اعم من الاخر اما عموم
اللوازم والواحد اللذين هما موضوعا علم ما بعد الطبيعة واما عموم الجنس او الموضوع
العام فانا نحلف حيث العلمان حتى لا يكون الاخص جزءا من الاعم على احد الوجهين اما ان
يؤخذ الاخص وينظر فيه من جهة عارض ما ذاتي له لا من كل جهة فيشترط ما الذي يعرض
له من جهة ذلك العارض مثل ان علم الطب تحت العلم الطبيعي لان الطب ينظر في بدن
الانسان لا من كل وجه ولكن من جهة ما يصح ويمرض وينظر في العوارض التي تعرض
له من جهة اقتران هذا العارض الذاتي به واما ان يوجد الاخص وينظر فيه من جهة
عارض غريب مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات :. والنظر في المناظر
تحت النظر في الهندسيات وهذا مثال ما خصوصه خصوص تحت عام جنسي :. واما

يكون العام فيه موضوعا فاما ان يوجد العرض الذاتي له ويشترط مع شي اخص من جنسه
ويشترط ما الذي يعرض له من تلك الجهة مثل ان النغم يوجد وهي من عوارض الجسم الطبيعي
بالذات ويقرن بالعدد ويشترط ما الذي يعرض لها من جهة ذلك وهذا هو علم الموسيقي
ولكن علم الموسيقي وان كان موضوعه النغم فلا يرتب تحت الطبيعي ولكن تحت العدد
لان ما يبحث فيه اعراض تلزم النغم من جهة العدد لا اعراض تلزم العدد من جهة النغم او
يوجد عارض ما ويقرن به عارض من ذلك الجنس غير غريب ويحصل النظر فيهما من جهة
اقترانهما مثل علم الاكر تحت الهيئة وربما عُدّ هذا جزءا لعلم اخر وذلك هو الاصول
واما المبادي فقد قلنا ان منها عامة لكل العلوم ومنها عامة لبعض ومنها خاصة
ومن شان كل ما هو عام اعم من موضوع الصناعة ان يخص بموضوع الصناعة فلا يقال في
علم الهندسة ان الاشيا المساوية لشي واحد متساوية بل المقادير وايضا لا يقال في
الحساب ان الاشيا المساوية لشي واحد متساوية بل الاعداد فقد وقع ها هنا تخصيص في
الموضوع وربما وقع التخصيص في الحدين معا كالتخصيص في قولنا ان كل شي على شي اما اثبات
سالب واما موجب فيقال كل مقدار لكل مقدار اما مشارك واما مباين فتخصص
المحمول والموضوع معا :. واما المسائل فموضوعاتها اما موضوع العلم نفسه كما نقول
في العلم الطبيعي كل جسم متناه واما نوع منه كقولنا كل حيوان فانه متولد او متوالد
واما كل خط على خط مستقيم فيقع زاويتين معادلتين لقائمتين واما عرض ذاتي
له كقولنا في العلم الطبيعي كل حركة اما طبيعية واما قسرية فالمحمولات في المطلوبات
اما اعراض ذاتية خاصة بالموضوع كقولنا كل عدد زوج في عدد فرد فهو زوج
واما خاصة بجنسه كقولنا كل خطين يقعان بين متوازيين متساويين فهما متساويان
فالمساوي خاص بالمقدار بل بالكم واما الموضوع فحال الموضوع فيحال احد من ان
كل خطين اذا فيها خط مستقيم وكل محمول داخل في حد الموضوع مثل الجنس والفصل
والحد وما فوقها فليس يجوز ان يكون مطلوبا بالموضوع لان نسبة الوجود الى المفهم
الا ان يكون الشي لم يفهم ذاته وانما وقف عليه باسم او مثال او برسم من امور خارجة
عنه مثل طلبنا هل النفس جوهر ام لا لانا لا نكون عرفنا ما النفس ولا نعلم حقيقة
طلبنا ان النفس جوهر ام لا بل هذا الشي الذي يكون عنه كذا وكذا جوهر ام ليس بجوهر
فيجوز ان يطلب الموضوع وجنسه وفصله لعوارضه :. واعلم ان كل ذا ... الحد

بغير مطلوب بالبرهان وكل مطلوب بالبرهان فغير داخل في الحد لانها اعراض
ذاتية ليست تدخل في حدود الموضوعات بل عسى انما تدخل الموضوعات في
حدودها والنظر في الاعراض الغريبة غير مجانس ولا مناسب للعلم الذي وضع له
الموضوع مثل النظر في الخط هل المستقيم منه احسن ام المستدير والحركة هل حركتها
علة جسمانية او نفسانية عن المادة اصلا. واما الحركة هل هي بدعة او محدثة فالنظر
فيها غير غريب لان القدم والحدوث من العوارض الذاتية للزمان الذي هو عارض
ذاتي للحركة.

فصل في اشاع القول في الذاتي والاولى .. ان من الذاتي
ما هو خاص بالموضوع له مثل مساواة الزوايا القائمتين للمثلث ومنه ما هو اعم
من الموضوع له مثل الزوج فانه عرض ذاتي للعدد والزوج المضروب في العدد الفرد
لا يخصه بل يوجد في غيره والخاص اما مساو واما اخص مثل الزوج للعدد واما
اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها اخص من العدد واعم من وجه لانه
لا يوجد لجميعه واعم منه من وجه لانه قد يوجد ايضا للمقدار ولا يخصه الا اوليه
لجنس العدد والمقدار اعني الكم من غير نوع فهو يقسم كل واحد من الانواع قسمة
مقابلة الى المساواة وغير المساواة والقسمة اما مستوفاة كقولنا كل عدد اما
زوج واما فرد واما غير مستوفاة كقولنا كل كم اما زوج واما فرد والمستوفاة
اما اولية كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد فذلك ليست مستوفاة لجنس العدد
واما غير اولية كقولنا كل عدد اما مساو واما غير مساو لان جنس العدد ينقسم
بها قسمة مستوفاة وقد يكون جميع ذلك متقابلا وقد يكون بغير تقابل والتي
كل قسمة مستوفاة اولية لموضوع فيجب ان يكون اجزاء القسمة اولية للموضوع اما
ما كان من الفصول المنوعة فان القسمة اولية والاجزاء للجنس وللنوع معا اولى
اما للجنس فلان الجنس لا يحتاج في ان يحصل له معنى الفصل الى ان يكون نوعا بل يحمل
له معنى الفصل ثم يصير نوعا. واما للنوع فلان الفصل لا يكون اوليا في الحمل
على شيء غير اعم منه وبوساطته يحمل عليه وكذا ان يكون الاولى في الامرين باشتراك
الاسم فالاولى لما هو اعم مما هو اخص هو ان لا يحتاج ما هو اعم ان يصير اولا نوعا
ثم يعرض له ذلك. واما اذا لم يكن الاولى اخص بل مساويا او اعم ويوجد القاسم
لا ما هو اخص من شيء اخر فالاولية فيه ان يحمل على ما هو اعم منه والقسم الاول

هو في الاولى للاجناس وما اشبهها والقسم الثاني للانواع ومحمولا عليها فهذا
يقسم واما اذا كان تقسيم الجنس اولية لما تكون اجزاء القسمة عوارض ذاتية لنوع نوع من الجنس
مثل الزوج والفرد للعدد فالقسمة تكون اولية واجزاؤها لا تكون اولية للجنس
لان العدد يحتاج ان يصير نوعا معينا حتى يصير فردا او زوجا فيكون بعد ان العارضان
انما لحقاه بعد التنوع فليس باولى. واما اذا كانت لاحقة من العوارض لا الفصول
وان لم يتنوع كانت لكل نوع كقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن وكل كم اما مساو
واما غير مساو فلا الجسم يحتاج الى شيء غير ان يكون جسما طبيعيا في قبوله الحركة
والسكون ولا الكم يحتاج الى شيء غير ان يكون كما في قبوله المساواة واللامساواة.
وقد عرف من هذا ان في صنف الذاتي ما هو اولي وغير اولي وان الاولية يقال
فيما هو اخص بوجه وفيما ليس اخص بوجه اخر. واعلم ان اجناس الاعراض الذاتية
قد يكون ذاتية للموضوع وحده مثل زوج الزوج وجنسه الزوج وقد يكون ذاتية
للموضوع وحده ولا تكون جنسه مثل جنس الزوج وهو المنقسم ذاتي للعدد
والكم معا اما للعدد فلان جنسه يوجد في غيره واما الكم فلانه يوجد في غيره
والموضوعات والذاتيات قد تكون امورا نوعية وجنسية كالخط والسطح والحيوان
وما اشبه ذلك وقد تكون من اللوازم مثل الواحد والموجود فقد يوضعان ويطلب
اعراضهما الذاتية في الفلسفة الاولى. واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين
ان يقال مقدمة محمولها اولي وذلك لان المقدمة الاولية غير ذات وسط والمقدمة
التي محمولها اولي قد تكون ذات وسط مثل ان المثلث هل ذاته مساوية لقائمتين
فلكن التي محمولها اولي هو ما قد مثلناه واوضحناه. ولا يجوز ان تكون المقدمات اولية
والنتيجة اولية والقياس قياس لان القياس يوجب ايضاح الخفي من الظاهر ولكن يجوز
ان تكون المقدمات اولية والنتيجة محمولها اولي ويجوز ان تكون المقدمات محمولها
اولي والنتيجة محمولها اولي معا وهذا مما يكاد يخفى على كثير من المفسرين مع ظهوره. انما
لك ان هذا معقول بمثل ان يكون على موضوع واحد محمولان اوليان لا بمعنى انها غير
ذات اوساط ولكن بالمعنى الذي حددناه ويكون بعض تلك المحمولات الاولية اعرف
وبعضها اخفى وان اخفى لا بد للاعرف مثاله هذا ان يكون الخارجة من المثلث مساوية
للداخلتين المقابلتين اولي له وكون الزوايا الثلاث مثل قائمتين اولي له لكن ذلك

اعرف وهذا اخفى وهذا شبيه بان يكون الماشي من مقدمات اولية الحمل والنتيجة
اولية الحمل وربما اتفق ان لا يكون هكذا ولكن البرهان حينئذ لا يكون برهانا
اوليا فلما يقع مثله في العلوم فاما ان عني بالحمل الاولي ما ليس يحمل على
شيء اخر اولا كان مساواة ذو اما المثلث لقائمتين ليس اولية للمثلث وحده
لا يكون الحد الاكبر اوليا له للاصغر في البراهين ولكن ليس يذهبون الى
هذا بل الى ما ليس محمولا على كل ما هو اعم من الشيء دون مساواته **فصل**
في نسبة حدود البراهين بعضها الى بعض من جهة الذاتية ۞ يجوز ان يكون الحد
الاوسط والاكبر معا من الذاتي بمعنى واحد اذا كان الذاتي بمعنى العرض
الذاتي ولا يجوز ان يكون معا من الذاتي بالمعنى الاخر والا كان الذاتي
الداخل في حد الاصغر مطلوبا وقد بينا استحالته الا على الوجه الذي اشرنا
اليه ولكن يجوز ان يكون احدهما ذاتيا بمعنى والاخر ذاتيا بمعنى اخر فان كان الحد
الاوسط من الذاتيات المقومة لماهية الشيء الذي هو الاصغر مثل جنس او
فصل وما فوقهما او موضوع او جنسه او فصله او جنس من ذلك فينبغي ان
يكون الاكبر من العوارض الذاتية للاوسط لا محالة وان كان الحد الاكبر من
الذاتيات المقومة للاوسط فينبغي ان يكون الاوسط من الذاتيات بالوجه
الاخر فيكون الاكبر جنسا او فصلا او ما فوقهما العارض ذاتي هو الاوسط
واما ان يتفق الحدان جميعا في الذاتية بمعنى المقوم اذا كان الاصغر غير متصور
بل محصل برسومه وعوارضه الخارجة مثل ما مثلناه فيما سلف **فصل**
في كيفية نقل البرهان من علم الى علم ۞ معنى قولنا نقل البرهان من علم الى اخر
ان يكون الحد الاوسط في البرهان من الامور الذاتية بالعلم المنقول منه وانما
يمكن هذا اذا كان احد العلمين تحت الاخر مثل المناظر تحت الهندسة والموسيقى
تحت العدد وقد اوضحنا هذا قبل او يكون موضوعا العلمين من جنس واحد كالحساب
والهندسة فكثير من البراهين على مطلوبات العاشرة من كتاب اقليدس ماخوذة
من امور عددية والعلم المنقول منه البرهان هو معطي اللم للعلم المنقول اليه
واما من جهة انه في العلم المنقول اليه فليس يعطي الا الان فان علم الموسيقى
يعطي ان الذي بالكل والاربعة مفهوم واما علم العدد فيعطي اللم لانه يدل ان

طرف الذي بالكل والاربعة في نوع الى المدحرا وقد يمكن في بعض الاوقات ان يكون
السبب واللم يعطيه العلم الجزئي ويوجد ما هو سببه في علم جزئي فوقه من علم كلي
وهذا لا يمكن او يكون العلم الكلي ليس موضوعه يعم عموم الجنس بل هو مثل علم ما بعد
الطبيعة فان كثيرا من مباديه مبادئ العلوم الطبيعية والرياضية ولكن يجب
ان يكون بيانها بما ذلك من شرطها ان يبين في ذلك العلم الكلي بل بينه بنفسها او بيانها
بمبادئ اخر غير تلك التي تبين بها في العلم الاعم واما ما كان من الاصول الموضوعة
والمصادرات تبين في علم اخر فلا يجوز ان يكون ما تبين بها مقدمات في ذلك
العلم الاخر **فصل** في اشتراك علمين في المسائل واختلافهما في برهان
ان وبرهان لم واتفاقهما فيه واتفاق علم واحد فيهما واختلافه ۞ ويجوز ان
يشترك علمان في المسائل وذلك اذا اشتركا في الموضوع واختلف جهتا النظر
ولم يكن مع ذلك بد من ان يقع عوارض ذاتية مشتركة لجهتي النظر معا مطلوبة في
العلمين معا مثل طلب الرياضي ان الارض في الوسط وطلب الطبيعي ذلك
لكن ربما اتفق ان يكون البرهان في احد العلمين برهان ان وفي الاخر برهان لم مثل
ما اتفق في هذا المثال وذلك ان المنجم يبين ذلك ببرهان ان لان عوارض الكم
للارض من جهة ما هو عارض عنه من وجه وان كانت ذاتية من جهة ما احرت
الارض جزءا الجسم المعدرة وبهذه الجهة وقعت في العلم الرياضي وقد بينا كيفية
هذا قبل واما الطبيعي فيعطي العلة وقد يتفق ان يشترك علمان عال وسافل
في مسئلة فيعطي كل واحد برهان لم لان احد السببين يكون في العلم السافل مثل الهيولى
والصورة في العلم الطبيعي لجملة الجسم الطبيعي والثاني يكون في العلم الاعلى مثل
المبدأ المفارق لا مثل الهيولى والصورة والغاية الاولية لذلك فما كان من المسائل
الطبيعية مرجعه الى علل عامة كانت مشاركة لعلم ما بعد الطبيعة واما ان لا
يقتصر على هيوليات وصور وفواعل وغايات خاصة فان العلم الاعلى لا يشارك
فيها لانه يشتمل ومن موضوعات العلوم ما هي صور تنتظر غير منسوبة الى مبدأ اما لانها
لا مبدأ لها البتة كالعلة الاولى واما لان لها مبدأ فاعليا ولكن نسبتها الى المبدأ
الفاعل لحصولها عادة ونوعها لا يقتضي مادة معينة مثل الصور الرياضية فانها
وان لم توجد الا في مادة فانها لا تقتضي المادة المعينة بطباعها كالمواد منها عينه

ولذلك يصلح في ذهب وفضة وخشب لا كالصور الطبيعية المنحصرة على مواد
ما عانها فلذلك لا يدخل المواد في حدود تلك ويدخل في حدود الطبيعية فهذا
القسم من الموضوعات لا يوجد في حدودها إلا ما يعطي لم بالصورة فقط دون
المادة والغاية والفاعل وأما إذا كانت موضوعات العلم صورًا بلا مادة
ولها نسبة إلى الفاعل فلا يوجد ذلك نسبة لها إلى المادة فإن الغاية قد يدخل
في حدود ما شأنها الوسطى وهذه الأشياء مثل الصور الروحانية واعلم أنه
يمكن في علم واحد أن يبرهن على الشيء برهان لم وبرهان أن معًا فإنه إن أخذ
من علله المناسبة كان برهان لم وإن أخذ من معلوله كان برهان أن مثل أن
الطبيعي يبرهن أن الأرض لا يتحرك بالاستدارة من جهة أن مبدأ الحركة فيه للاستقامة
لا للاستدارة وهو وسط وبأنه من جهة أنه عند الدول لا تتغير وسمت مسقطه
ولا يزول . وأما العلوم المختلفة فلا تشارك في المسائل الخاصة بل العلم الواحد لا
ينظر في الأمور التي تعرض لموضوعه إذا لم يكن ذاتية مثل أنه هل الخط المستقيم
أحسن أو المستدير بل هذا للجدل أو لعلم ينظر فيما ليس من أنواع موضوعه

فصل في أنه لا برهان على الفاسدات ولا حد لها . أما
البرهان فلأن المقدمة الصغرى فيه كلية بوجه ومع دائمة فيكون النتيجة عن
دائمة الصدق ويكون العلم الذي يحصل بها بأن كذا وكذا مثلا أن زيدا حيوان
لأنه إنسان . وأما أنه لا يمكن أن يكون كذا مطلقًا فلأن ليس بها شيء دائم والبرهان
هو معطي اليقين الدائم . وأما الحد فلأنا سنوضح بعد أن الحد مبدأ للبرهان
لأنه مبدأ برهان أو نتيجة أو مجموعهما فما لا برهان له لا حد له ولكن يكون للفاسدات
حد وإنما يختلف بالعوارض وأما الذاتيات المقومة فمشتركة لجميعها وهي لنوعها
أولا وبالذات لا لها بما هي أفراد وأشخاص ولا ينظر لها إذا برهنا على خسوف ما جزئية
إنما برهنا عليها أولا فإن البرهان ليس لها ولا للخسوف المطلق أولا فإن كان لها
فبالعرض وكذلك الحد .

فصل في أنه يكفي وجهة في مقدمات
البرهان . قال الفيلسوف . ويجب أن لا تعمل لحد مقدمات البرهان مادة
عدد ذات أوساط كلها ولها في الحمل بل أخص المناسبة فلا يكون الحد والوسط
[illegible] عن جملة معنى الذاتي مثل ربع زوايا الدائرة فإنه قال إن الزاوية أكثر من كل

سطح مضلع فيها وأصغر من كل شكل مضلع عليها فهي ما وجد الشكل المضلع الذي
هو أكبر من كل تلك المضلعات التي فيها وأصغر من كل المضلعات التي عليها وجود
هذا المضلع ممكن ثم بربعه سهل واختلف المفسرون في فحوى العبارة التي في هذا البرهان
إلا أن الذي عليه فيه أن غرضه ليس بيان أن ما هو وسط بين الأصغر والأكبر
عن الشيء فهو مساوٍ فإن هذه مقدمة مناسبة يمكن أن تختص بالأشكال والأعداد
وغير ذلك مثل أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ولكن غرضه أخذ أشكاله
بالقوة تعتبر نهاية فيها وعليها وما بالقوة عارض غريب من الكم إلا أن القوة التي
بأسرك الاسم وهو موضع الخطأ فإن أخذنا بالفعل لم يتم البرهان فإنه ليس يجب أن
يكون ما هو مثل الدائرة في أنه أكبر من أشكال بالفعل وأصغر من أشكال بالفعل
مساويًا للدائرة

فصل في أنه ليس على أحد من أصحاب العلوم إثبات مبادئه
أو مخاطبة من ينكر على غير مباديه . وذلك لأن المبادئ إن كانت بينة بلا واسطة
فلا سبيل إلى بيانها وإن كانت أصولا لموضوعه ومصادرات وبها يبرهن ذلك
العلم فلا يمكن أن يبرهن في ذلك وإلا لكانت المقدمات التي بها يبرهن تلك المبادئ
إما مبرهنة بها فيكون البيان دورًا وإما غير مبرهنة بها فيكون هي المبادئ
لا تلك

فصل في أنه كيف يجب أن يكون العلم بالأمور التي
ذكرناها أنها التي عليها مدار البراهين . أما الموضوعات فيجب أن يوضع وضعًا
ويصدق بوجودها فإن كانت بينة الوجود فيها ونعمه وإن كانت غير بينة
الوجود فيكون المقدمة القائلة أنها موجودة من جملة المصادرات أو الأصول
الموضوعة ويجب أن تعطى حدودها إن كانت جهة الحدود مثل النقطة والوحدة
وأما المطلوبات وهي العوارض الذاتية لهذه الموضوعات فإن كانت محتاجة إلى
التحديد ويعطى حدودها وأما وجودها فإن يوقف البرهان عليها مثل المثلث
والمربع والمعقم والمنحني والزوج والفرد وما أشبهها وأما المبادئ فيجب أن
يقع التصديق بها ونوزها إن استعملت وقد عددنا أصنافها وما كان
من المبادئ وأصنافها فربما وضعت وضعًا وربما لم يوضع والمانع فيها
سامع بالقول الخارجي فلذلك يسكته لا يكون بالبرهان بل بقول خارجي مثله
فإن لها وجهة أما حسب القائل وأما حسب القول وما يوضع من أمثال ما ذكرنا
فليس هو أصلا موضوعا ولا مصادرة وقد بينا ذلك ولا يجب أن نطرأ بالملك

في اصول موضوعه بعضها كما يقول المهندس لخط خطه او مثلث شكله ان هذا
مستقيم وهذا متساوي الاضلاع ولا يكون ذلك لان البرهان ليس على ذلك المحسوس
بل على الكلي المعقول وذلك المحسوس هو لبسه الحال وجه الى المقصود لحسن
معونه للعقل والبراهين هي على الامور التي تحمل على الاسما بالاسم والحد ومنها
اذ يسار الحدود الوسطى يكون ذاتيه والكبرى للوسطى ايضا ويوجد بعضها في
مربعض اعني المحمول في حد الموضوع او المحمول واما الصور التي فلاطونيه التي لا
معنى لها فلا تنفع في البراهين فانها وان وجدت فليس البرهان عليها برهانا على ما
هي صور لها لان تلك لا تحمل الا بالاسم فقط على هذه دون الحد ولا يجوز ان
تكون حدود وسطى للبراهين على الامور الموجوده في الطبيعه والرياضات
لانها مسلوبه بالحد عنها . واما الكليات التي يبرهن عليها الحد بالذات والبرهان
عليها برهان بالعرض على جوانبها لان تلك الكليات تحمل على الجهات بالحد فاما
المثال الافلاطوني للانسان او الحيوان فهو جوهر غير محسوس ولا هو جسم ولا هو حساس
ولا هو همات وايضا لا يصلح ان يجعلها حدودا وسطى لانها محموله بالحد على موضوعاتها
والصور لا يصلح ان يكون حدودا وسطى للبراهين الذاتيه ولا حدودا وسطى للبراهين
العرضيه على الجهات فليست داخله في البراهين البته ولنعود الى ما فارقناه فنقول
ان المبادي ما كان منها واجب القول بسبب العموم مثل قولنا انه اما ان يصدق
الموجب او يصدق السالب فليس يوضع في العلوم بالفعل لا يستخدم بل يستعمل
بالقوه على وجوه بلنه اخرها انه يعتقد في الكبرى انه كذا وانها لا يمكن ان لا تكون
كذا يعتقد مثله في النتيجه وهذا في نسبه موضوعها الى محمولها اي كل انسان مثلا
حيوان ليس لا حيوان وليس في نسبه المحمول بها الى الموضوع اذ ليس يجوز ان يقول
ان الحيوان محمول على الانسان ليس على الانسان والوجه الثاني في الخلف بان نقول ان
لم يكن كذا وكذا والاعول لان كل شي اما ان يصدق عليه الموجبه واما السالبه لان
ذلك مستغنى عنه والثالث بالتخصيص على ما بينا اما في الموضوع واما في الموضوع
والمحمول والحد كسائر العلوم في المبادي لا ان الاولئيات مشهورات في العلوم
لا اساس لها في المبادي لانه ليس كل مشهور باولي وايضا فالجدل يستعمل مباد
املي في اي مسائل املي وساير لها في الموضوعات لان الجدل ليس له كل موضوع
علم ولا ساير لها العلوم لان لكل علم موضوعا خاصا وساير لها في مسائل ذلك
الموضوع والعلوم لا اساس لها في مسائلها في ذلك الموضوع لانها لا تسطع في عوارض

الموضوع

موضوعها اذا لم يكن ذاتيه ولا من مسائل الجدليين في الطرح التعض مسله علمها
فاس جدلي مثلا ان النفس يموت وان النفس لا يموت واما البرهان فقياسه على
واحد لا القياسات الامتحانيه فانها من باب المغالطه البرهانيه فقياس الامتحان
على الطرفين معا ويكون القياس الحقيقي واحدا فاذا حقق فالمسله العلميه معينه وليس
كل مسئله طبيه او هندسيه بل ما موضوعها داخل في موضوع الصناعه ومحمولها
ذاتي له وقد يقال لمباديها اذا كانت اصولا موضوعه ومصادرات انها مسائل
والتي لا يكون في الحقيقه مسائل ذلك العلم بل مسائل في علم اخر ومبادي لهذا العلم
فان نسبت اليه انها مسائل فيه فبوجه اخر لان المسئله مطلوبه في العلم والمبدا فلم
يطلب في العلم واذا تكلف المهندس اثبات مبداه فليس من جهه ما هو مهندس
بل فيلسوف والمسله ليست علميه مثلا ليست هندسيه على وجهين احدهما مسله ليست
هندسيه بالقوه ولا بالفعل اذ ليس من شان حدودها ان يكون عنها مسله هندسيه
مثل قولنا هل العلم بالاضداد واحد والثانيه ان لا يكون مسله هندسيه بالفعل
ولكنها مسله هندسيه بالقوه مثل قولنا ان المثلث زاوياه مساويتان لقائمتين
فان هذه المسله لا تطلب في الهندسه ولا برهان عليها في الهندسه وهي كاذبه
ولكن من شان حدودها ان يكون مسله هندسيه لان هذه الحدود موضوعه للايجاب
وللسلب فاذا كانت موجبه بالفعل فهي سالبه بالقوه فهي قوه هذه المسله ان تكون
فتكون هندسيه واما هذه المسائل علميه من وجه وغير علميه من وجه مثلا هذه
هندسيه من وجه لان حدودها مناسبه للهندسه وليست هندسيه من وجه
لان الهندسه لا تقبل النسبه التي بين حدودها وهو الايجاب والتصديق بمثل
هذه المسائل جهل بالعلم خاص واما بالقسم الاول الذي ليس من العلم بالقوه ولا بالفعل
فالتصديق بالكاذب منه جهل ولكن غير منسوب الى ذلك العلم واحد العلوم ومن
نسبه فيه هذا الجهل هو العلم الرياضي وهو احد العلوم من مشابهه الجدل فانه لا
مقدماته تقع الغلط ولا في تاليف قياساته اما في مقدماته فلان الحدود فيها
متميزه عند الذهن محصله مرسومه في الخيال مصونه من غير العدول الى غيرها
والكلام المشترك في العامه مضاعف اي هو بعينه متكرر في المقدمتين وفي الجدل
وفي العلوم الاخر عسى يكون الحدود غير محصله عند الذهن لعدم معونه الخيال
ويكون الاسم متشابها كما في الجدل خصوصا يكون معان غريبه فاذا استعملت

الدائرة في الهندسة تصورت معناها بعينه لانها مرسومة في فاتحة العلم فاما
اذا استعمل في الجدل فقد يغلط السامع مثل ان يرتسم فيكاد يظن ان الدائرة
الشكلية والشعرية والقياسية بمعنى واحد ويكاد يصدق ان كل دائرة شكل فيناقض
بالدائرة الشعرية وذلك غلط فانه كان قولنا كل دائرة كذا انما يكون مقدمة
واحدة اذا كان الدائرة بمعنى واحد محصل وكذلك قولنا ليس كل دائرة كذا لا يكون
مقاومة ومناقضة لمستمر ان كل دائرة كذا او القائلين عليها ما لم يكن معنى
الدائرة محصلا ولم يكن بعينها فان المقاومة مقدمة بنفسها ومقاومة بالقياس الى غيرها
وكذلك التي يقاوم بها ما لم تكن المقدمة مقدمة في نفسها فلا هي مقاومة ولا فيها مقاومة
واما من جهة التاليف فان الذي يربع فيه الذهن ويسلم من العقيمات هو الموجبات
من الشكل الثاني والخاصات بل ما يستعمل عن الشكل الاول وكان الجدلي والرياضي
مخالفان في هذه المعاني غاية التخالف وكذلك في التحليل بالعكس وذلك لان الحدود
الوسطى في العالم امور ذاتية واما اجل الحدود واما عوارض للشيء يوجد الشيء
في حد ويعرض للشيء من جهة ما هو هو وهي محدودة معلومة واما في الجدل فهي
والتي هي انما عرضية عن ذاته بوجه ولا التي يكون ايضا ما دقد فقط بل والكواذب
اذا كانت مشهورة واذا كان الخلاف بينهما في التحليل مثل هذا في عكسه
وهو التركيب ايضا مثل هذا وايضا فان التركيب فيه اعني الجدل لا يمكن ان يجري على
الاستقامة من غير ذوات اوساط لان شرائط المشهورات يجوز ان يشكل فيسلك
من اخرى مطلوبات فيحلل التركيب للحلل ولا يكون تركيبا صرفا وايضا فان التركيب
قد يقع عرضا فيقول كل عدد فرد وكم وكل ذي كم مساواة او غير مساواة ثم يقول
كل عدد زوج فهو ذو كم وكل ذي كم مساواة او غير مساواة وليس يذهب العرض هذا
فقط اعني من جانب الموضوع بل من جانب المحمول فانه يقيس على المقابلات معا فان
يقيس ان النفس تموت وتارة ان النفس لا تموت :. **فصل** في العود الى ايضاح
القول في انه كيف يختلف اعطاء اللم والان في علم واحد وفي علمين على سبيل جمع ما
سلف :. اما في العلم الواحد فيمكن على وجهين احدهما ان يكون معا اعطاء العلة
في البرهانين جميعا لكن احدهما اعطى العلة القريبة التي هي بالذات وبلا واسطة
يوجب الامر مثل العفونة للحمى والاخر اعطى علة بعيدة مثل السدد لها فلم يعط اللم
بالحقيقة بل الان ولا معرفته عن ذات وسط او يكون الثاني ان يكون احدهما اعطى

العلة والاخر لم يعط وهذا على وجهين اما في حدود باعيانها ولكن المسائل ليست باعيانها
واما في مسألة بعينها وليست الحدود باعيانها اما الاول فانه اذا كانت العلة والمعلول
معا متناسبين للموضوع ومع ذلك ينعكس كل واحد منهما على الاخر فان اتفق ان
كان المعلول اعرف ابحث عنه العلة مثل قولك الكواكب الثابتة تلمع وكل مضيء
يلمع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة وان اتفق ان كانت العلة اعرف ابحث
منه المعلول على سبيل اللم كقولك الكواكب الثابتة بعيدة وكل مضيء بعيد فانه
يلمع فالكواكب الثابتة لامعة ولا يبعد ان يكون احدهما اعرف عند انسان
من جهة حسه والاخر عند انسان اخر او يكون العلة اعرف من جهة النظر والعقل
والمعلول اعرف بالحس ولو لم الحس لاحتيج الى ان يبرهن لجهة العقل بمال مناسبة
ويتمكن بحيث قياسين بما هو العلة بالمعلول على سبيل الان ثم يدار القياس
فيعرف المعلول بالعلة على سبيل اللم فالاول يكون افاد انا صرفا والثاني بعد
الفراغ من الان افاد لما صرفا فلا غرو بالدليل ان الارض في الوسط ثم طلبت
لم الارض في الوسط واما القسم الثاني فاذا كانت المسألة واحدة ولموضوعها احوال
بعضها معلولات واعراض لازمة للاكبر وبعضها علل لوجود الاكبر في الاصغر
فايهما كان اعرف وبدئ به كان القياس بحسبه :. واعلم انه كما ان الاكبر قد يكون
له علة في وجوده للاصغر فكذلك قد يكون له علة لا في وجوده له فانه اذا كان
للاكبر على الاطلاق في نفسه علة فان وجدت للاصغر وجد له الاكبر وان
لم يوجد لم يوجد له كالاضاءة والمنير واذا اعتبر هذا فلنعد الى التمثيل للقسم الاول
الذي يعطي فيما سلف جميعا العلة لكن احدهما يعطي القريبة والاخر غير القريبة
ويجعل الماك في المطلوب الثالث ويسميه الفيلسوف فيما يوضع فيه الاوسط
خارجا وقد فسرنا معنى ذلك في شرحنا له .. وجملة ذلك انه اما ان يعني انه على
بالشكل الثاني وهو الاظهر من تفسيرنا واما ان يعني ان العلة القريبة
فيه يكون بركب خارجا من القياس ولم يذكر وهو الاصوب من تفسيره ومثال
هذا ان الجدار ليس يتنفس لانه ليس بحيوان فهذا وان اعطى علة ما بعيدة فلم
يدل على اللم اما القياس الدال على اللم فيها ان يقال ان الجدار لا رئة له وذلك
لان وجود الرئة للحيوان علة مقايسة لكونه متنفسا فعدم هذه العلة علة

لعدم كونه متنفسا وليست الحيوانية علة للتنفس فان السمكة لا تستنشق فليس ايضا دفع
الحيوانية علة لعدم التنفس وان كان موجبة علة لرفع لون الشيء دائما وهي علة
بعيدة ومثال آخر ان ابا حنيفة قال انه ليس في بلاد الصقالبة زمان لانها
ليس فيها كروم وهذه علة بعيدة اما القريبة انه ليس فيها الصحاح على اللهو لفقد
الخمور وذلك لفقد الكروم فهذا كله في انه كيف يكون في علم واحد قياس على
اللم وقياس على الان واما كيفية ذلك في علمين فمثل ان يكون علم او صناعة تحت
علم فيكون الجواب بلمه اما ان يكون التي هي تحت اخذت مقدمات مسلمة من التي
هي فوق وتبرهن بها مثل الطبيعي من المهندس في ان الموسيقى متى يكون نصف
دائرة ومتى يكون اقل منها ولان تلك المقدمات مسلمة فليست تدل على اللم
الحقيقي في قياس الطبيعي بل اللم الحقيقي عند المهندس وهو الذي يعرف العلة
وعلى هذا القياس المناظر تحت الهندسة والموسيقى تحت العدد والقسم الثاني
واما ان يكون الصناعة والعلم الذي يوجب عليه قياس من مقدمات تخصه ولكن
حسية وتجربة في ذلك الكتاب لا مناسبة حقيقية مثل ان صاحب علم النجوم
الذي للملاحين يحكم ان كل كوكب كذا لحت ان لا يكون يطلع اما لان القطب لم يحي
واما لان البحر لم يجر واما الان لو كان هذا لم يسقط وتقول صاحب العلم الموسيقى
العملي ان هذه النغمة عن مولفه لهذه النغمة لان هذا الوتر ليس مساويا لهذا
الوتر وقد تعين فيكون هذه انما قياسات ولكن تجربية لا نفسية وتكون
العلة في جميع ذلك اما في المسئلة الاولى فعند المنجم الرياضي واما في الثانية
فعند صاحب الموسيقى النظرية فتكون مقدمات هؤلاء من تجربيات على حرباء ت
ومقدمات اولئك لمية ولفرط عنايتهم بالكليات لا يعبأون بالجزئيات مثل ان
صاحب الموسيقى النظري لا يفطن للايقاعات بالسمع والقسم الثالث ان الحس فان
البحري يعرف ان هاله اذا انتسب من جانب اذن ذلك بالصحو والريح واذا
استطهوزها ادى بالمطر وكذلك الموسيقى البحري يحس لشدة انقاق طرفي
الذي بالكل واحد الحس يشبه موافقة المرهم المتحد للسمع والزجاج والبيت
للمروح فلو رعد هؤلاء الان وعند الاخرين اللم وهذا القسم يفارق القسمين
الاولين بان معرفة الان فيه بالحس والتجربة وفي الا ولى بقياس ما ٭ واعلم انه

يمكن ان يكون علم بكليته موضوعا تحت علم آخر اذا كانت نسبة موضوعه الى موضوع
الآخر على ما ذكرناه فيما سلف وقد يكون لا بكليته بل بجزئيته مثل النظر في الهالات
النحاسية من العلم الطبيعي فانه تحت علم المناظر ومثل النظر في المنطق والاسم
في المعادن فانه تحت علم الحساب وربما لم يكن العلم بكليته ولا بجزئيته ولكن مسئلة
واحدة او مسائل متفرقة مثل ان النظر في لمية سطوح الحمام الجرح المستدير من
النظر موضوع تحت علم الهندسة ثم ههنا كيف يبرهن عليه لانه يعطى في اعطاء
لميته ان الشكل المستدير اوسع الاشكال احاطة ٭ واعلم ان العلم الذي لموضوعه
مجالات مختلفة كثيرا المشاركة مع العلوم الاخرى مثل العلم الطبيعي فان موضوعه
جسم ذو كم متصل فله اما يلحقه مشاكل من جهة الكم المتصل والمسئلة الطبية
المذكورة من هذه فان تعرف الاتصال لاحق للكم المتصل اذا كان في المادة
ويلحقه ايضا شيء انه منقسم او زمن العدد فان الكم المتصل يلحقه الانفصال
فيلحقه عوارض من العدد . والكم المنفصل لا يلحقه الاتصال فلذلك كل ما يلحقه
لواحق العدد فلهذا كانت الهندسة احوج الى العدد من العدد الى الهندسة
فصل في ان الشكل الاول اصح الاشكال في افادة اليقين
وافضلها ٭ وقد بين الفيلسوف ذلك بوجوه من ذلك ان العلوم التعاليمية
انما تستعمله في الاكثر وهو يعطي اللم على الوجه والبرهان الواحد لانه يعطى
الحد الاوسط ثم يتبع الحد الاوسط في الاعطاء للموضوع ما يتبعه ويلزمه
وهذا البرهان لا يوجد في الاشكال الاخر اما في اعطاء العلة للنتيجة الموجبة
الكلية فلا شك فيه واما في اعطائها للسالبة الكلية وان امكن بالشكل الثاني
فيكون العلة اعطيت للحد الاصغر لكن لم يتبع المعلول العلة بالفعل بل العكس
المعلول ٭ وانما قال الجزء ان امكن ان يقاس عليه وسنوضح فيما بعد ان ذلك
كيف يعمل وكيف لا يمكن فانما يمكن بهذا الشكل ان يعين اما ان لا يصح الموجب واما
ان لا يصح اذا . وايضا فانه القياس بالفعل بنفسه وسائر الاشكال تبين به فاذا حللت
سائر المقاييس انحلت صورة الية لانه لا بد في كل قياس من موجبة ولا يحل الى
الثاني وحده ولا يحل الى الثالث فصل في تعريف ما يتصل
بهذا من امر السالب وانه كما يكون موجب لا وسط له فكذلك يكون سالب
لا وسط له ٭ يقال مقدمة منقطعة ومنفسخة للتي من شأن طرفيها ان يتخللها وسط

بحر ...

فقط نسبتها المتصلة. فالمقدمات التي لا اوساط لها غير منقطعة ولا منقسمة
والسالبة قد تكون سلبية بلا انقطاع وذلك اذا كان في محمولات هذا الطرف
ما يسلب عن ذلك الطرف ايهما كان والذي في الكتاب يوهم بدل المحمول الموضوع
وقد حصلنا في شرحنا لنفسه ذلك. واقول ليس يكفي هذا الشرط وحده ولكن
الفيلسوف يعني مع هذا الشرط شرطا مضمرا فكأنه يقول انما تكون السالبة
غير ذات وسط اذا لم يكن في المحمولات على احدهما مسلوب عن الآخر وذلك اعرف
من السلب الذي في المقدمة فانه اذا كان هكذا لم يمكن قياس على المقدمة واما
محمول مسلوب عنهما جميعا او موجب عليهما جميعا فلا ضير ولكن قد استقصينا هذا
في شرحنا **فصل** في اسباب الجهل المركب المضاد للعلم. الجهل
منه بسيط وهو ان لا يكون في النفس رأي في المسألة البتة وهو على سبيل السلب
فقط ومنه مركب وهو ان يكون في النفس الرأي الحق ويكون الرأي الباطل
الذي يقابله فهذا مركب الجهل وهو مضاد للعلم والاول ليس بمضاد للعلم لانه هناك
زوال العلم فقط وههنا زواله ووجود رأي مضاد ومقابل للعلم وهو مرض
نفساني يعتري هذه النفس عن كمالها وهو ادراك الحق وقد يقع بغير قياس
اتباعا للرأي او الجدل او الحس. وقد يقع بقياس وربما وقع فيما لا وسط له وهذا
غاية خروج قوة العقل عن طبيعته وربما وقع فيما له وسط فلا يخلو حينئذ اما
ان يكون الوسط مناسبا وهو ان يكون بعينه الوسط في القياس الحق الا انه كان
هناك بحال من الايجاب والسلب مع الطرفين وههنا بالضد **فصل**
في بيان اسباب الخداع في مقدمة سالبة لا وسط لها. اذا كان الحق انه لا شيء من
ب آ بلا واسطة ثم ظن وهو ان كل ب آ وجعل ج وسطا فيمكن ان يكون
كلا المقدمتين في القياس كاذبتين اذا كان ج مسلوبا عنهما سواء كان بالكل
او الجزء فاوجب ويمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة ولكن الصغرى لا غير لانه
ان كان لا شيء من ج آ صادقا وكل ب ج صادقا وكذبت في الاول الذي قيلت
وكل ج آ صدقت كل ب آ ولكن صدقها ذو وسط لا بلا وسط وقد ذكرت التي
الا الصدق بحسب السالبة فلم يكن غير ذات وسط فاذن لا يجوز ان تكون
الصغرى هي الصادقة ولكن الكبرى صادقة حتى يكون كل ج آ صادقا ولا
شيء من ب آ صادقا فبلا وسط

بلا وسط فمعلوم ان الحق دائما هو ان لا شيء من ب ج فان نعت هذا وقيل كل
ب ج واستبان الكبرى الصادقة وجب ان ينتج قولك لا شيء من ب آ وهي كل ب آ
فصل واما في مقدمة موجبة لا وسط لها في الشكل الاول فيمكن
ان يكون القياس غير كاذبتين فانه اذا كان كل ج وكل ب آ بلا وسط وكان لا شيء من ب
ج فقيل كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج من ب آ ويمكن ان تكون الكبرى صادقة
فيكون ج ليس مسلوبا عن ج وموجبا لب فيكون ج مسلوبا عن ب فان قيل كل
ب ج وهي كاذبة ولا شيء من ج آ وهي صادقة انتج كاذبا ولا يمكن ان تكون
الصغرى صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ. فان
قيل لا شيء من ج آ كان كاذبا وانتج الكاذب ولا حيلة هذا في المثال الثالث
المذكور **فصل** واما في الشكل الثاني فلا يمكن مع كذب
المقدمتين جميعا بالكل لانهما اذا ردا الى الصدق انتجا تلك النتيجة بعينها فلا تكون
صادقة واما كاذبتين بالجزء فيمكن فانه اذا كان كل ب آ وبعض ب ج وبعض آ ج
وكذب فيمن في احدهما كل وفي الآخر لا شيء انتج الكذب ويجوز ان يكون الكذب في
احدهما ايهما كان فانه اذا كان كل آ ج وقد وضع كل ب آ فمعلوم ان كل ب ج فان
وضع انه لا شيء من آ ج مع الاخرى انتج الكذب. وايضا ان كان لا شيء من آ ج
وكل ب آ فلا شيء من ب ج. فان قيل لا شيء من آ ج وكل ب ج انتج الكذب ايضا
ان كان كل ب ج فقيل لا شيء من ب ج كان كاذبا فادى الى انه انتج الكذب
فصل واما في مقدمة موجبة ولها وسط فقد يكون من
الشكل الاول والوسط مناسب لا يحمل الا بما عليه يكون بالايجاب الكل فاذا رد
الى الكذب وسلب سلبا كليا كان لا شيء من ج آ انتج الكذب ويمكن ان يكون
الكاذب هو الصغرى والا لما كان قياس صادق وان الصادق هو السلب
في المقدمتين ويمكن ان يكذبا معا والا لما كان نتيجة فان سالبتين جميعا لا يكون منهما
قياس على الصدق وقد فرض الوسط مناسبا فان كان غير مناسب فيمكن
كذبهما ان يكون آ محمولا على ج وعلى ب وج مسلوبا عن ب مثاله الانسان والفرس
تحت الحيوان فقيل كل ب ج ولا شيء من ج آ ويمكن ان يكون الصغرى وحدها
كاذبة اذا كان ج في ب مناسب و آ محمول على كل د دون ج فاما

الكبرى فان كانت هي وحدها كاذبة في الكل صار الاوسط مباينا فان كان في الجزء
ذلك يمكن ان يقاس على الكذب من مناسب **فصل** في ذلك من
الشكل الاول الثاني كان مباينا او غير مناسب اما الكاذبتان في الكل فقد يمكن ان ينتجهما
قياس لا محالة فان كانت الكبرى وحدها كاذبة في الكل او الصغرى كان قياس غير
مثل ان يكون الحد كل ب ج وكل ا ج سلب ايهما شئت في الكل كان قياس جزئيه ولكن
كانتا كاذبتين في الجزء انما مثل ان يكون كل ب ا ولكن بعض ب وبعض ا ج فعلت
في احديهما كل ذي الاجزاء لا شي **فصل** فان كان الخطأ هو السالب والظن
موجبا والموسط مباينا ومن البين ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبين على
مقابلة ما قيل في صدقه ان الصغرى يجب ان تكون موجبة كما كان في القياس من الصحيح
والكبرى تعلق الى السلب ولا يمكن غير هذا **فصل** في ذلك والموسط
غير مناسب يمكن ان يكذبا جميعا او احدهما فانه ان كان كل ج ا ولا شي من ب ا صدق
انه لا شي من ب ج. فان قيل كل د ج وكل ج ا كان قياس جزئيه والصغرى كاذبة
فان كان الحق لا شي من ج ا ولا شي من ب ا معا فيمكن ان يكون كل ب ج مثل انه لا موسيقي
ولا علم حيوان وكل موسيقي علم. فان قيل كل ب ج وكل ج ا كان قياس جزئيه والكبرى
كاذبة ويمكن ان لا يكون شي من ب ج مثل الموسيقي والناطق والحيوان فليس شي منها
الاخر. فان قيل كل ب ج وكل ج ا كان قياس جزئيه والمقدمتان كاذبتان.
فصل في الانسان الى ان قد حصل ما قد علم ما. انا سنستقصي هذا
من بعد ولكن كثير من الموجودات انما نوقف عليها في تصورها من الحس وفي تصديقها
بالتجربة والاستقراء الكائن بالحس ولا يمكن ان نبرهن عليها البتة وسنوضح هذا في اخر
الكتاب **فصل** في الفرق بين ما لا وسط له بحسب البرهان وبين ما لا
وسط له بحسب الصنائع الاخر. ان جميع الصناعات البرهانية وغير البرهانية
تحل الى مقدمات اولى لا وسط لها في تلك الصنائع لكن الاوائل البرهانية لا وسط
لها في الحقيقة والاوائل الجدلية لا وسط لها في المشهور مثل ان العدل جميل فان
هذا في الصناعة الجدلية غير ذات وسط وفي الصناعة البرهانية لها وسط
على ما بينه سقراط في مناقضة تراسوماخس في كتاب السياسة لافلاطن وايضا
فان الاوائل الجدلية قد يكون لا وسط لها في الحقيقة من وجهين احدهما ان الاوائل العقلية

مشهورة ايضا. والثاني ان المقدمة المشهورة اذا كانت كاذبة لم يمكن ان يكون لها
وسط حقيقي ينتجها وكثير من المشهورات كاذبة. وايضا فان كثيرا من الذي يوجد في
الجدل غير ذات وسط يوجد انما فيه ذات وسط فان المشهورات كثيرا ما
يستنتج فيها بلا تسلم فيقاس عليها فانه قد يمكن ان يقاس بقياس جدلي على ان العدل جميل
ومع انه يوجد بلا وسط واذا الحال هكذا في المشهورات الجدلية فليس في المظنونات
الخطابية **فصل** في المحمول الذي هو على سبيل الحمل والذي على سبيل العرض
ان الحمل على سبيل العرض هو من وجوه وقد لخصناه في شرحنا للكل الداخل فيه من غرضنا
هو ان يحمل ما من شانه ان يكون موضوعا فيحمل ما من شانه ان يكون محمولا موضوع مثل
الانسان والابيض فان الانسان ذات مستغنية عن حامل يحملها والابيض لا يكون
الا محمولا فان قيل ان الانسان ابيض فقد سلك سبيل الحمل على الاستقامة فاما ان
قيل ان الابيض انسان فقد خرج عن الحمل المستقيم فهذا هو الحمل بالعرض لا ان الانسان
قد عرض له هذا بالقول لا بالوجود الا ترى انك اذا قلت انسان لم تعن شيئا اخر واذا
قلت ابيض فقد اقتضى الشي الذي عرض له ان وصف بالابيض فاذا قلت ان الابيض
انسان فكانك قلت ان الشي الذي هو قد عرض له ان كان ابيض هو انسان لا ان الابيض
بما هو ابيض فالابيض عرض له ان صار موضوعا بسبب انه محمول على موضوع ما
ذلك هو بالحقيقة الموضوع وذلك هاهنا هو الانسان فكانك قلت الانسان الذي
عرض له البياض انسان. **فصل** في ما هي الموضوعات والمحمولات التي
ليس الحمل فيها على سبيل العرض اذ لو قد هذا الطلب لا يكون في الاشياء التي ينعكس
بعضها على بعض من الموضوعات والمحمولات التي ليس الحمل فيها على سبيل العرض فانها
اذا دار بعضها على بعض ذهب الامر وحده اخر وهو انه هل لكل واحد من الموضوع
والمحمول منعكس اخر غير ذلك واذا لم يكن الحمل حقيقيا الا على سبيل العرض وفي هذين
الوجهين يرجع الطلب الى ما نحن بصدده وهو اقسام احدها انه اذا كان محمول وموضوع
فيجب ان يكون الوسائط بينهما متناهية اما في الايجاب فذلك ظاهر لانه لا يجوز ان
يكون امور موجودة بين حدين بلا حد فيكون كانك قلت بين الواحد والالف عدد بلا
حد وكذلك قلت انك اذا ابتدات من هذا الحد لم تبلغ البتة ذلك الحد وما لم تبلغ
فليس بحد. وقد فرض هاهنا طرف ولا محالة ان كل وسط يوجد فاما ان يكون
مساويا للبعد من الطرفين او الى احدهما اقرب فان كان مساوي البعد من الطرفين

فما سواه ليس بمساوي البعد من الطرفين فهو الى طرف اقرب فما بينه وبين ذلك الطرف
هو اقل من الذي بينه وبين الطرف الآخر فهو مساوٍ والذي يفضل عليه يفضل مساوٍ وان
لم يكن مساوي البعد من الطرفين فالحال فيه هذه الحال فاذن لا وسائط في الايجاب
متناهية وليس هذا كالاوسط بين حدي جسم وخط لانها غير موجودة الا بالقوة واما
في الطرفين واحدهما مسلوب فان الاوساط متناهية الى مسلوب بلا وسط لان
كل وسط موجب لاحد الطرفين لا محالة وسالب للآخر فان كان بين كل طرفي سلب
واسطة ذهبت وسائط الايجاب بلا نهاية وذلك محال كما بينا . ونقول انه اذا
كان الموضوع معروضا فيجب ان يكون محمولاته متناهية اما الداخلة في ماهيته
المأخوذة في حده فانها لو كانت غير متناهية لكان لا يصل الى تحديد شيء . واما غير
الداخلة في ماهيته التي هي اما اعراض غريبة واما اعراض ذاتية وليست الاعراض
كيف كانت تحمل بل للاعراض بذاتها . وان قيل ان هناك كم بوجه ولكن بالحقيقة انما
يكون الكم مع كيفية في الجوهر فالجوهر موضوع محدود وللكل والمقولات التسع محمولات
محدودة للكل وبينهما امور مأخوذة في حدود الكل من طبقة ووسائط بين طرفين
وبحث في الجوهر جميعا كما بينا ان يكون محدودة كما انها لو لم تكن محدودة لم يكن حد لذلك
لو لم يكن محدودة لم يكن برهان اعني انه لو كان كل تصور محدود موقوفا الى تصورات
غير متناهية لما كان حد ولو كان تصديق مطلوب موقوفا الى تصديقات غير متناهية
لما كان برهان وليس هذا الطريق التحليل بالعكس فنقول كل داخل في البرهان فهو
ذاتي اما محمول مأخوذ في حد الموضوع وقد بان تناهيه واما محمول مأخوذ في حد
الموضوع ولا يجوز ان يكون لكل واحد منهما اجمع ان يكون للفرد مثلا ما الفرد
للعدد ولذلك الشيء في آخر كذلك فان هذا محال من وجهين احدهما ان يرجع ذلك يكون
موجودا في الموضوع الاول معا ومحال ان يكون شيء لانهاية له معا على هذا الوجه
والثاني انها تكون مع كل محمول موضوع فيكون الموضوعات بلا نهاية وهي مأخوذة
مع كونها بلا نهاية في حد محمول . وقد تبين ان هذا لا يمكن فقد بان ان الاوساط والموضوعات
والمحمولات متناهية فيكون المقدمات البرهانية منتهية الى مقدمات لا اوساط لها
فهي غير منقسمة وواحدة بالحقيقة وبسيطة والاوائل التي منها تنشأ البراهين في كل
باب واحدة غير منقسمة في بابها مثل المركب الى الافعال ووقع الطبيعي الا ابعاد والمنقسم
فلا ينقسم الى بعد منقسم . والموضوع ذات الوسط ان كان سطحية لم يكن ان تقع وسطها

خارجا عن الحدين . واما الثالثة فيقع وسطها عن خارج وهو الوقوع الذاتي
ويقع خارجا عن الطرفين كما في الشكل الثاني والجزئيات كيف كانت فيقع اوساطها
داخلة وخارجة **فصل** في ان البرهان الكلي افضل من الجزئي . عسى كنا
نظن ان البرهان الجزئي افضل لانا ان بينا ان زيدا كذا افضل واحرى من ان يكون بينا
ان الانسان كذا لان ذلك يثبت للشيء من ذاته وهذا من غيره . ولان الكلي ان كان
موهوما فقط فالبرهان على الموجود افضل وان كان موجودا فانما في الجزئيات ما يراد
البرهان على الكلي لجعله شيئا مباينا لها ولكن الغلط يقع من هذا لانهم يكونون كالمبرهنين
على غير المطلوب بالذات وعلى المطلوبات بالعرض فان المبرهن على ابدال النسبة بالعموم
دار طرايه برهن على ما هو اكثر في العموم فانما برهن على ما هو اقل في الوجود لان الذي
في الوجود خط او سطح او زمان ومع ذلك فربما وقع مع العلم بالكلي جهل بالجزئي او ظن
مخالف كما قيل في ابولوطيقا ولو كان البرهان على الجزئي لم يقع في شيء علم وظن من وجهين
قال الفيلسوف ليس العلم بالكلي اقل بل اكثر فان من عرف مساواة الزوايا الثلاث
لقائمتين في متساوي الساقين ولم يعرف ان ذلك لانه مثلث بل لانه متساوي الساقين
فقد جهل ذلك في نفسه ولم يعلمه بالذات من جهة ما هو اولي ولم يستقص حال الكل وايضا
فان طبيعة الكلي ليست في الجزئيات كطبيعة الاعراض الغريبة بل هو جوهرها وليس
حاله في نفس الوجود اقل من حال الجزئيات لانه باق وهي فاسدة بلا نهاية والبرهان
عليها من جهة ما هي جزئية يكاد لا يغني فاذا لم يحصر في كلي ليكون عاما لجميعها لم يكن
عليها البرهان المستوفى . وايضا فليس يجب ان يبرهن على الكلي ان يجعله مباينا للجزئيات
كما الاعراض فانها يوجد في البرهان عليها غير الجوهر وهي غير مفردة مع بعدها
عن طباع الجوهر فكيف ما هو مقول على الجوهر بانه هو ثم كيف يفضل اذا برهنا على
كيف كلي او كم كلي انا ان ادناه عن جزئيات الاعراض فصارت احاشيا لا اعراض
جواهر قائمة بانفسها وما علينا من وهم ان وقع في ذلك لغالط فراغ عن الجوهر نسبة
وهمي لا رياس العلة انما يكون للكلي لان الحمل له اولي وبذاته ثم الكلي علة في اعطا
الحمل وعلة للجزئي وهناك يقف احد السؤال على اللم مثلا اذا قيل لم كذا فلان
فقيل لاحد ما لا فان قيل لم قيل لبعض عينه . فان قيل لم قيل لكي لا يكون ظالما لنا
فيكون وقوف اللم ها هنا وهو الحكم الكلي والعلة الاولى . ولو قيل لم كان الملك

وأما الخارجة معادلة لأربع قوائم فاحسب بأنه من ذهب أو نحاس أو بأنه هذا
المثلث خال لم يكن علة ولا برهانا على حال الكل وهو أنه شكل يحيط به خطوط ثلثة
إذا أخرجت انقسم عند كل زاوية وسائر الداخلة معادلتان لقائمتين لكن الداخلتان
مساويتان لقائمتين فالخارجات معادلة لأربع قوائم والعلم على المجرد لا على والذي
إذا علم على عين بلا انعكاس هو أفضل علما. ولأن البرهان الكلي أمام المبادي الأول
للبرهان وأما أقرب إليها والأقرب إلى المبدأ أشد استقصاء فإنه والثابت
ههنا هو الصدق واليقين فبعض هذه الحجج جدلية وبعضها عليه مثل أن العلم بالكلي
علم بالقوة بالجزئي من غير انعكاس فالكلي معقول والعلم للعقل والجزئي محسوس والمحسوس
من جهة ما هو محسوس لا علة ولا برهان. فصل في أن البرهان الموجب
أفضل من السالب لأن العلم بالمتشابهات الواقعة الجنس أفضل من العلم بالمختلفات
المتكثرة لأن العلم في الحقيقة يحصل بالواحد وهو العلة القريبة والتي تسوق بكثير
الحدود ثم العلم بالبرهان الموجب يقع بمقدمات متشابهة وبالسالب بمقدمات مختلفة
موجبة وسالبة ولأن البرهان الموجب مستغن عن السالب والبرهان السالب محتاج
إلى الإيجاب والموجب أفضل وأقدم وأيضا أعرف بهذا بعينه وأيضا فإن البرهان
الموجب يمكن أن يزيد بالتركيب بأن يضاف إليه مقدمات موجبة. وأما السالب
فأعلى مقدماته في التوسط والتزيد معا الموجب لأنك إن وسطت الموجبة
صار عن موجبتين وسالبة وإن وسطت السالبة صار عن موجبتين وسالبة وإن
زدت لم يصلح سالبة بعد سالبة بل موجبة فصار عن موجبتين وسالبة وأيضا فإن الإيجاب
نفسه أبسط لأنه من حدين ورابطة والسلب من حدين ورابطة وحرف سلب ومع
ذلك فهو أقدم لأن الأبسط أقدم إذ كان من أجزاء أقل ومع ذلك فهو أعرف لأن الموجبة
والملكات تلقاهم بذاتها مثل البصر والنور وما أشبهه. وأما الأعدام والسوالب
فتحد بملكاتها وموجباتها مثل العمى والظلمة فصل في أن المستقيم أفضل
من الخلف قد عرف في كتاب أنولوطيقا أن المستقيم يمكن أن يرد إلى الخلف والخلف يمكن
أن يرد إلى المستقيم لكن المستقيم ينتج المطلوب بداية عن مسلمات والخلف ينتج لا صادقا
بل كاذبا لا المطلوب بل عينه ولا وجد بل بأمر أي شرطية ولا يكون فيه النتيجة
المطلوبة بعد الكبرى ولأنه لا يكون موافقة الكبرى في الكمية ولا مقدماته

85
أعرف من النتيجة لأن فيها مشكوكا بالنتيجة المطلوبة ولا أعرف من النتيجة القريبة منها لأن
النتيجة أعرف لأنها منها فالمستقيم أفضل فصل في أنه كيف يكون علم أشد
استقصاء من علم أما لأنه يعطي اللم والآخر يعطي الإن فقط أو لأنه مجرد الصورة عن
المادة كالهندسة والحساب فهو أشد استقصاء من الذي الصورة بالمادة كالناظر
والموسيقى أو لأن مبداه أبسط فمعنى فإن الحساب مبداه شيء غير منقسم وليس له وضع
أعني الوحدة ومبدأ الهندسة شيء غير منقسم وله وضع أعني النقطة فالحساب لذلك
أشد استقصاء فصل في العلم الواحد والعلوم المختلفة. العلم الواحد
له موضوع واحد يبحث عن أعراضه بمبادي بعينها فإن كان جنس أشير إليه في هذه المعاني
فهما من علم واحد فإن اختلفا في الموضوع أو كانت مبادي هذا غير مبادي ذلك
فالعلمان مختلفان وإن اتفقا معا في الموضوع واختلاف البراهين لا يوجب
اختلاف العلوم فمسألة واحدة بعينها يمكن أن يبرهن عليها ببرهانين كقولك كل قابل
للذة متحرك وكل متحرك متغير وأيضا كل قابل للذة شاك وكل شاك متغير وكقولك
كل إنسان متعجب وكل متعجب ضاحك وأيضا كل إنسان يفرح وكل فرح ضاحك
فصل في أن البرهان على الضروري والأكثري دون الاتفاقي
أما البرهان الحقيقي فإنه على الضروري وأما الأكثري فله برهان بحسبه فأما يظهر
مما عرفناه في كتاب أنولوطيقا أن الأمور الأكثرية لها ضرورة ما وكما أوله
ههنا أن الأمور الأكثرية لها علل ذاتية في كونها إلا أن تلك العلل التي أيضا
وهي يوجد المعين بها أنها أكثرية والطبع أنها يكون وهذا صنف من
الطب مكتسب بقياس عليه مثل أن نبات الشعر على الذقن عند البلوغ أكثري
وعلة استحصاف جلد الذقن ومتانة البخار الذي عنه الشعر عند البلوغ أكثرية
وأما الاتفاقيات فإن علمنا من وجه قياس وبرهان ومن وجه ليس أما الجهة التي
يكون لها بها القياس فإنها ممكنة غير ممتنعة. وأما الجهة التي لا يكون لها القياس
منها فمطلقا غير البرهان فإنها كائنة أو غير كائنة وذلك لأن كل قياس وكل
إعطاء علة فهو لأمر ممتنع استحقاق وجوده عن لا وجوده أو لا وجوده عن وجوده
وهذا يوجد في الضروري والأكثري ولا يوجد في الاتفاقي. وأما أنه
يمكن واتفاقي فعلته برهان لأنه من جهة ما هو ممكن فهو ضروري الإمكان وقد

استيفاء هذا المعنى في المحقق ان لو طننا **فصل** في ان الحس و ان كان
مبدأ ما لكسب العلم فليس نفسه علما ولا ما يدرك بالذات علما سنوضح بعد ان
الحس كيف هو مبدأ للعلم و انه كيف خالف العقل و العلم ولكن لان المعلومات
امور كلية عقلية ماخوذة بذاتها كالانسان و الحيوان بالحد مجردة عن الزمان
والمكان والعوارض عن الحد والمحسوسات امور جزئية مخلوطة بهذه
اللواحق فليست المعلومات والمحسوسات واحدة ولا المحسوسات بما هي
محسوسات مبادي برهان ولو انا كنا احسسنا ان كل مثلث زواياه
مساوية لقائمتين او كنا شاهدنا انه يحصل في المقابلة فيكسف ما كان يحصل من الحس
المحسوس ان نعلم ان هذا الامر كلي و ان العلة فيه كذا بالكلية الا ان نقترن بذلك
سبب اخر من قياس او حدس ذهن او شي مما نذكره بعد وهي الاسباب التي اذا اقترنت
بالمحسوس افادت علما مثلا لو كنا شاهدنا مسام الزجاج بالحس كما نتوصل
بذلك مع قوة العقل الى ان نعود البصر فيها في المقام او الاشعاع فيها نودي
الشعاع و كذلك في كثير من الامور التي يقصر الحس عن ادراك تمام ما يقع به التجربة
وسنوضح ان التجربة شي غير الحس و نعرف بها نوع من القياس **فصل**
في بيان اختلاف مبادي العلوم و كيف تعم القياسات كلها في المبادي و من
القياسات منتجات للكواذب كالمغالطات في العلوم والكواذب المستعملة في الجدل
والمغالطة وجب ان يكون مقدماتها كاذبة مما تنتجه الصادقات وان
كانت الصادقات تكون عن كاذبات ولكن لا بالذات بل بالعرض والقياسات
الكواذب قد تختلف في المبادي لانه قد يقاس على الصدق بكاذبين بمبادي لا
تقبل اسمه او على اشياء في قوة المقابلات مثل ان العدل جميل و ان العدل قبيح و اما
الصادقات فان العلوم المختلفة التي لها هذه القياسات تختلف في الموضوعات
بوجه ما دام العوارض التي لموضوعاتها بالذات مما كان من المبادي خاصا او مخصصا
من طرفي الموضوع والمحمول جميعا فكيف يجوز ان يتفق فيه و كذلك ما كان خاصا او
مخصصا من طرف الموضوع لم يشترك ايضا وان كان ما كان المحقق عارضا صالحا في
الموضوع وهو عام لقولنا ان الاشيا المساوية لشي واحد متساوية اذا حقق
في الموضوع مثل ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فانه بالذات مبدا

للجنس الذي للموضوع مثل الكم فما اشترك معه في جنس موضوعه مشاركة في هذا
المبدأ بالقوة لا بالفعل لانه يكون هناك محققا ايضا واما العام الاول المشترك
للعلوم كلها فقد يستعمل بالفعل فيرى انه لا وجه في اشتراك العلوم المختلفة في
المبادي بالفعل الا ان يكون لها شركة في الموضوع بان يكون احد العلمين تحت الاخر
وقولنا ان المبادي مشتركة للعلوم لا للجواهر بل للكلمات اما لان العلوم المختلفة مشتركة
وهذا المحال واما لان مبدأ اي علم اتفق يصلح لاي علم اتفق وهذا ايضا استحالة فانه
ولا مبدأ اي مسئلة اتفق يصلح لاي مسئلة اتفق اذا جمعنا في علم واحد بالتحليل
الى المبادية الاولى ثم مع هذا فليس ممكنا ان يقول ان الاشتراك للعلوم في المبادي
يعني ذلك لنا شبها في الجنس و كيف يكون هذا حقا والعلوم تختلف شركة في الجنس
مثل العدد والهندسة نعني بالجنس الموضوع لكن الحق الكامل بالتحرير هو ان مبادي
العلوم على وجهين مبادي منها العلم وهي الموضوعات ومبادي منها العلم وهي المقدمات
والقسم الاول لا يشترك فيها علوم ولا يكون مبادي عامة لعلوم الا اذا كانت
متناسبة في الجنس مشتركة في الموضوع بوجه كما قلنا والقسم الثاني يجوز ان يكون
فيها ما يشترك فيه علوم غير متناسبة الجنس ويجب ان يكون منها خاصة لكل علم
وبينا كيف يكون المشترك والخاص **فصل** في اختلاف العلم والعقل
والظن الظن الحق هو الذي يرى به ان الشي كذا ويمكن ان لا يكون كذا او الشي في
نفسه كذلك وقد يكون هذا بلا واسطة وقد يكون لعلة مظنونة مثلها وقد يكون
بالمعتبرات القياسية والعلم الذي بان الشي كذا ولا يمكن ان لا يكون كذا وبواسطة
تعطي الكلية وهي العلة وهذا بالكليات والعقل الذي بان الشي كذا ولا يمكن ان لا يكون
كذا وبغير واسطة وهي ايضا بالكليات وقد يقال ظن لحق لما يرى به الشي كذا ويرى انه
يمكن ان لا يكون كذا والشي في نفسه كذا ولا يمكن ان لا يكون كذا الا ان الظن الحق بالحقيقة
هو الاول ولا يجمع علم وظن لان العلم يقتضي رايا ثابتا وهو الذي لا يتغير والظن يقتضي
رايا ثابتا وهو الذي يمكن ان يتغير و هذان الرايان لا يجتمعان في انسان واحد البتة
ولكن قد يتفقان في اثنين ولا ظن صادق وظن كاذب معا لانه ان يساوي راي
انه كذا وراي انه ليس كذا كان شكا لا ظنا وان غلب الصادق لم يظن الكاذب
فصل في الذهن والذكاء والحدس الذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب
الاراء والحدس حركة لهذه القوة الى اصابة الحد الاوسط والذكاء شدة استعداد

هذه القوة للحدس في الطبع مثلاً إذا رأت القمر إنما يضيء ذا جانبه الذي يلي الشمس ويتنقل ضوؤه إلى مقابلة الشمس حدس أن القمر يستضيء من الشمس ٥

المقالة الثانية

فصل في مسائل في المطالب ومشاركات بينها :: قد بيّنا فيما سلف أن المطالب ٢ المطالب
أما مطلب هل كذا موجود مطلقاً لكل أي على الإطلاق ومطلب هل كذا كذا الحرى(؟) سياما(؟) ومطلب ما ومطلب لم وبيّنا تقدم بعضها على بعض فنقول إن مطلب هل يطلب هل من علة القياس أو للأمر في نفسه وبالجملة هل حدّ أوسط ومطلب لم يطلب تلك العلة والحد الأوسط فلو يطلب لم هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة وطلب ما بالقياس إلى الحد الأوسط وأيضاً فلأن العلة الذاتية مقومة لماهية الشيء فهي مأخوذة لا محالة في حد الشيء وهي إنما مأخوذة في البرهان على الشيء مثلاً ما الكسوف فيقال امحاء ضوء القمر لتوسط الأرض ولم الكسوف فيقال لتوسط الأرض فيكون أيضاً مطلب ما وهل متشاركان في هذا المعنى وكذلك ما اتفاق النغمة فيقال وجودها على نسبة الضعف أو الزائد جزءاً بالقوة أو بالفعل ويقال لم اتفقت هذه النغمة فيقال لأنها على نسبة الضعف أو الزائد جزءاً بالقوة أو بالفعل والدليل على أن البحث عن لم يطلب الأوسط أنا في كثير من الأشياء لو كنا نجد الحد الأوسط بأن نشاهد الحال ونحس بالتجربة العلة كما في خسوف القمر لحال المقابلة وتوسط الأرض ما كنا نطلب لم ٥

فصل في مسائل في افتراق جهتي إفادة الحد والبرهان إياه وأن كان الحد شارك البرهان فيما قلناه فيتبين أنهما افترقا وليس إذا أعطينا برهاناً فقد أعطينا حداً فإن كل محدود ذاتي وأيضاً كل ليس كل مبرهن عليه ذاتي ولا كلي وأيضاً المعطى بالحد داخل في ماهية الشيء والمعطى بالبرهان عرض ذاتي للشيء داخل في ماهيته وعن حقيقته ولا إذا أعطينا حداً فقد أعطينا برهاناً لأنا لم نوجب ولم نسلب والحد المقدمات الواجبة قبولها لا يبرهن عليها والحد لا يلتفت(؟) فيه ولا برهان عليه وإذا اتفق في شيء واحد حد وبرهان فعلى سبيل ولا يكون أحدهما إياه إلا فإن البرهان يشتمل(؟) على الحد بصورة المقدمات والحد يشتمل أقساماً والبرهان بين نسبتهما ذات النقلة أخذ الحد على سبيل التعديد واشتراط وفي أخذ النتيجة البرهان على سبيل حمل ولهذا ما كان أصحاب التعاليم يقرنون بين الأمرين ولا يذكرون أحدهما دون الآخر

فصل في أن الحد لا يكتسب بالبرهان على ما ظنه أنكساغورس(؟)

وذلك لأن الواسطة يجب أن تكون مساوية لهما أي الحد الآخر وإما خاصة والخاصة لا يجوز أن تكون واسطة لأن الأكبر إما أن يوضع أنه حد للواسطة وحد الضحاك غير حد الإنسان فلا يكون أعطي حد المطلوب أو يوضع أنه حد للشيء ذي الخاصة فيكون وضع المطلوب في المقدمات وإما أن يوضع أنه موجود للأوسط من غير زيادة فيتبع أنه موجود للأصغر من غير زيادة فلا ندري هل هذا الشيء حد أو ليس بحد والحد لا يجوز أن يكون واسطة من طريقين أحدهما أن كل واحد من الحدين في المقدمتين إما أن يكون ذكر أنه حد في الحمل أو لم يذكر فإن كان ذكر فقد وضع للأصغر حد بغير برهان وللأكبر بغير برهان وقد وضع أن الحد لا يكتسب إلا بالبرهان هذا خلف :: وأيضاً ليس أحد الحدين أولى من الآخر بأن يكون البرهان عليه لأنه وإن لم يذكر في الحمل ذلك فإنما يحمل الحمل فقط ولا يعرف هل هو حد أم لا مثلاً إذا قال كل إنسان حيوان مشاء ذو رجلين وكل حيوان مشاء ذو رجلين فهو حيوان ناطق مائت فكل إنسان حيوان ناطق مائت وليس في القياس ما يوجب أن هذا المحمول حد :: وأيضاً الطريق الثاني فهو أن هذا إنما يستعمل بالحدود الناقصة :: وأما الحد التام فهو واحد للشيء :: وبالجملة يجب أن يعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات كيف وجد على ما يظنه قوم فإنه ربما حصل ذلك بالجنس البعيد وفصل قريب مثل قولهم للإنسان جسم ناطق مائت ثم القدماء قد اتفقوا أن الحد إنما يتم بالجنس القريب فذلك لبيان أن ما ليس التمييز بل غرضهم في التحديد أن تحصل في النفس صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة على الكمال وذلك يقول يدل على ماهيته أي كمال حقيقته فيشتمل على كل ذاتي له قريب أو لا يحصله القريب :: وقد بينا في تلخيص إيساغوجي أنه إنما صار دالاً على ما هو بالشركة للأنواع لأنه مشتمل على جميع معانيها الذاتية المقومة لها فلا بد منها في أن يكون في وضع الجنس القريب وضع الماهية المشتركة ثم يورد بعد ذلك الفصول الذاتية كلها ولو كانت كثيرة وكلها مساوية(؟) فلا يقتصر في حد الحيوان بإيراد الحساس دون المتحرك أو المتحرك دون الحساس وإلا فما عرف الحيوان بالكمال فتبين من هذا أن الحد الكامل للشيء واحد لأن ذاته واحدة

فصل في أن الحد لا يكتسب بالقسمة على ما ظنه أفلاطن :: قد بينا في كتاب القياس أن القسمة لا تنتج ولا يعني سابقة بالقسمة بل إنما ينقاد(؟) عليه فيقع فهو نسبة من في حده

ما المسمعي فان المسمعي اذا عرف جزئيات وادعى حكماً كلياً لعلمه قياساً
على جزئي فقد صار ذا غدا للمحصول على مطلوبه لانه ما لم يكن وضع هذا الجزئي مع
سائر الجزئيات تحت ذلك الحكم الكلي لم يجب ان يصح الحكم الكلي ولكن عسى يظن بناء المبهم
باصل اجزاء الحد من اطراف القسمة ويضعها وضعاً يؤلفها بالنفاذ ويزعم ان هذا حدا
فجملة الحد لا يكون بجمعه بالقسمة واجزاء الحد انما اقتصر اقسامها ثم جمعت من
غير ان يكون للقسمة فيه تأثير وجمعت بلا قانون فانه ليس ان يصدق جميع المعرفات
الصادقة او يجمعها طبيعة الكثرة الا ان يسد ان القسمة من طريق ما هو الذي يحصل
معينة ثم مقومة فيحتاج الى هذا البيان مع القسمة ثم بعد ذلك فليس كل جمع موافقاً
للحد فيما يكون نقص شيء او زاد

فصل في ان الحد لا يقتنص بما يشبه
برهان بالقسمة على سبيل الاستثناء من المنفصل. فان قيل بين احد طرفي القسمة
باستثناء نقيض الثاني فذلك باطل اما اولاً فلان جزء الحد بين بنفسه لا يبرهن عليه. والثاني
ان استثناء نقيضه ليس ابين منه بل الفصول والاجناس للانواع ابين من سلب مقابلاتها
فانه انما علم ان الانسان ليس غير ناطق لانه ناطق ولحب ان يكون مقدمات القياس ابين
وسعي بعد تلك الحلل الذي ينبغي ان يراعى في جانب الجمع. فان قال قائل انا نجمع ثم نقول
هذه الاشياء مقومة مساوية فهي باجتماعها حد فهذا هو حد لانه كان ان القياس يجب
ان يعيش وسع ولا يعيش على انه قياس لعدم معرفته بان القياس كيف ينبغي ان يكون
ويلتمس لذلك الحاد يجب ان يحد ولا يعيش على انه حد في انه هل هذا حد وهل
يكون هو قول من المقدمات للشيء مستفاد فان كان هذا مسلماً فما عسى يخالف في ذلك

فصل في ان الحد لا يقتنص بما يشبه شرطياً من الاضداد. فان قال قائل
انا نستخرج حد الضد من حد الضد فنقول مثلاً لما كان الشر هو الامر الذي لا نظام له فالخير
هو الامر الذي له نظام فقد غلط لانه وضع حد الضد الاول وضعاً. فان استعمل
فيه هذا القانون بان يستخرج حد الضد الاخر فقد استعمل الدور وهما سواء في المعرفة
والجهالة ثم لهف حد ما لا ضد له فهو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الا وليسميه
بالتي ذكرنا انها تقع في الاستقراء

فصل في ان الحد لا يقتنص بالاستقراء
الاستقراء الحقيقي من الجزئيات المحسوسة وقد بينا انها لا حدود لها. ثم ان قيل ان ذلك
القول حد لكل شخص بما هو شخص فهو كاذب وان قيل انه حد لنوع الشخص فقد صودر

على المطلوب لان المطلوب هو حد نوع الشخص

فصل في عود الى افتراق
جهتي البرهان والحد. الحد الحقيقي هو المحدود فلو كان الحد الحقيقي يعطي البرهان
لكنا اذا احددنا بالبرهان على الوجود فكان الوجود داخلاً في حدود الاشياء وانما كنا
ما نعطي الحدود ولا نعرف ان هذا حد بالحقيقة او حد بحسب الاسم نجهل الوجود
فلو كان يعطي الحد برهان يبين انه حد لكان نفس اعطاء الحد الحقيقي يدل على انه
حد حقيقي يدل على الوجود غير داخل في الحدود ليس لانه لازم غير مقوم ولذلك
لا يجب ان نعرف في العقل لمعاني كثير من الاشياء المتصور يعرف لها مقوماتها
مثل ان المثلث بين انه موجود فان الذهن يتصوره شكلاً ويتصور لنفسه
ويتصور من بينه اضلاع فلا يمكن ان يرفع هذه المعاني عنه في التصور واما
الوجود فغير محتاج اليه في تصوره فالوجود لازم لا مقوم واما ما لا وجود
له فانه ليس له حد وان كان له قول دال على معنى اسمه وليس كل قول هذا
شانه مقول حد فان جميع اصناف الاقاويل حتى الخبر والدعاء والتمني والترجي
والامر والنهي والاستفهام بل القصائد والخطب اقوال مؤلفة يمكن ان
يوضع بدل كل منها اسم مفرد فلا يصير بسبب ذلك الاسم محدوداً بها وهي
حدوداً

فصل في انه وان كان الحد لا برهان عليه فكيف يلوح البرهان
من الحد وكيف ينتفع بالحد في البرهان انا انما نطلب لم الا بعد هل فلذلك لا نطلب
ما الدال على الذات الا بعد هل فكل واحد من حواشي لم قد يكون لعوارض ولا يكون
حقيقياً وقد يكون بالذاتيات وقد قلنا ان البرهان الحقيقي ما كان بالعلة الذاتية
والعلل الذاتية مقومات للشيء داخلة في الحدود فما يكون به البرهان يكون
به الحد ايضاً كقولهم لم انكسف القمر فيقال لانه قابل الشمس وتوسطت الارض فيقال
ما الكسوف في القمر فيقال انمحاء الضوء عنه بتوسط الارض وقت المقابلة فيكون اما حداً
ناقصاً جملة او جزء حد تام اخذ من البرهان فان كان البرهان لا من علة بل من عارض كقولهم
القمر ليس يقع ظلاً فهو منكسف فلا يخرج منه حد وكذلك انطفاء النار في السحاب
يكون حداً اوسط في البرهان على انه كان رعد وحد اوسط للرعد ولا يجب ان يعتقد
ان كل علة هكذا بل كان علة للنتيجة ولذات الحد الاكبر ولها العلل التي هي اخص من
المعلول وسنذكرها في فصل في البرهان ولا ينفع في الحد وما يظنه قوم من الخلاف
لهذا فباطل وهذا في الاكبر انما يوجد اذا كان الحد منقسماً الى جزء هو علة وجزء

هو معلول مثل قولنا ان الرعد صوت في السحاب لانطفاء النار فيه فالصوت في
السحاب معلول وانطفاء النار فيه علة وكل ما له صورة فقط وليس هنا علل
للصورة وغايات فانما علينا ان نوقع كله حدا اوسط ونجعل الحد الاكبر اسمه
ونجمع من هذه الجملة ان الحدود على كم قسم فنقول اما الذي في الكلمات فاصناف
اربعة وهي في الحقيقة خمسة وترك الفيلسوف ذكر الخامس اعتمادا على المتعلم
فاول ذلك حد بحسب الاسم وليس من احتيجنا بتحديد المعدومات والاخر حد
يتضمن العلة الذاتية للشيء الذي من شانه ان يكون في البرهان حدا اوسط مثل
انطفاء النار في الغيم اذا حددنا الرعد وشهوة الانتقام اذا حددنا الغضب ويسمى
هذا الحد مبدأ برهان والثالث حد يتضمن الحس والحد المعلوم من الحد التام
ومن شانه ان يكون حدا اكبر مثل الصوت الحادث في الغمام اذا حددنا الرعد
وغليان دم القلب اذا حددنا الغضب ويسمى هذا الحد نتيجة البرهان وذلك
لانك في البرهان تقدم ذلك وتؤخر هذا فتقول فلان اشتهى الانتقام
وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه وحد لم يذكره الفيلسوف وهو الحد
التام المجتمع من هذين وحد الامور التي لا علل لها ولا اسباب لوجودها واسبابها
وعللها توجد لا توجد في الحدود فلا يكون هذا القسم لا حد بحسب الاسم فقط
ولا حد هو نتيجة برهان ولا حد هو مبدأ برهان ولا حد مجتمعا منهما بل هو مثل الحد منا
للنقطة او الخط او العدد او اشياء اخرى لا تنقسم حدودها الى علل ومعلولات

فصل في تفصيل العلل والاسباب وكيفية وقوعها في البراهين والحدود

فنقول علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار والاب والمبادئ وما لحاجة ان يكون ولا
يكون عنه الشيء مثل الخشب ودم الطمث ويقال علة لصورة كل شيء فانه ما لم يقترن
الصورة بالمادة لم يحدث الشيء المركب منهما ويقال علة للغاية والشيء الذي لاجله الشيء
ولاجله يكون ما يكون مثل الكن للبيت .. وكل واحد من هذه اما قريبة مثل
العفونة للحمى واما بعيدة مثل السدة او الامتلاء واما بالقوة واما بالفعل واما
بالخاصة مثل هذا البناء لهذا البيت واما عامة مثل البناء والصانع للبيت واما
بالذات مثل السقمونيا تسخن واما بالعرض مثل السقمونيا تبرد لانه يخرج المسخن
ومثل هادم الحائط برفع الدعامة واما بهدم سفله واما الجنس ان نعطي في

البراهين الذاتية القريبة التي بالفعل الخاصة حتى ينقطع سؤال لم والا كان لم
بعد مطلب والعلل الاربع كلها تقع حدودا وسطى في البراهين لانها هي
موجبات الاعراض الذاتية في موضوعاتها فاما وقوع العلة الصورية مثل كون
الزاوية التي في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين الباقيتين من المثلث لكونها
قائمة ولا حاجة ان نقيس في المثال واما وقوع العلة الفاعلية مثل ان يقال لم
حارب اهل مدينة كذا اهل كذا لانهم كانوا اذاهم فهذا هو مبدأ الحركة
واما وقوع العلة المادية فكقولهم لم يموت الانسان فيقال لان كل عنصر قابل
للكون والفساد واما وقوع العلة التمامية مثل انه لم حارب اهل مدينة كذا
فيقال ليستعبدوهم ويقال لم اتى فلان فيقال ليصح وليس اعطاء العلة التمامية في
اكثر الامور يعطي اللم المجرد فقط ولا يقع به في اعطاء الان الا ان يقترن
به شرائط والصورة والغاية في الزمان المعلول فاما العلة القابلة
والفاعلية فليس يجب لواحد منهما ان يوجد ذات المعلول ما لم يقترن الذي له
على صورة فاعله بالفعل مثل ملاقاة الحرارة الغريزية قوة الاغذية في التوليد
ولا لان في كثير من الامور الطبيعية فان الصورة تكون مع المادة بالضرورة والصورة
مع وجود الفاعل مقارنا للمادة بالضرورة فان المادة التي عنها الحيوان
لا توجد ولا يخلو عنها الحيوان اذا كانت تامة الاستعداد في الكيفية والزمان
والمكان وكذلك القوى الطبيعية فان الفاعلة منها اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل
والانفعال ضرورة ومع ذلك فان تلك الضرورة لا تمنع الغاية فان المادة
التي عنها تطلب الاغراض عرضة لا يمكن ان تقع بها الصورة لغاية الطبيعة فهاهنا
يصلح الجواب عن لم بالغاية وايضا بالمبدأ الفاعل والقابل مثل الفيلسوف
فيقال لم ينفذ ضوء السراج في الخلاء التي هي اوسع فيقال ان كان من الضرورة
فيقال للطف الاجزاء ويقال ان كان من الغاية فيقال لئلا نعثر ومثلا لم كان رعد
فيقال لانطفاء النار في السحاب وليهدد اصحاب الهاوية على امثال الفيثاغورية
وفي الحدود ايضا اذا اردنا ان نعرف جوهر الشيء وكان جوهر الشيء متعلقا بعلل
ذاته لم يكن بد من ذكرها في الحد ان يكون الحد كاملا على الشرائط التي
قلناها ذكرناها واذا كان الشيء له في نفسه علة مساوية فهذا المعنى ظاهر
واما ان كانت له علل خاصة لم يدخل في حده الا ان يكون نوعه سلك

العلة

حاشية
كان من عادة ارسطو ان
يسمي المادة من الاضطرار
لانها تسبق الصورة من
الاضطرار

العلل فيدخل في حدود نوعه مثلا ان الصوت علته العامة هو القرع ولكن من
جهة كونه رعدا ووجوده في السحاب علة خاصة بتلك العلة الخاصة تميزت
عن سائر الاصوات وهو انطفاء النار مثلا في السحاب فيدخل اذن هذه العلة
الخاصة في تحديد نوعه ولا تدخل في تحديد جنسه ومن الضرورة ان العلة لا تدخل
في الاجناس على انها اجناس لان الاجناس هي الذاتيات المعلولة بل هي مكان الفصول
اما للنوع واما للجنس وربما اجتمعت في الشيء العلل الاربع في تحديده اذا حددنا
السيف فقلنا انه آلة صناعية من حديد مطاولة معرض محدد الاطراف ليقطع اطراف
الحيوان فالآلة هو الجنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعلي ومن حديد يدل على
المبدأ العنصري مطاولة معرضة محددة يدل على المبدأ الصوري ليقطع بها اطراف
الحيوان يدل على المبدأ التمامي وربما كان الداخل واحدا واعلم انه حيث يكون
الشيء معلولا لوجود مادة وفاعل فانهما ذكرت بالفعل ذكر الاخر بالقوة فانه
لا الفاعل وحده يفعل بلا مادة ولا المادة وحدها يلزم عنها شيء بلا فاعل ولكن اذا
كان ذلك الفاعل لا يوجد الا وقد وجدت مادته والمادة لا توجد الا وقد
وجد الفاعل اسم على ذلك احدهما بالفعل وربما فطن لاحدهما ولم يفطن للاخر فلهذا
حيث يتوسط احدهما كان قد توسط الاخر بالقوة واذا وجد المبدأ الفاعلي والقابلي
والصورة في الامور الطبيعية والصناعية والنفسانية كانت هناك العلة الغائية
واذا اخذت الصورة غير منسوبة الى علة مادته او فاعله لم يلزمها العلة التمامية
لذلك لا احد مثل الصورة التعليمية فلذلك لا يوجد في ماهيتها علة تمامية
لانها ان اعطيت العلة التمامية فقد نسبت الى فاعل وحصل في مادة ضرورة .. واما
ما كان من الصور نسبتها الى العلة الفاعلية لا بتعلقها بالمادة كالصورة الروحانية
فانها تعطي في براهينها الغاية وان كانت الغاية ترجع الى ذاتها او ذات عليها .. واما
الرياضيات فاذا اعطيت علة غائية صارت حينئذ مدلولة على نحو وجودها في
الاعيان لا في التوهم فصارت مادية واذا لم توجد هذه الاسباب المتقومة
اسبابا بالذات بل بالعرض كانت اسبابا بحسبه واتفاقية مثل العثور لوجود الكنز
كانت غاياتها كذلك وجملة العرض غير محدودة ولا معلولة ولا يجوز ان يوجد حدودا
فيبطل الشبه واذا كانت العلل والمعلولات كائنة ذ فاسدة فان كانت العلل مع
لوجود المعلولات صح ان يوضع حدودا وسطى ولكن اريد ان يسر ان المعلول كان

قبل لان العلة يريد ان توجد .. واما اذا لم يكن موجبة لوجود المعلول لم يجب ان يوضع
العلة وضع المعلول فليس اذا وضع اساس وضع حائط او وضع اب وضع ابن بل
الامر في الازمنة المتصلة بالعكس انما يوضع فيها المعلولات حدودا وسطى فيبرهن على
العلل لان ولسنا في الكون والفساد الكائن مع الزمان ان يجعل العلل بالمعلولات
فكما كانت علة يكون معلول والا لتوالت ابدا مبادئ تكون العلل والمعلولات وكان
منها زمان هذا كما بين في العلوم الطبيعية محال بل بين كل آنين زمان ولو اريد ان
يوصل في الكون عللا بمعلولات بها لوقع بين كل علة ومعلول وسائط بلا نهاية لان بين
كل آنين آنات بلا نهاية في القوة ولكن ليس بينها مع وضع نحن .. وهو ان الامر اذا
كان على هذا فكيف يحصل الكون والفساد ولا يسع غير ذا الشرح .. فالجواب
ان الحركة المتصلة تخرج كل علة بالقوة الى ان يكون علة بالفعل بعد زمان من وجوده
فيحفظ اتصال العلل والمعلولات واذا كانت العلل والمعلولات دائمة دام
البرهان فمهما ذكر البرهان الواحد برهانا ودليلا مع ما قلناه لم ندبر الارض
قيل لانه كان مطر لم كان مطر قيل لانه كان سحاب متكاثف قيل لانه كان بخار
مستحصف لم كان بخار مستحصف قيل لانه كانت الارض مبتلة قيل لم كانت الارض
مبتلة قيل لانه كان مطر وعاد الكلام من الراس ثم من جهة ان المداواة معلول المطر
يكون هذا القياس دليلا ومن جهة انه علة للمطر يكون هذا برهانا ثم يكون دوريا
صحيحا [illegible] لا الذي منه لان الدور على الدور ولكن اذا اعتبر من وجه آخر لم يكن
دوريا [illegible] فان المداواة الفاعلة للمطر ليست بعينها علة لكل المطر بالعدد بل
بالنوع .. واعلم ان الضروريات عليها ضرورية والاكثريات عليها اكثرية كما اشرنا
اليه من قبل .. **فصل** في الرجوع الى كيفية اصطياد الحد وانه
بالتركيب .. قال الفيلسوف اما بعد من جملة المحدود الى ما لا ينقسم اما بالنوع
واما بالعدد ذ هذا اشد استقصاء وباخذ جميع المحمولات المقومة لها التي لا تخرج
من جنسها يكون اللوازم ونعني بالجنس ما احسنا فربما ان عرضناه كالعدد للزوج
وما اشبهه واما بعد فتسول كان موضوعا او جنسا جنسا ويجمع منها ما اشترك
ويعرفها اولا النفس وكذلك من تلك الجملة ما كان مشتملا على تفصيلها منها مثل
الحيوان مثلا اذا ذكرنا الجسم ذو النفس والحساس والمتحرك بهذا الطريق
الصوت ثم تجمع من تلك الاوصاف العامة ما يكون مساويا للنوع فيكون

ذلك كله مثل أن يقصد حد الثلاثة فنأخذ محمولاتها التي تحمل العدد فنأخذ
العدد ونأخذ الأول ونأخذ الفرد وإنما نأخذ الأول ليعقبه جميعا أعني ليعني
أنه ليس من ضرب عدد في عدد ويعني أنه ليس يرجع عدد إلى عدد فيحد
العدد حينئذ مشتركا فيه والأول بالمعنيين يشاركهما فيه الاثنان والعدد يشاركهما
فيه الخمسة فالجملة لا يشاركها فيه شيء ثم إن أردنا أن نحد الجنس أخذنا حسابا ثم
النوع وأسقطنا الخواص فما بقي فهو حد الجنس هذا إذا كان لم يأخذ الجنس باسمه حتى
إذا أسقطنا الفصول بقي اسم الجنس لا حده بل إذا فعل ما يجمعه أو لا أخذنا
به حتى يكون نوعا فقط فلما جمعنا حدا أو صفة للمشترك إنما هو اسم الجنس ثم إذا
أردنا أن نركب من حد النوع حد الجنس رفضنا ذلك الاسم وذهبنا إلى النعوت
المفصلة فإذا كنا قد حددنا أن الأنواع نحذف منه الفصول الخاصة لتجمع حد الجنس
وطلبنا حدا لما يشترك مع الجنس إنما مثلا حددنا الخط المستقيم بأنه طول بلا عرض
حاله كذا والمستدير بأنه طول بلا عرض حاله كذا والمنحني على زاوية بأنه طول
بلا عرض حاله كذا فإذا حذفنا الخصائص بقي طول بلا عرض فيكون هذا حد الجنس
فإن لم يبق شيء فالاسم مشترك مثلا أنه إذا حددنا الكبير في النفس وفي الفلوس
وفلان وفلان كان ذلك قلة احتمال الهوان وإذا حددنا في سقراط
وديوجانس أن رقة المبالاة بالبخت كيف يعرض فإذا أحذفت الخصائص لم يبق
شيء مشترك وأما الذي يقتسم بالطبع فإن ذلك يحدد وذلك جائز وذلك مثل
نسبة عطاء كل شيء أن يمتعاض لوقوع الضم فإذا أحذفت الخصائص بقي
شيء واحد مشترك وهو أن يمتعاض لوقوع الضم فلهذا كان التركيب أفضل من
الانحلال لأنه إذا كان لا يكاد من الطبقات أمكن الاعتراف باشتراك الاسم
وإذا اتفق أن يفهم إنسان لم يقع ذلك لكنه لما أن البرهان حد كان يقع في العقل
منفعة ما تلك القسمة ومنافع القسمة مثلا الدلالة على الأخص والأعم فيعرف
في الحد تقديم الأعم على الأخص فنقول مثلا للإنسان حيوان ذو رجلين إنسي
ولا يقال ذو رجلين حيوان إنسان فيكون هذا ذو رجلين فيعرفه الحيوان
تكراره حشو والثاني إذا قسمت الجنس الواحد بقسمين ذا أشبه ... فعلى
الحتم ذو العشرة حياتي وهنا عقل ... مشتركا بالأذاذ ...

91

يكون قد أخذت الفصول الذاتية عرضا كما أخذنا طول فلم يبق منها شيء يبحث أن
يقصد بالقسمة الأولية الذاتية فيقسم الحيوان أولا إلى مشقوق الجناح ومنفصله
بل أولا إلى الطائر والسابح ولا إلى ذي رجلين وليس الأرجل بل إلى الماشي والسابح
فإذا قسمت إلى الماشي وإلى الطائر حينئذ أقسم الحيوان الماشي إلى ذي رجلين
وكثير الأرجل والطائر إلى مشقوق الجناح ومنفصله فإنه ليس الحيوان بما هو حيوان
إما مشقوق الجناح وإما منفصله بل بما هو طائر وعلى قياسه في ذي الرجلين وكثير
الأرجل وهذه القسمة إذا وقعت بالمقابلات ظهرت بطلان قول من يقول
إن الحد لا يتم أو يذكر كل فصل مع كل نوع على حدة فيعرف فصول الأنواع كلها
فإنا إذا قسمنا إلى الماشي وغير الماشي والناطق وغير الناطق ووقع المحدود في
الحيوان الماشي الناطق ساوى بالجملة عند انفصال عن كل حيوان ليس بناطق
ولا ماش من غير فصول أنواعها ولا حاجة أن يعرف تلك الأنواع ولا فصولها
فإن النطق والمشي قد فصلا عن كلها وللتركيب إذا استعمل في التحديد بالقسمة
أن يحفظ أغراضا ثلاثة أحدها أن يجعل المقسوم والمقسوم به من الأمور الداخلة
في ماهية الشيء وإن استعمل بالعوارض والمواضع المذكورة في كتاب الجدل
أن الشيء حسن أم لا وفضل أم لا فاستعد منه البرهان بذلك حسن والثاني
أن يراعي الترتيب والثالث أن يقسم إلى أن يبلغ المحدود ولا يقف في الوسط
فإن كان المحدود نوعا أخيرا فيقسم حتى يهمك أن تقسم إلى أن العرضيات وبعد
هذا فيبين الفيلسوف أنك كيف تستدل بالتركيب على المجانسة وغير المجانسة
فاظهر فصله التركيب وقد دللنا عليه قبل **فصل** في وجه المناسبة
الرابعة أصول البرهان والحد والاستعداد لهما أنه كما أن القسمة للكل
إلى الجزئيات بأجمعه وكذلك القسمة للكل إلى الأجزاء وهي التشريح وتعلم لك بأعضاء
الحيوان والنبات ثم يتعقد لوازم كل صنف من الأقسام فإن من ذلك عرفنا أن
الحيوان مركب من رطب ويابس وكذلك يجب أن يراعي لوازم أقسام الكلي
ونعاملها بلوازم أقسام الكل ثم مثل هذا وجد كل حيوان لا رئة له فليس على كبده كيس
مرارة والكلية كرش فإن سلمنا مثلا لم هذا لا أنه له توصلنا إلى جواب لم بالتشريح
فنقول لأنه لا رئة له وهذا وإن كان لا يعطي اللم الحقيقي أو يقال لأن مادة المرارة

مثل الحمد العرق فانه برهان ما وبما الصب هو على طريق الناس مثل ان
الحروف للسلحفاة كالشوك للسمك والقعد والعظم للانسان وبين ان يراعى
هذا الاعراض الذاتية وما هو اولى وعما اول **فصل** في كيفية كون
المسائل الكثيرة مثلة واحدة اما لان الحد الاوسط فيها واحد بالنوع مثل احتباس
المادة في المراقة وابراده من الدراقة والحراط الخلد من المحمة والسبب
صرورة الخلاء وعدم اطن السبب جذب المغناطيس والكهربا والمحه واحد وهو
اشتمال الهواء لانه واحد بالجنس مثل ان الصدا وقوس قزح المتوسط فيه الانعكاس
الا ان احدهما صوت والاخر انعكاس لون وقد يشترك مسائل في حد
اوسط ونسبة واحدة اولى ولكن يسبقها انه شيء وما هو يحمل من جهة
الناس انه كمثله واحد وكانها مسائل شتى ونسبة اختلاف الغرب
والمعرفة ولكن وجودها الوسطى فيه بعضها لبعض مثل اذا سئل ١
هل لم صار السيل عند المحاق اشد سيلانا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه
بحال الشتاء فان قيل لم قيل لان القمر نقص ضوؤه الذي يلبسه فعدم التسخين
الكائن منه فان قيل لم قيل لان الشمس الذي يقبل الضوء صار مواريا
لجانبه الاعلى وهو اول اجتماع فالمسائل كلها مشتركة في سبب واحد وهو اول الاجتماع
ولكن بتقدم وتاخر **فصل** في تكثير الحد الاوسط وجعل .. فان لقائل
ان يقول انه اذا كان تعميم العلل بنا في المعلولات مثل يوسط الارض للخسوف
ومثل كذا للورق عرضها او انتشار الرطوبة الماسكة لانتشار الورق فيمكن
ان يجد ذلك كذا الى هنا بيان دوره فاجاب انه ليس البيانان
واحد فيكون دورا لان يوسط العلة يعطي اللم ويوسط المعلول يعطي ان
ولعلها ليس ايهما انفع لحوار ان يجعل حدا اوسط مثل انهما كان لا يعرف وكان فرع فيها
من هذا **فصل** في انه كيف يكون للشيء الواحد ست واحدة واسباب
كثيرة وكيف ينعكس البرهان الاوسط على الاكبر يعني ان يعلم هاهنا عن
معنى كلام الفيلسوف بما يوافق سياقه والحق وان خالف عبارة بعض المفسرين
فنقول فيمكن ان يكون للشيء الواحد علل اعم منه في الوجود مثل السحاب علة
للقطر برد الهواء ونظائره وعلة هو كثرة ارتقاء البخار اليه وان تكاثفه م

ذلك البحار ومثل يبس الحيوان من العلل فان له علة عفونة خلط وعلة هي بحونة
روح وعلة هي يبس الحيوان جواهر الاعضاء والورق له قد يكون من ريح وقد يكون
من تهادم عوالي هذه في الارض وقد يكون من ابدانه مثل في باطن الارض
وغير ذلك ثم لا يحث في كل موضع ان يقال ان هذه الخواص يوجد امرا عاما
ذلك هو العلة بالذات وانه قد يكون لا محالة علة لما اوجبته من الامر فيكون
السؤال باثنا والكلام مقدر واما ان يوجد عام بل عام الى غير نهاية وهذا
محال او يقف عام يوجد الخواص لا غير كما كان من جملة هذه العلل فانه ليس
علة لذات المعلول على الاطلاق وليس البرد علة للسحاب كله على الاطلاق ولا
العفونة علة للحمى كلها ولكنها يكون علة لوجوده لا الموضع الخاص مثلا لهذا السحاب
الذي كان في هذا الوقت ولهذه الحمى التي كانت في زيد وذلك ليس النوع علة
لحمل جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه على ما تحته وليس علة لطبيعة الجنس
على الاطلاق فاذن يجوز ان يحمل على د وعلى ه يعكس فيوسطهن مختلفين
احدهما ب والاخر ج واما اذا حمل على ح وعلى ه وهما مختلفا النوع بعلة
واحدة مثل ب فيمكن ان يكون ب اولهما لا ما لم يمنع ان يكون اولا عن خاص
مثل انه يحمل الجسم على الانسان والفرس بتوسط الحيوان ويمكن ان يكون اولا
معنى يعمهما وهو الاكثر مثل الكرم والتين والخروع والكرم يحمل عليها انتثار الورق
بتوسط جمود الرطوبة وانتشارها لكن هذه العلة والواسطة ليست اولا
لها ولكن لعرض الورق وهذا انما يكون حيث العلة علة لوجود الحد الاكبر
على الاطلاق ولوجوده في الاصغر وهو الشيء معا فيكون اولا العلة داخلة
في الحد الذي للحد الاكبر ولا يجوز ان يكون اكبر منها وان لم يكن لها علة ذاتية
موجبة حتى ان ينعكس عليها ولا يجوز ان يكون لا علة واحدة في التخصيص وذلك
لانه وان امكن ان يكون علة ما علة في العموم علة فانه للصورة والغاية
فقد علمنا فيما سلف ان الواحد منها غير كاف فاذن العلة الموجبة المقومة
للشيء هو مجموعها كعلة واحدة وهي المساوية للمحدود وفي هذا القسم الاخر الذي لا
يوجد المعلول لعلة مساوية في موضوعات مختلفة لا اولا لها يوجد ان
يكون الموضوع الذي له العلة اولا مساويا للعلة والمعلول مثل عرض الورق
وانتشار الرطوبة او جمودها وانتثار الورق ولا يجب ان ينعكس هذا المثال

فيقال ان انبساط الرطوبة او جمودها علة انتثار الورق ولا يمكن ان يأتي هذا
المثال فيقال ان انبساط الرطوبة او جمودها ليست علة ذاتية للانتثار بل لزوال
الماسك ثم سبب الانتثار هو الثقل الطبيعي لان الامثلة لا يطلب فيها كل هذا
التحقيق. واعلم ان مثل هذه العلة مساوية للمعلول فان لم يوجد المعلول واحدا
بالمعنى بل باشتراك الاسم لم يمكن ان يكون العلة الموضوعة واحدة اذ الاشتراك
الاسم وان كان المعلول جنسا يحمل على انواعه كانت العلة جنسية لمعلول
نوعه وان كانت واحدة في النسبة كانت العلة كذلك وان خصصت مسائل
ولها محمول واحد والعلة واحدة فان التخصيص لا يكثرها بالحقيقة بل بالالفاظ
مثل ابدال النسبة في المقدار والعدد والزمان فانك تبدله بواحد وهي خاصة
بالكم والحد الاوسط وهو النوع من التوسط الذي به يلزم المطلوب واعراف لكنهم
يخصصون الاكبر والاوسط معا واما مثل بيان المشابهة في الشكل واللون
الذي باشتراك الاسم فيمتنع ان يكون بيانه واحدا فيكون الحد الاوسط في الشكل
هي تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع وفي اللون نوعه تحت حاسة واحدة
ولو لم يكن هذا باشتراك الاسم بل بالتشكيك او اتحاد النسبة لكان يمكن يوجد له حد
اوسط واحد مثله وهو كما يجب ان يكون هذه العلة مساوية للحد الاكبر فيجب
ان يكون مساوية للحد الاصغر فانه انما يجب ذلك اذا كان لا يوجد للحدود الصغرى
المحمولة الا واحد لواحد بعينها فاما ان وضعت حدود صغرى محمولة والعلة
توجد لها ولامثال الموضوعات تحت جنس في حمل جنس الجنس او فصله ووضع
الحد الاصغر الواحد الكلي الاعم والعلة اولا بل انواعه مثل انواع عريض
الورق لم يجب الانعكاس واما اذا وضعت العلل خاصة لموضوعات
محمولة او لا مثل ان طول العمر امر وسط في الناس هو عظم المرارة وفي
الطير سوية المزاج فلا الحد الاوسط ينعكس على الاكبر ولا على الاصغر
فان سأل سائل ان الشيء هل سبب انتثاره وجها هو عرض الورق والذي هو
اقرب منه او انبساط الرطوبة الذي هو اقرب من الاكبر وهكذا الحيوان علة
للانسان في ان كان جوهرا والجسم فالجواب ان علة كل طرف هو الاقرب منه
فما هو اقرب من الموضوع فهو العلة لا ان كان جميع ما هو ابعد منه من العلل في المعلول
ولذلك لكان اقرب من المحمول هو اولى بان يكون علة له ولا يمكن ان يظن من هذا

93

انه يسوغ لك في الجواب عن لم يأتي تقتصر على وضع عرض الورق لانك اعطيت العلة
القريبة من الموضوع لا العلة القريبة من المطلوب ولا يمكن ان تقتصر على انبساط
الرطوبة كانك اعطيت العلة القريبة لانك اعطيت العلة القريبة من المطلوب
ولم تعط العلة القريبة لكون المطلوب للموضوع بل يجب ان تعطي القياس للاقيسة
ويبتدي من الجانب الذي يلي الموضوع فليس بقياس واحد بل اقيسة واما البرهان
التام فليس بقياس بل قياس بعد قياس.

فصل في تشكك في امر مبادي البرهان وحله.

قد بينا ان التصديق بمبادي البرهان يجب ان يكون
اوكد من العلم بنتائج البرهان فليت شعري هل كلاهما علم او احدهما ليس بعلم
فان لم يكن علما فهو العجب وان كان علما فهل كان شيئا مرتبطا او حدث
بعدما لم يكن فان كان شيئا ولم يعلمه فهو عجيب وان لم يكن ثم حدث
من غير برهان فكيف يمكن لان المجهول انما يعلم بالبرهان او القياس فالسبيل
الى حل هذا الغموض ان نعرف ان لنا قوة دراكة لامور ما بلا تعلم ولا مبادي
ولكن لها معا وهي جهة الحس الظاهر والباطن وليس الذي يدركه الحس
هو الذي يدركه تلك القوة او العلم دراكا معينة او لا فليس اول الفرق
بين المحسوس والمعقول او المعلوم ثم ليس المعونة الواقعة من المحسوسة في
تحصيل مبادي العلوم.

فصل في امر اخر في ادراك الحس والعقل.

ليس جاز امرا فيما فيه شركة بوجه فيقول ان الانسان يحس ويعقل اذ
يعلم كل الانسان المعقول كان عند العقل لا يختلف فيه اصغر الناس فهو موجود
لكل واحد من الاشخاص واما الحس فلا يمكن ان يدرك انسانا الا وله مقدار من
الكم وهيئة تامة من الكيف ووضع ما واين وكذلك الحس الباطن لا يمكن ان يحضر
خيال انسان الا المخصوص من هذه الاحوال وكل هذه محسوسة في الظاهر
والباطن يحضر عليها الانسان فيمكن ان يكون شيء من الناس المحسوسين او الموهوم
لكان يمكن ان يشترك فيه الناس كلهم فالحس لا يدرك الانسان بما هو انسان
لكن العقل او العلم هو الذي يدرك الانسان بما هو انسان ويدرك المعنى المشترك
الذي من شانه ان يعرض له جميع هذه العوارض الموجودة في المحسوسات
فبين ان الحس والعقل مختلفان فانه ان اصل كل ثم للعقل او العلم مدركات من

الصورة مجردة عن المادة اصلا الا انها الحس بوجه ما فاذا كان الحس غير مشارك
للعقل في التصور فكيف يشاركه في التصديق الذي هو بعد التصور **فصل**
في ان الحس كيف يعين في تصور المعقولات :: ان الحس اذا ادى الى القوة الخيالية
مثل المحسوسات وصورها صارت تلك الصور موضوعات لفعل الذهن
والقوة العقلية فلو ان هاهنا صورة انسانية وصور شجرية وصور اشياء اخر ايضا
فتجدها مختلفة ومتفقة فتميز المختلف به عن المتفق فيه وتاخذ كلا معنى معقولا
بذاته مجردا عن مقارنة الاخر ثم تعرف ما هو وما هو غريب فيتوصل بذلك
الى الحد فيطلبا الاشيا وحسبانها فيكون ذلك مبادئ للصورة التي عقلته
دون ان الانسان حيوان كامل حتى النفس لم يمكنه هذا الا لو امر الحيوان
يكون لها حسه حالة في الباطن وان كان فعمهما وتكثرها وان كان له
حال يأتيه لم يكن له ذكر ومعنى الذكر ان الحس اذا ادى الى النفس صورة محسوسة
فربما ادى معها معنى غير محسوس مثل ان الحس يودي الى الحيوانات صورة
المحسوس وانه عدو او غير عدو ومضاد او موافق مثل ان الشاة تحس بصورة
الذيب وتدرك ايضا انه عدو وتحس بصورة الحس الينا فتدرك ايضا انه ملائم
فالصورة يدركها الحس والمعنى يدركه قوة تسمى الجمهور يبدل العقل للانسان
وهي الوهم وهي موجودة ايضا للانسان والحس لها بصورة الحال عند
مقدم الدماغ والوهم لها معانيها في الذكر عند مؤخر الدماغ **فصل**
في انه كيف يعين الحس في مبادي التصديق :: هذا يقع على اربعة اوجه احدها
بالعرض وهو ان التصورات للمعاني اذا حصلت من الحس اقبلت القوة النظرية فيها
خادما لها تسمى القوة المفكرة فتجمع بعضها ببعض وتفرق بعضها من بعض ولا
فيظهر على القوة النظرية فيخلط بذلك اللوازم ما يستوي ان يكون حجة وبرهانا مما
يحتاج فيه الى وسط او جملة اجلى من حجة او استقرا ويترك ما لا يحتاج الى طلب
الوسط او الجملة مثل انها اذا تصورت الكل والجزء والاعظم ودست فيها
هل الكل اعظم من الجزء لا يحتاج فيها الى وسط فما يبين ان الكل اعظم
من الجزء فيكون للحس نفع بالعرض ووجه ثان وهو بالتجربة وذلك ان
الحس اذا تكرر على المحسوسات فادى عنها الى الوهم معنى واحدا فعقد منه



